الفصـــل الأول

مداخل جديدة لتطوير التعليم

١ ـ مقدمات أساسية وضرورية .

٢ ـ المنظور العالمى والمدخل القومى وتعليم المستقبل .

٣ ـ تحرير العقل وتنمية التفكير .

٤ ـ التعليم للإتقان وتعليم الحوار .

٥ ـ ثقافة الإبداع والتربية المكتبية .

٦ ـ التربية البيئية والسكانية .

٧ ـ التفكير المنظومى وعلم المستقبليات .

٨ ـ تدريس تاريخ العلم والخطاب العلمى .

٩ ـ الذكاوات المتعددة والتعليم للحياة .

١٠ـ هندسة النجاح والمدرسة المنتجة .

١ ـ مقدمات أساسية وضرورية :

نحن نعيش فى عالم ملىء بالمتغيرات . والتطورات والتغيرات التى تجرى فى عصرنا والتى ينتظر أن تحدث فى المستقبل القريب تطورات مذهلة ، حيث إن التغيرات تسير بمعدلات ضخمة وسرعة تفوق أى معدلات سابقة فى هذا القرن أو فى تاريخ البشرية . لقد بدأت تتشكل معالم تجمع جديد ، له حضارته وثقافته وله مؤسساته ومفاهيمه التى تختلف عما تعارفنا عليه ، حيث ساد الآن اقتصاد السرعة الذى يتحدث عن إنتاج كثيف المعرفة، واقتصاد حر مبنى على المنافسة ، وأصبح من خصائصه كسر حدود الزمان والمكان نتيجة لثورة التكنولوجيا وثورة الاتصالات وأدى ذلك إلى حتمية أن يعيد الإنسان حساباته فى كل نشاط من أنشطة حياته ، وأن توضع المفاهيم والمقاييس العالمية فى الحسبان عند اتخاذ أى قرار.

إن شكل الدولة المتعارف عليه وهو أن الدولة جهاز توازن وجهاز تنسيق وجهاز وضع ضوابط يمكّن الناس من السلام الاجتماعى ، وخلق نوع من العدالة بين المصالح المختلفة قد أصبح متغيراً فى مواجهة بعض التنظيمات العالمية الحديثة ، مثل: منظمة التجارة العالمية GTO اتفاقية حرية التجارة (الجات GATT) وخفض تعريفات الجمارك وفى مواجهة اتفاقية حماية الملكية الفكرية TRIPS التى تجتاح العالم الآن . وبتطبيق نظام حقوق الملكية الفكرية تصبح المعرفة احتكارية وتصبح تكلفتها باهظة ، كما أن شكل الدولة قد أصبح متغيراً فى مواجهة حقوق الإنسان . والمنظمات غير الحكومية وتدخل الدول الكبرى ، وتدخل الأمم المتحدة ومنظماتها ، وبذلك صارت قدرة القرار الوطنى على الاستقرار فى ظل هذه المتغيرات مسألة يجب أن توضع فى الحسبان .

ومن التحديات التى تواجهنا فى هذا العصر كذلك وفى المستقبل تحدى البيئة ، وهو تحدٍ خطير يجب أن نفكر فيه لأنه من التغيرات التى حدثت نتيجة لإدخال تكنولوجيات متقدمة دون الاستعداد الكافى لاستقبالها ، وأحياناً استخدام تكنولوجيات متخلفة . كما أنه مع التوسع العمرانى ، ومع الزيادة السكانية برزت مشكلة ندرة المياه والموارد الغذائية وانحسار المساحات الخضراء والمزروعة والتصحر ، وارتفاع درجة حرارة

الكون ، وفى ظل ثورة التكنولوجيا والوسائل التكنولوجية المتقدمة شئنا أم أبينا فإنها تحل محل الإنسان فى كثير من الأعمال وخصوصاً الأعمال التكرارية . وهنا تبرز مشكلة البطالة التى يجب أن تكون محوراً هاماً لاهتمامنا .

كذلك يجب ألا نغفل عن تأثير التكنولوجيا على الحضارة والثقافة والقيم الإنسانية وعلاقة الإنسان بالكوكب الذى يعيش فيه ، بل على علاقة الإنسان بأفراد أسرته وبأصدقائه وزملائه وكذلك علاقته بالقيم السوية . ومن الضرورى ألا نتمسك بمفاهيم تؤدى بنا إلى الانحسار وإلى خلق حواجز وسجون فكرية. إن العالم يتحرك من حولنا، وعلينا أن نكسر القيود التى تحيط بنا فكرياً وأن نتخطى المحددات التى نعيش فيها ، فإنه من المحتمل أن تكون محدداتنا وخوفنا هى أساس عدم الانطلاق إلى آفاق أرحب.

إن التعليم هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل ، كما أنه هو البداية الحقيقية للتقدم . وأن جميع الدول التى تقدمت جاء تقدمها ونهضتها من بوابة التعليم ، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى أولوية برامجها وسياساتها . والقضية هى كيف نصوغ العملية التعليمية شاملة التعليم العالى والجامعى لكى يكون المتعلم أو الدارس مواكباً لهذه التطورات وقادراً على التعامل مع كل هذه المتغيرات من خلال فلسفة متوازنة للتعليم ، بمعنى أن يكون الهدف الأساسى للتعليم تكوين إنسان يستطيع أن يتعامل مع كل هذه المستجدات ومعطيات التغيير ، وأن ينتقل من التعليم كمرحلة إلى التعليم مدى الحياة ، وأن تكون أولى مهام التعليم فى هذا القرن – بكل تقدمه وبكل ما فيه من متغيرات – أن يعد بشراً قادراً على التعامل والتفكير المستنير والابتكار ، مع التركيز على غرس قيمة الحوار وغرس الثقة بالنفس والثقة فى المستقبل وتنميتها ، وأن تنطلق طموحاتنا بلا حدود لنعبر الفجوة الحضارية .

إن لكل زمن أفكاره وفلسفته ، ولا يمكن أن نعيش « زمنا جديداً » بأفكار قديمة ، ولا يمكن أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها هذا المجتمع . فإن كمية المعلومات والمعرفة التى يمتلكها البشر تتضاعف الآن كل ١٨ شهراً . إن التقدم العلمى والابتكار أساسه رفض الأمر الواقع ونقد الأفكار القائمة ، ولابد أن يعكس نظامنا التعليمى هذا التغيير الجذرى فى مفاهيم التعليم والتعلم . إن التعليم بصفة عامة والتعليم

العالى والجامعى بوجه خاص هو استثمار أصيل يشكل القاعدة لكل استثمار آخر ، وهو بؤرة الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية ، وليس أمامنا من بديل سوى قبول تحديات القرن الواحد والعشرين ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلة واتخاذ الخطوات اللازمة للتصدى لها قبل حدوثها . وهناك تحديات داخلية ترتبط بالتفاعلات الداخلية للمجتمع وهناك أخرى خارجية يفرضها الواقع الدولى .

ومن هذه التحديات قدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم ككل وتكوين الخريج الملائم لمقتضيات العصر . كما برزت حاجة الفرد والمجتمع إلى قدرات ضرورية تتسق مع طبيعة العصر ، وكذلك إحداث التوازن بين وظائف جديدة وفقاً لظروف المجتمع والبيئة وإحداث التوازن بين متغيرات الكم والكيف وتحديث نظم التعليم وتنوع أنماطه والتكيف مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتخصصات المستحدثة ومع طبيعة المهن والمهارات ؛ حيث تختفى كثير منها وتولد أخرى جديدة تناسب المرحلة الجديدة للتطور ، بالإضافة إلى قدرة الجامعات على التعامل مع مشاكل التمويل ومحدودية الموارد المتاحة . وهذه التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها الجامعات تشكل مجموعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً ؛ حيث إن قضايا التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها ، وتهدف أساساً التنمية الشاملة للإنسان .

إن إصلاح التعليم لا يتم دون إصلاح وتطوير وتجديد فى التعليم ودون إصلاح فى نواحى الحياة الأخرى . وتجديد التعليم لا يتحقق دون تجديد فى كافة مناحى الحياة ومحو أمية المواطن . فالإصلاح كل لا يتجزأ ، والتعليم بشكل عام يجب أن يعمل على خلق مجتمع مثقف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من القيم ، وبنظام تعليم يتيح لكل أعضائه توسيع مداركهم إلى أقصى درجة منذ الطفولة المبكرة إلى مرحلة الشباب وحتى آخر العمر ، بحيث يستمر الفرد فى التعلم المستمر لمواكبة التغيرات التى تحدث من حوله . ويجب أن يؤمن المجتمع بأن فرص التعليم لا تقتصر على مؤسسات التعليم بل تتجاوزها إلى المنزل وأماكن العمل والمكتبات ومعارض الفنون والمتاحف وغيرها .

إن السياسة الديمقراطية التى ينتهجها التعليم ، والرؤية القومية التى يتبناها تطوير التعليم تدعونا إلى المشاركة الفاعلة بالرأى والرؤى لإثراء هذه المسيرة ، وطرح بعض الشروط الضرورية لدفعها ، ورسم صورة للنسق التعليمى المستقبلى عن طريق تقديم

عناصر حاكمة فى هذا النسق مع تدعيم عناصر القوة المحتملة فيه ،آخذين فى الاعتبار أن هذه العناصر وتلك ليست صورة بديلة للنسق التعليمى ، بل إنها فى ذاتها لا تصنع التطور المنشود ؛ إذ يلزم لذلك شروط تعليمية ومجتمعية أخرى مواتية ، كما أنها وبالدرجة نفسها ليست شعارات نرفعها أو أغراض طوباوية ننشدها ، بل هى تفعيل وتجديد للواقع التعليمى المعيش فى إطاره المستقبلى المتجدد دائماً فى مسيرته التنموية المتسارعة ، التى تحاول أن تضع التعليم فى إطاره الدولى المقارن لتصنيع وهندسة إنسان قادر على المشاركة والمنافسة ، إنسان ذى هوية قومية فى منطقته بتياراتها المتلاطمة المتصادمة ذات النسق القيمى المقلوب والعدالة المفقودة ، التى يفرضها من يمتلكون القوة والتفوق العلمى والتكنولوجى والتقدم الاقتصادى .

إن حاجة مجتمعنا العربى القومى شديدة إلى تجديد يحتضن مسيرة تطوير التعليم، الذى يرعى تجديد القيم التى يسعى التعليم إلى بثها ، وتمثل نماذج مجتمعية متطورة ، والسعى الدؤوب نحو تقديم غايات وسياسات وآليات تدور حول مفهومات التحديث لا حول مفهومات التغريب أوالانغلاق ، وإطراد التنمية واستزراع التقنية المتقدمة الملائمة ، ومواجهة حاسمة للفساد والمفسدين وضعف الكفاءة فى الإدارة ، وانتقاء قيادات التعليم من أهل الخبرة والكفاءة بالدرجة الأولى ، والمعنيين بالشأن العام المشاركين فى مسيرة تطوير التعليم عن وعى وقناعة ، ثم تحقيق درجة عالية من الانضباط والالتزام لا الإلزام والطهارة والنقاء ، ووضع ضوابط موضوعية على اشتراك مؤسسات التعليم والمراكز الجامعية فى مشروعات مشتركة أو ممولة تمويلاً أجنبيّاً ، واتخاذ سياسات فعالة فى رعاية الموهوبين والمعوقين ، واتخاذ صيغة للتفاعل الإيجابى مع العولمة وخوض غمار المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية ، وتحقيق المزيد من الديمقراطية والحريات باعتبارهما من أهم القوى الدافعة للنهضة العلمية والتكنولوجية ، واستمرار سيطرة الدولة على توجيه التعليم بغية إنتاج نخبة متميزة من المتعلمين ، وتطوير منظومة العلم والتكنولوجيا وإطلاق يدّ القطاع الخاص مع عدم الإثقال عليه بالضرائب التى تحدّ من نشاطه ونموه، وزيادة المكون العلمى فى أسلوب اتخاذ القرار بحيث تعطى الأولوية للانضباط والجدية والكفاءة .

وفى هذا المقام نؤكد جهودا متوالية يشهدها التعليم على المستوى القومى فى العقد الحالى ، تشير إلى إنجازات حقيقية نقلت التعليم إلى أعتاب الألفية الثالثة ، لعل من أهمها : توفير فرص التعليم لكل مواطن ، وتقليل الكثافة فى الفصول مزارع الفكر البشرى ، وإعادة اليوم الدراسى الكامل فى كثير من المدارس ، وإدخال التكنولوجيا إلى مؤسسات التعليم ، حتى أصبحت دراسة الكمبيوتر إجبارية ، واستخدام شبكات الاتصال عن بُعد لتدريب المعلمين ، وإنتاج بعض البرمجيات والوسائط التعليمية ، والتوسع فى التعليم الجامعى بإنشاء أقسام وكليات جديدة ومعاهد عليا وجامعات خاصة وتعليم مفتوح تتناغم مع متطلبات المستقبل ، والاهتمام بتقديم المجالات المعرفية المعاصرة والتى لها مضامين مستقبلية تنسجم والتطور العلمى والمجتمعى، ومحاولة ربط التعليم الصناعى بالمؤسسات الإنتاجية ، ورعاية الأنشطة الطلابية وتدعيمها ، وتطوير المناهج عن طريق الرؤى العالمية والمؤتمرات القومية والمشاركات المجتمعية ، والسير فى طريق المكونات التشريعية التى تأخذ باللامركزية ، واستقلالية الجامعات ، وتحرير أعضاء هيئات التدريس الشبان من احتكار واستغلال قدامى أعضاء هيئات التدريس ، والأخذ بمفهوم التدريب المستمر ، والحركة النشطة داخل إطار يؤكد حرية البحث العلمى ، ووضع إطار قانونى يقدم نظاما مقبولا لإدارة العمل فى مؤسسات التعليم ، ويوصف أدوار ومسئوليات وكفاءات المعلم ، وإنشاء بنى مؤسسية لرعاية المعوقين والفائقين ، تأكيداً لديمقراطية التعليم ، واستثماراً لطاقات الإنسان وتوظيفها لخدمة التنمية ، وفتح النوافذ لاحتكاك بعض المعلمين وكوادر أعضاء هيئات التدريس بل وأعضاء هيئات التدريس والباحثين للاحتكاك بثقافات وخبرات أجنبية ، وقيام مراكز بحثية وجامعية بأدوار تنموية استثمارية ، واستخدام القنوات الفضائية فى التعليم على كافة مستوياته وتخصيص قنوات تعليمية لكل مستوى تعليمى ، وتوسيع فرص التعليم المفتوح ، ونشر الثقافة العلمية من خلال المراكز والمتاحف والمدن العلمية والتوسع فى إنشاء رياض الأطفال .

وكلها جهود وطنية مقدرة تتطلب المزيد من المشاركات الفكرية والمادية من قبل المهمومين بالتعليم ورجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية والجمعيات المدنية من أجل إحداث مزيد من التحديث والتطوير بعيداً عن جماعات الضغط الاجتماعى وأصحاب

المصـالح الفئويـة والمصـالح الخاصـة وحتـى نتخلـى عـن تخـريج أنصـاف متعلمـين مـن مؤسساتنا التعليمية ، بل نخرج متعلمين متميزين يمتلكون القدرة على استخدام عقولهم بجرأة واقتدار .

إن التعليم يمثل فى كل دولة مشكلة من مشكلات النهضة والتقدم نظراً لثبات بنيته ومناهجه وأدائه ونتاج مخرجاته من الطلاب . وفى الوقت ذاته يعتبر إصلاح التعليم وتجديده وتطويره آلية من آليات النهضة والتقدم، لما يترتب على ذلك من تنمية متطورة لخريجيه ممن يشكلون الطاقة المحركة لمسيرة التنمية الشاملة والمتواصلة وللاستجابة الفاعلة للتحديات والمتغيرات داخلية وخارجية .

وبناءً عليه، تزايدت الدعوات إلى الإصلاح والتجديد الجزئى أو التغيير والتطوير الجذرى الشامل . ويتوقف مدلول الإصلاح أو التغيير على ما يتضمنه من تصورات وإمكانات لتحقيق التطوير سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد . ولعل التوجه إلى التفكير فى التغيير الجذرى أمر يرقى إلى الفكر الطوبائى ، أما التجديد والإصلاح الجزئى فى ضوء تصور كامل فهو الممكن والميسور . وهنا لابد من وضوح فى الرؤى ، ومن تحديد الأولويات من حيث الأهمية ، ومن الرؤية المتكاملة المرنة ، ومن البدء من المستقبل مع مراعاة الواقع . وهنا أيضاً علينا أن نعى الدروس المستفادة من مسيرة الإصلاح والتحديث التى مرت بنا داخلياً ، والتى حدثت فى دول لها ظروف مشابهة معنا ، بل علينا أن ننظر إلى الإصلاح والتحديث من منظور دولى مقارن فى الوقت ذاته مع دول متقدمة ؛ لأننا لا نعيش منعزلين عن المنافسة الدولية . وهنا أيضاً وبعد ذلك علينا أن نتحرك على قاعدة من وضوح الفكر ، والإلمام بالأصول العلمية والفنية لإحداث التجديد . كما أن التوظيف الاجتماعى لنظام التعليم ، يتمكن من خلال تجديده الداخلى إلى تجاوزه وملاحقة المتغيرات المستجدة فى إطار الموازنات والتطلعات المستهدفة .

إن الأسئلة المطروحة فى هذا السياق هى : لماذا تشكلت أوضاع التعليم بالصورة التى آلت إليها ؟ وما أثر العوامل والقوى المجتمعية على هذا التشكيل ؟ وما العوامل والقوى المجتمعية ومتغيراتها التى تتطلب التغيير ؟ ثم ما الرؤية المستقبلية لحركة التعليم

فى ملاءمتها أو فاعليتها مع الظروف والمتغيرات المستجدة ؟ وما الشروط اللازمة لتجديد التعليم وتطويره فى ضوء التوجهات المنشودة للمنظومة المجتمعية ؟

إن من أهم الإشكاليات التى تواجه التجديد التربوى تنمية الطاقات البشرية الكامنة والمهدرة والمهمشة ، وتوسيع وترسيخ وتطوير مقومات الثقافة الوطنية والقومية المشتركة ، وعقلانية التعدد والتنوع فى الرؤى بما يوفر التماسك الاجتماعى ، والتفاعل فى إيجابية ناقدة ومتعلمة مع الحضارات الغربية حتى نتقصى الأساليب المجتمعية والجهود البشرية التى استثمرتها فى إنجاز ما حققته من منجزات إنسانية . نكتسب منها معارف ومناهج جديدة لا حلولاً جاهزة ، نستوعبها بصورة ناقدة ثم نعيد صياغتها فى ضوء ما يتطلبه واقعنا من حلول لمشكلات .

وبهذه الدافعية نحو التنمية الذاتية للمجتمع والحياة يصبح منهج التفاعل مع الحضارة الغربية من منطلق الحرية فى تقرير المصير حيث نصنع مستقبلنا بأيدينا لا أن تصنع لنا مسيرتنا ومصيرنا . مدركين أنه إذا كانت الكونية قد ألغت المسافات بين الدول وأقطار العالم نتيجة لثورة الاتصالات فإنها قد اختزلت الزمن وتجاوزت أبعاده .. لكنها لم تُلغ المكان والجغرافيا ، وما تراكم فيهما من تراث وخبرات محلية وحضارات لها خصوصياتها التى تتصارع مع رسائل الاتصالات الكونية المتجددة أبدًا .

إن التعليم وقد سعى فى الآونة الأخيرة بدرجات متفاوتة إلى تحقيق نوع من الملاءمة والتكيف مع الاحتياجات والطموحات لقطاعات من الدولة وشرائح الطبقة الوسطى المتطلعة إلى الحداثة ومظاهرها ومغانمها فإن على التعليم أيضاً أن يتناغم مع مطلوبات المستقبل وتحدياته المتجددة دائماً بحيث لا يقتصر على مجرد التكيف مع تلك المتغيرات ومواجهة تحدياتها ، بل عليه أن يرتب أوضاعه للإسهام فى تنمية البشر وتطويره برؤى مستقبلية ، حيث التطوير للطاقات الذاتية والمؤسسات المتنوعة .

وهنا تتبلور للتعليم مواجهات شتى تبدأ بمشاركة مختلف القوى والنخب الاجتماعية والثقافية فى صياغة تعليم المستقبل ، ومواجهة الطلب المجتمعى المتزايد واحتياجات التنمية الذاتية ودعم وترسيخ الثقافة القومية ، وتوظيف التعليم لتعظيم الإنتاج والإنتاجية، والحراك الاجتماعى على أساس القدرات الذاتية والموهبة المتميزة، وتأكيد مفهوم التعلم

الذاتى والتعلم المستمر فى المؤسسات النظامية وغير النظامية بدءًا برياض الأطفال حتى تعليم الكبار ، وتوسيع فرص التعليم وإمكاناته للراغبين من قوة العمل أثناء الخدمة ، وتوسيع الإدارة اللامركزية وحرية المدرسة والمعلم ومرونة المناهج ، واستهداف العملية التعليمية لأسس التفكير الاستيعابى والعلمى والنقدى والتخيلى والإبداعى والابتكارى ، والتنمية للتعليم فى ضوء الاحتياجات الحقيقية لمطالب المجتمع والاعتماد الأكبر على القيادات الوطنية ، وتجديد إنتاج نمط الشخصية تفكيراً ووجداناً وسلوكاً وتفاعلاً ، والاكتفاء بحجم الأفكار الدينية وممارستها على ما استقر من تعاليم القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف واجتهادات الفقهاء والأعلام من السلف الصالح ومن علماء الدين والمفكرين المجتهدين المعنيين بترسيخ قيم الإسلام وترجمتها فى سياق علوم العصر وتحدياته ، وتلك الإشكاليات التى تواجه التعليم لابد من تفعيلها والتأكيد عليها لتطوير الإنسان .

إن تجديد التعليم فى سياق تجديد المجتمع يتطلب الحوار الجاد المتواصل فى إطار المصلحة العامة على مختلف المستويات : الأكاديميين من الجامعيين والاقتصاديين والسياسيين والتربويين ممارسين ومنظرين والنقابيين وأعضاء السلطة التشريعية والجمعيات الأهلية والأندية الاجتماعية والإعلاميين والكتّاب والمفكرين ، وصولاً إلى البدائل والآليات المؤدية إلى التجديد بمختلف درجاته وأنواعه .

إن هذا الواقع الحالى والذى يحيط بالتعليم لابد من تغييره وتحجيمه والسيطرة عليه . فنحن نعانى من الانفجار السكانى الذى هو أسّ المشكلات ، والذى ترك حتى استشرى وانعكس بدوره على مستوى الخدمات وفى مقدمتها التعليم .

واعتبار التعليم قيمة عليا لدى أفراد الشعب ترتب عليه أن كل مواطن يطمح فى الحصول على شهادة جامعية حتى يحظى بالقبول الاجتماعى ، وتقلص برنامج التنمية الزراعية والصناعية ومن ثمّ تقلص فرص العمل وانخفاض طاقة الإنتاج ، وشيوع الأمية أبجدية ومهنية وثقافية وكمبيوترية لدى قطاعات كبيرة من أبناء الشعب ، وتخريج كوادر جامعية تزيد عن حاجة السوق ، كما أنها غير مؤهلة التأهيل العلمى وغير مدربة التدريب الكافى لمواءمة التنمية المنشودة عالمياً ، وأهم من ذلك كله قصور الميزانية

المخصصة للتعليم فى مصر ، حيث يصل نصيب الطالب منها إلى ١٨٠ دولاراً أمريكيّاً سنويّاً ، على حين أنها فى إسرائيل ألف وثمانى مائة دولار، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ثمانية عشر ألف دولار . وقد انعكس هذا الوضع المتردى بوضوح على مستويات التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى حيث المشكلات المجتمعية والإمكانات المادية المتواضعة والمحدودة التى تنفق على المتعلمين ، الذين يعدّون الألفية الثالثة لينافسوا عالميّاً.

وفى هذا الإطار المجتمعى غير المشجع ، يعدّ التعليم حقّاً من حقوق الإنسان ولا يزال التوسع فيه وتوفيره لكل مواطن جهداً مضنياً ومرهقاً مبذولاً من قيادة التربية والتعليم والتعليم العالى ؛ إعمالاً لمبدأ ترفعه اليونسكو وهو « التعليم للجميع » ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية ، ولا يزال التطوير الكيفى للتعليم همّ وعبء يتم التغلب عليه من خلال ربط المناهج والمقررات بالتطور العالمى العلمى والتكنولوجى ، وإعادة النظر فيها كل فترة فى ظل ما يحدث فى العالم من تطورات علمية وتقنية متسارعة وفى إطار من فهم واستيعاب المتغيرات المحلية والدولية وقد اتسع ذلك ليشمل : توظيف تقنيات التعليم غير التقليدية مع التعليم التقليدى وتوظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة للتعليم ، وتوفير التعليم والتدريب من بعد والتعليم المفتوح ، واعتبار المعلم أساس العملية التعليمية وهو محور الاهتمام فيها ، الأمر الذى تطلب توفير الرعاية الصحية والطبية ووضع نظام للتأهيل والتدريب داخل البلاد وخارجها والحرص على تواصل الأجيال بهدف ضمان مستوى أداء أفضل ، ومجانية التعليم باعتبارها الأساس الذى نلتزم به ومبدأ دستوريّاً لا يمكن التخلى عنه ، مع البحث عن مصادر جديدة للتمويل ، وتشجيع الأنشطة الطلابية ، والعمل قدر الإمكان على تحقيق الارتباط والتفاعل بين مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمى ومؤسسات الإنتاج والخدمات سواء بصورة مباشرة أو من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص، والعمل على تسويق الخدمات والبحوث ، والانفتاح على العالم من خلال إيفاد بعثات لتدريب المعلمين وتعليم الطلاب الفائقين والمهام العلمية والمنح التدريبية ، توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت والفيديو كونفرنس وتوفير الحرية الفكرية والحرية الأكاديمية للمعلمين والطلاب على حدّ سواء .

إن تجديد العملية التربوية فى مؤسساتنا التعليمية لابد أن يستمر ، وهى عملية تركز على تنمية الإنسان الكلى لتشمل مختلف جوانب تكوينه الإنسانى من خلال تنمية خصائصه وطاقاته البدنية والعقلية والروحية والاجتماعية والوجدانية والسلوكية فى تفاعلها المركب ونضجها المتنامى ، ومن ثمّ تكون قاعدة لتميزه فى واحدة أو أكثر من تلك الطاقات التى يتطلب المجتمع تميزاً فيها ، فضلاً عن كونها إشباعاً لذات المتعلم واستمتاعاً بمنجزاته فى مختلف الأنشطة التى تثمر مهاراته وتنمى مختلف قدراته . ويتطلب ذلك توفير الموارد والإمكانات لكى تنمو قدرات المتعلم العادى وبطئ التعلم والمتفوق وحتى تدخل فى سياق التسابق الدولى ومنافساته وحتى نجدد موقعنا مع ذاتنا وثقتنا بأنفسنا على خريطة المنافسة العالمية ، وتلك من بين المهمات الشاقة للمشتغلين فى النظام التعليمى وللمعلمين والتربويين الأكاديميين ، من أهم جبهات العلم والفن التربوى فى تجديد التربية من أجل الحاضر والمستقبل .

إن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل التربية وسيلة مهمة لتغيير المجتمع ؟ وهل النظام التربوى آلية تعيد إنتاج النظام الاجتماعى القائم ؟ وهل دور التربية يبقى أساسيّاً لأن قوامه تغيير الإنسان صانع كل تغيير ؟ وهل تتبع أهمية تفاعل النظام التربوى والتعليمى مع بقية النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التى تتضافر فى إطار سعى المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الشاملة؟

إن ثمة من يحمل التربية مهمة تغيير المجتمع ، وهناك من يرى أن التربية عاجزة عن تغيير المجتمع ، وأنها له تابعة ، وأن النظام التربوى يعيد توليد النظام الاجتماعى الذى ولده . وثمة فريق ثالث يتخذ موقفاً توفيقيّاً وعليه تلقى الجمهرة الكبرى من المربين ، وهو يرى أن التربية وحدها عاجزة عن أن تغير المجتمع ، ولابد أن تضاف إلى جهودها سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . على أن دور التربية فى التغيير هنا يظل أساسياً ، ويكاد يحتل مقام الصدارة ، لأن قوامه تغيير الإنسان صانع كل تغيير .

والوقع أن النظام التربوى نظام واحد من أنظمة المجتمع، فهناك النظام السياسى، والنظام الاقتصادى ، والنظام الاجتماعى ، والنظام الثقافى . وهذه الأنظمة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها ، بحيث إن كلا منها يؤثر فى غيره ويتأثر به ، مما يجعل من النظام التربوى شأناً مجتمعيّاً ولا يترك للتربويين وحدهم ؛ لأن مخرجات النظام التربوى تصب فى ميادين التنمية الشاملة للمجتمع ، وأنه بقدر ما تكون نوعيات هذه المخرجات متسمة بالجودة يكون تقدم المجتمع وارتقاؤه . ولن يتقدم المجتمع ما لم يستمع النظام التربوى إلى صوت هذا المجتمع عن طريق تلبية ما يستطيع أن يلبيه من حاجاته . وفى الوقت نفسه على النظام التربوى أن يسمع المجتمع صوته عن طريق بث الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك والمعارف والقدرات والمهارات وسوى ذلك من الطاقات الثقافية والعلمية ، التى تقوى على إحداث تغيير فعلى فى بنية المجتمع ، وتعمل على تنميته وتقدمه . ومن هنا كان على النظام التربوى أن يعقد حواراً صريحاً مع النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بغية المعالجة المتكاملة لهذه النظم كافة سعياً وراء التنمية الشاملة ، وتحقيقاً لمطالب الوضع العالمى ، ولا سيما مطالب الثورة العلمية والثقافية فيه .

إن العلاقة بين التربية والتنمية ليست مجرد قضية نظرية أكاديمية وإنما هى طرح لقضية واقع ؛ إذ إن تجاهل العلاقة المتبادلة بينهما ، وما تخلل هذه العلاقة فى إطارها العام من علاقات جزئية متبادلة ومتقاطعة ومتشابكة هو الذى يسبب الاختناقات فى الجهود المبذولة ، ويحول دون أن يكون أى جهد إنسانى اجتماعى فى مجال معين مغذياً لغيره ومتغذياً منه ، وممهداً وتابعاً وموازيّاً وسبباً وشرطاً وعضواً ومعززاً ومكثفاً وآخذاً ورافداً ومحركاً ، وغير ذلك من العلاقات الزمانية والمكانية والوظيفية بين مصفوفة الجهود المجتمعية ومنظوماتها . إن للتعليم دوراً مهماً ليس فى تنمية الاقتصاد فحسب ، بل فى تنمية حياة الدولة الاجتماعية ، وفى تماسكها والحفاظ على تراثها الثقافى وتنميته ، إضافة إلى أنه يوفر أسس نظام اجتماعى عادل ومنصف ، يمكن المواطنين من الاشتراك الديمقراطى فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم ، بما فيها القرارات المتعلقة بقضايا التنمية . وفى ضوء هذه الأهمية التى يضطلع بها النظام التعليمى فى عملية التنمية ، لابد لنا أن نتساءل عن واقع النظام لتعليمى العربى هل حقق الأهداف المرسومة له ؟ وما المشكلات التى تحول دون تحقيقه لأهدافه ؟

إن النظام التعليمى العربى يقف دون تحقيق التنمية الحق فى جوانبها المختلفة . وإن ما يخصص له من موارد مالية قليلة وبشرية كبيرة لا يتناسب مع حصاد هذا النظام ونتائجه ومردوده ؛ إذ إن ثمة هوة بين الآمال المرجوة من هذا النظام والواقع ، كما أن من مشكلاته عجزه عن استيعاب الطالبين له، وتفاقم مشكلات التعليم الأساسى للصغار والكبار معاً . والقصور فى الجانب النوعى من حيث غياب الفلسفة التربوية وتمثل الأهداف التربوية ، والهوة بين المناهج التربوية والحياة ، وعدم كفاية إعداد المعلمين وتدريبهم ، وجزئية التطوير التربوى ، والقصور فى الإعداد للمستقبل ، والمركزية فى اتخاذ القرار التربوى . إن الهوة بين الآمال والواقع لا تزال قائمة ؛ فالدول العربية تهدف من نظمها التعليمية بناء مجتمع متعلم قادر بما اكتسبه من معارف وقيم ومهارات واتجاهات على أن يكون على مستوى التحديات التى تواجهها دولة ، وأن يحقق الأمن والحرية والسلام والنماء والعدل والوحدة على أرضه ، وأن ينشىء دولة فلسطين العربية بجوار الدولة العبرية على أرض العربية ، وأن يستأنف دوره الطليعى الذى كان ، فى صنع الحضارة الإنسانية متعاونا مع غيره من دول العالم على اختلاف درجاته ومكاناته .

ولعل القضية التى تطل برأسها فى زحام مشكلات العالم العربى أن الالتزام ضعيف فى تأمين وظائف للمتخرجين فى الجامعات ، وواقع الأمر أنه إذا لم توجد الدولة فرص عمل لجيوش المتخرجين سنويا ؛ فهذا يعنى تفاقم مشكلة البطالة بين أكثر شرائح المجتمع شبابا وحيوية . وهذه الشرائح بطبيعتها هى شرائح قلقة وقابلة للاستثارة حتى فى الظروف العادية التى تكون مشغولة منها بالدراسة أو العمل . فما بالنا إذا كانت هذه الشرائح الشبابية المتضخمة خارج مقاعد الدراسة أو عاطلة عن العمل ؟ إنها ستكون بالطبع مادة بشرية قابلة للاشتعال والانفجار ؛ خاصة فى المدن الكبرى . وهكذا يبدو أن مخرجات النظام التعليمى العربى من النوعية غير المرغوب فيها من ناحية أى إن زادها هزيل ، ولا يمكنها من إحداث تنمية حقيقية ، كما أنها من ناحية أخرى تعانى البطالة ، إذ أن نسبة كبيرة من المتخرجين لا تعمل ، وإذا عملت فإنها لا تمارس الأعمال التى هيئت لها بكفاءة . كما أن نسبة لا بأس بها قد هاجرت ، ولم تستثمر معارفها وإمكاناتها

فى أوطانها . وهذا كله يسبب هدرا تربويا يؤدى إلى كارثة حقيقية ، ويجعل من التعليم مشكلة معقدة تضاف إلى مشكلات التخلف .

والسؤال الذى يمثل هنا هو : هل التربية هى المسئولة وحدها عن ظاهرة بطالة المتخرجين وهجرة العقول العربية ؟ نقول : لئن كان من الصحيح أن النظام التربوى ليس مسئولا وحده عن هذه الظاهرة مادامت التربية جزءًا من نظام اقتصادى واجتماعى شامل تؤثر فيه ويؤثر فيها . فمما لا شك فيه أن النظام التعليمى العربى لم يضطلع بنصيبه فى هذا المجال ، ولم يفعل سوى القليل لمكافحة ظاهرتى البطالة والهجرة لدى المتخرجين ، وبدلاً من أن يعيد النظر فى مناهجه وأقسامه واختصاصات كلياته بحيث تلائم حاجات السوق المتجددة خضع فى معظم الأحيان للضغط الاجتماعى وعجز عن توليد بنى تعليمية جديدة فيها من المرونة والتشعيب وتعدد الاختصاصات وتجديدها والتدريب المستمر ومشاركة مؤسسات العمل وسوى ذلك ؛ مما يجعلها أقدر على تكوين متعلمين يملكون من المعارف والمهارات والخبرات ما ييسر امتصاصهم من قبل سوق العمل ، هذا فضلاً عن فقدان الارتباط غالباً بين الخط التربوية وخطة التنمية أو خطط القوى العاملة ، الأمر الذى يجعل الصلة شبه مفقودة بين الحاجات الحالية والمقبلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التوسع القريب والبعيد للنظام التربوى .

وإذا كان تجسير الفجوة بين التربية والاقتصاد يؤدى إلى التنمية الحقة فى جميع مراحل التعليم فإنه أشد ضرورة فى التعليم الجامعى والعالى ؛ إذ إنه فى معظم الدول العربية يتحمل قسطه من المسئولية فيما يتصل بتزايد أعداد خريجيه الذين لا يجدون عملاً البتة ، أو لا يجدون عملاً منتجاً ، أو يضطرون إلى قبول أعمال لا تلائم مستوى إعدادهم ونوعيات اختصاصهم . وقد يرجع هذا إلى أسباب عديدة ، من أهمها :عدم التوافق بين بنية الاختصاص فى التعليم العالى وبنية سوق العمل المتجددة ، وفقدان التنسيق بين توزيع الطلاب فى التعليم العالى على الاختصاصات المختلفة وبين حاجات العمالة ، وضعف مستوى الخريجين فى كثير من الأحيان فى مجال اختصاصهم نتيجة لضعف مستوى التعليم والتقويم وكفاية التعليم الداخلية ، وتركيز الإعداد فى التعليم العالى على الاختصاصات الثابتة ذات البعد الواحد ، وعدم الأخذ باختصاصات ذات الأبعاد

المختلفة ، وعدم استعداد التعليم العالى لاستقبال من يدعون بالزبائن الجدد من الراشدين الذين يعودون إلى الدراسة ، أو يلجأون إلى التناوب بين الدراسة والعمل ، أو يدرسون بعض الوقت أو يحضرون دورات ودراسات تطول مدتها وتقصر تبعاً للحاجة . وبوجه عام ضعف الترابط بين بنية التعليم العالى ومحتواه وسياسة القبول فيه وبين بنية القوى العاملة وحاجاتها المتجددة ، وعدم الأخذ بنظام عال مرن ومتجدد تجدد المهن وحاجاتها وتجدد وسائل الإنتاج وتقنياته ، وتجدد مطالب التنمية الشاملة .

إننا إذا قابلنا مخرجات التعليم باحتياجات النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، وجدنا تنافراً كبيراً بين الجانبين أدى إلى تعايش الوفرة والندرة وانتشار البطالة السافرة وصنوف نقص التشغيل كمظاهر اختلال جوهرية لأسواق العمل العربية .

٢ ـ المنظور العالمى والمدخل القومى وتعليم المستقبل :

تشهد جهود التعليم فى مختلف الدول العربية مراجعات مستمرة ، بهدف تطويره ورفع مستواه ، حتى يتم تحقيق غاياته بإعداد جيل متعلم منتج يستطيع التعامل مع تطورات العصر ، ورؤى المستقبل ، والإفادة من معطياته فى إطار ثقافتنا العربية الإسلامية . وتضطلع المؤسسات التربوية بجهود التربية والتعليم لتطوير مستوى الأداء فيها ، ورفع فاعليتها سعياً للوصول إلى نواتج تربوية تسهم بشكل فاعل فى تنمية مجتمعاتها والوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة صناعيّاً وتقنيّاً ، مع الأخذ فى الاعتبار أن جميع مؤسسات المجتمع تتحمل قدراً مهمّاً من التربية الحديثة والتعليم الحديث ، ذلك أن تلك المسئولية هى همّ الجميع كل حسب قدراته وموضعه فى المجتمع العربى الكبير .

واستشعاراً منا نحن التربويين بمسئولياتنا نحو المشاركة الفاعلة بالرأى والرؤى فى مسيرة تطوير التعليم الجامعى وما قبل الجامعى وتحديثه فى إطار أن التعليم رؤية قومية ، وأن سياسته سياسة ديمقراطية ، والأهم من ذلك كله أن التعليم يتبنى الرؤية الدولية المقارنة بحيث نفكر عالمياً ونطبق محلياً تأتى مشاركتنا وإسهاماتنا فى الانشغال بالشأن العام والمصلحة القومية بدراسة ما أنتجه الفكر العالمى التربوى بقصد الإفادة منه ، وتوظيفه التوظيف الملائم لخدمة مسيرة التطوير المتسارعة للحاق بالمستقبل ، خاصة وأن الكثير من الطموحات والمشكلات التى تواجه المربين وخبراء التربية والآباء على المستوى العالمى تحمل درجة عالية من التشابه ، بعد إجراء عمليات التكييف الثقافى بطريقة لا تتعارض مع قيمنا وثوابتنا ، علها تجد مكانها فى المنظومة التعليمية والثقافية لمؤسساتنا التعليمية ، وتسهم فى تحقيق الأهداف القريبة والغايات البعيدة عندما تقدم رؤية جديدة ، آخذين فى الاعتبار أن أى نظام تعليمى يشكل نمواً طبيعيّاً لأوضاع ثقافية محددة ، وأن إبعاد ذلك النظام عن الأوضاع التى نشأ فيها يعنى فقدانه لمسوغات وجوده . فالنظام اليابانى لا يمكن اقتلاعه وغرسه بنجاح فى ثقافتنا المختلفة اختلافاً جذريّاً عن

الثقافة اليابانية ، فإذا أردنا تبنى التعليم اليابانى ، كان لزاماً علينا إعادة بناء مجمل حياتنا الثقافية .

لقد استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر الذى يحدق ببرنامجها التعليمى، واقترحت بناءً على ذلك خطة شاملة للإصلاح تتابعها بكل جدّ وحماسة ، كما قدمت اليابان خطة تعليمية لتعزيز الجوانب الإيجابية، وتلافى الجوانب السلبية للنصف الأول من القرن الحادى والعشرين ، وهذه هى الصين تستثمر فى التعليم ، وتراهن على إصلاحه وتحسينه .

كما أن التعليم على المستوى القومى قد شهد فى الآونة الأخيرة من القرن العشرين تطويراً وتجديداً تربويّاً متسارعاً ، ودلف إلى الألفية الثالثة من خلال خطط مستقبلية محسوبة حاملاً بين طياته نتاج ميراث طبيعى للتطور التاريخى ، وعناصر ثقافية ، وواقعاً اقتصاديّاً وسياسيّاً للمجتمع مدركاً فى الوقت ذاته أنه ليس فى إمكان المرء أن يستعير طوعاً أو كرهاً ما يبدو مفيدا فى دولة ما ، ثم يتوقع منه أن يكون مفيداً عندما ينقل خارج بيئته الطبيعية . ولذلك استخدم المؤتمرات القومية ، واللقاءات النقاشية ، والطرح الإعلامى لأفكار ومفاهيم ورؤى حديثة باعتبار أن هذه وتلك آليات للتنقية والتشذيب والتصفية بغية الانتقاء والاختيار فى ضوء شرائح المجتمع وفئاته ومؤسساته ومجالسه النقابية والتشريعية مفتقدة اللوبى التربوى المستنير من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث المتخصصين وكتيبة الإعلاميين ، وواجهت بحسم وثقة جماعات الضغط الاجتماعى ، التى تتبنى مفاهيم مغلوطة وقيمًا تقليدية مرفوضة، والتى تحافظ على مكاسب فئوية أو شخصية ، وأدخلت قيادات التعليم فى معارك جانبية لا جدوى ولا طال من ورائها ، وهى تتبنى فكراً ماضويًّا وعقليات منغلقة تتناقض مع تعليم المستقبل ومستقبل التعليم .

إن ما يهمنا هو التركيز على تلك الأفكار التى تشكل عناصر التميز الأهمية ذاتها عند المقارنة بين نظامى التعليم الأمريكى واليابانى ، والتى من الممكن أن نفيد منها فى مسيرة تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى :

. تتسم اليابان بمركزية الجماعة مع إعطاء الأولوية للانسجام الاجتماعى ، وأنها طورت مجتمعاً عالى التجانس يتقاسم بيئة ثقافية أحادية المصدر ، والتساهل بشكل كبير فى نظرتهم الدينية ، وهذا التجانس العرقى الثقافى الدينى يعد أكثر ميلاً إلى تعزيز السمات اليابانية المركزية الطابع ، وجعل توجهها توجها جماعيّاً قويّاً ، وكذلك تقوية أولوية الانسجام فى العلاقات الاجتماعية ، والاتساق داخل المجتمع اليابانى .

- الفكرة المهيمنة على التعليم الأمريكى لا تزال تدعم اللامركزية ، ونتيجة لذلك لا يزال التحكم المحلى فى التعليم العام يؤدى رسالة قوية داخل الولايات المتحدة ، وهذا بالطبع يعنى تنوعاً واسعاً فى المناهج الدراسية ، وسوقاً حرّاً مربحاً للكتب المدرسية . وهذه اللامركزية أوجدت نظام تمويل للمدارس ، لا يراعى المساواة فى الإنفاق لأنه يرتبط بقدرة الولاية أو الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه المرء . غير أن هناك أصواتاً تنادى بضرورة وضع منهاج دراسى ذى معايير قومية ، يتم إقراره مركزيّاً لتزويد المواطن الأمريكى بقاعدة معرفية واحدة .

- يتطلب قانون التعليم اليابانى بقاء الطالب فى المدرسة حتى سن (١٥) سنة ، ويواصل ٩٤% من الطلاب مرحلة التعليم الثانوى البالغة ثلاث سنوات ، وهى مرحلة غير إجبارية . والتعليم هو مهنة كل طالب لم يبلغ سن الرشد ، وعليه تحقيق توقعات عالية من السلوك السليم . وتشترط المدارس حكومية وخاصة ارتداء طلابها زيّاً مدرسيّاً موحداً ، وتحديد الأسلوب الذى يلبس به ، وتمنع الطالبات من استخدام أى نوع من أنواع مستحضرات التجميل ، وشروط قص الشعر ملزمة للأولاد والبنات . ولا يتصور أن يقود الطالب سيارة إلى المدرسة مع مشروعية امتلاك دراجة نارية عند بلوغ سن السادسة عشرة ، وتمتد سلطة المدرسة فى اليابان إلى خارج أسوارها ، وكذلك خارج ساعات اليوم الدراسى ويمتثل لها الطلاب . وتحرم على الطلاب دخول المقاهى ، وصالات التسلية من أى نوع ، والمدرسة هى أول جهة يتم إبلاغها من قبل الشرطة عندما يكون أحد طلابها فى مأزق . ونتيجة لذلك فإن الشبان اليابانيين الذين يطمحون إلى دخول جامعات جيدة، والضغط فى هذا الاتجاه كبير ، يقضون فترة ما بعد اليوم الدراسى وعطلة نهاية الأسبوع فى مدارس التقوية استعداداً للامتحان

، وهى لا تشكل جزءًا من المدارس النظامية ، ولكنها مشاريع خاصة توفر فصولاً دراسية للتقوية وتعمل بعد نهاية اليوم الدراسى .

- يبلغ طول السنة الدراسية (٢٤٠) يوماً ، وتبدأ السنة الدراسية أوائل إبريل وتنتهى فى شهر مارس ، ويمتد اليوم الدراسى إلى سبع ساعات يومياً والواجبات التى تقرر على الطلاب داخل الفصول اليابانية كثيرة يتم إنجازها فى العطلات القصيرة، والواجبات تكون فى شكل مشاريع تتطلب تعاون أفراد الأسرة ، وفى ضوء ذلك فإن الطالب اليابانى الأنموذج يتمتع بقاعدة معرفية أوسع وأشد تعقيداً بنهاية المرحلة الثانوية .

- ولليابان منهج دراسى تتحمل وزارة التعليم المسئولية الكاملة تجاه النتائج المترتبة على تطبيقه ، حيث يحقق مستوى مرتفعاً فى المدارس اليابانية، فكل مقرر تعليمى له محتواه الأكاديمى المحدد بدقة ، وكذلك التفصيلات التى تغطى التعليم من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية بأسلوب متدرج سلس منطقى مع قدر يسير من التكرار المفيد . والمنهج الدراسى اليابانى تحركه ثلاث قوى : أولها غرس أنماط السلوك ، والقيم والأفكار المتفق عليها اجتماعياً فى الجيل القادم ، وثانيها إعداد الطلاب لخوض امتحانات صعبة تؤهل للانتقال إلى المستوى التالى من المرحلة الدراسية ، وثالثها تلبية متطلبات مجتمع دنيا الأعمال والصناعة بالحصول على قوى عاملة جيدة التدريب ومستنيرة تقنياً ، ومطيعة فى آن واحد . وهو منهج توجيهى النزعة يتطلب دراسة مقررات إجبارية فى اللغة اليابانية ، والتاريخ اليابانى بجانب الرياضيات ، والعلوم ، والتربية الأخلاقية ؛ فهى تغرس المهارات الأساسية والمعرفة والأفكار والمبادئ ، بالإضافة إلى عدد قليل من المقررات التى تلبى رغبات الطلاب فى كل مرحلة عمرية .

- غير أن المنهج الدراسى الأمريكى يتميز بأنه يقتطع جزءًا من الدراسة لتعليم قيادة السيارات ، والتثقيف الجنسى ، والتوعية بمضار المخدرات وإدمان الكحول ، وطرق الوقاية من الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة ، والتعليم المتعلق بالمسائل القانونية التى تخص الفرد ، وقضايا السلام ، ودراسة نظم التعليم فى العالم ، والتعليم متعدد الثقافات ، والتعليم المهنى ، وطرق حماية المستهلك . وتقديم بعض الخدمات

الاجتماعية مثل توفير وجبات الإفطار المجانية ، وتقديم النصح لمتعاطى المخدرات وإقامة العيادات الصحية وعقد فصول دراسية إرشادية ، وهناك من يدرسون كرة القدم ، وكـرة السـلة ، والموسـيقى ، والأنشـطة الجماعيـة التـى تحييهـا صـفوف المدرسـة بالتناوب ، وهى أنشطة تمكن الشباب من تطوير المهارات الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن المناهج الأمريكية لا تكتفى بالمهارات الأكاديمية الأساسية ونقل القيم التى يتمسك بها المجتمع الأمريكى ، بل أصبحت المدارس مؤسسات خدمات اجتماعية تخفف من حدة المشكلات الاجتماعية الضاغطة ، وتشكل مصادر للترفيه والتسلية . كما أن ٥٥% من المقررات الدراسية إجبارية وبقية المقررات مواد اختيارية .

- إن الكتب المدرسية الأمريكية هى الأفضل تنظيماً ومادة وإخراجاً، فهى كبيرة الحجم ، مسرفة فى الإيضاحات بالصور الملونة والرسومات البيانية والخرائط والنصوص سهلة مضبوطة بعناية بها معجم لمفردات المقرر ومفردات اللغة . ويترك الطالب الأمريكى الكتب فى خزانة مخصصة بالمدرسة بعد نهاية اليوم .

- إن الإجراءات المتبعة فى دخول الكليات والجامعات تختلف بين التعليم اليابانى والتعليم الأمريكى . ففى اليابان يلزم الطالب اجتياز امتحانات دخول صارمة ؛ حتى يكون مؤهلاً للانضمام إلى صفوف الجامعة التى يقع عليها اختياره . والامتحانات تختبر قدرة الطالب على تذكر المواد الدراسية . ويتحكم فى اللحاق بالجامعات عامل واحد هو مجموع الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى امتحان الدخول . ومنهاج المرحلة الثانوية فى اليابان مرآة تعكس هذه الحقيقة .

أما فى التعليم الجامعى الأمريكى ، فإن سجل الأداء الأكاديمى التراكمى للطالب فى مجمل المرحلة الثانوية بالمدارس الأمريكية ضمن عدة عوامل أخرى تأخذها لجنة القبول فى الحسبان وتتخذ قرارها على ضوئها ، مثل : المعدل التراكمى فى المرحلة الثانوية ، والأنشطة الإضافية ، ودرجات الاختبارات المعيارية ، والمقالات الشخصية التى يكتبها الطلاب عن أنفسهم، والانتماء إلى الأقليات، ونوع الجنس (ذكر / أنثى) بجانب توصيات المعلمين.

إن ما يهمنا فى التعليم اليابانى والتعليم الأمريكى هو البحث عن الأفكار والممارسات التى قد تكون وثيقة الصلة بنظام التعليم المصرى ، وبالثقافة العربية الإسلامية ، وبمواصفات المنتج التعليمى الذى ننشده فى مصرنا ، ولكن يتطلب تطبيق بعض هذه العناصر الحذر الشديد من أصحاب الرؤية المنغلقة ، وأصحاب المنافع والمصالح الشخصية . كما أن أى نظام تعليمى يشكل نمواً طبيعيّاً لأوضاع ثقافية محددة ، وأن إبعاد ذلك النظام عن الأوضاع التى نشأ فيها يعنى فقدانه لمسوغات وجوده ؛ الأمر الذى يتطلب فوق ما سبق إعادة بناء مجمل حياتنا الثقافية .

إننا فى عالم اليوم الذى يشهد التحول بسرعة مذهلة نحو عولمة المجتمع الإنسانى يجب علينا إعداد شبابنا لمستقبل يتزايد تعقيداً ويتقدم تقنية مما يساعدهم على مجابهة تحديات اكبر مما هى عليه الآن ، وعلينا الاهتمام الفائق بتنمية الوعى لدى المهمومين بالتعليم حيال التحديدات التربوية وإشراكهم فى السعى نحو اتخاذ القرار التربوى فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب ، مع الاحتفاظ بالشجاعة لفعل ما يجب فعله .

إن العروبة ليست رداءً نرتديه ساعة نشاء ونخلعه ساعة نشاء ، إنها هويتنا ، وإن ما يحدث فى الوطن العربى من صراعات وفرقة وتباعد ما هو إلا نتيجة لانحسار المد القومى العربى ، ولانحسار الفكر القومى عن الساحة. وليس دليلاً على بطلان مبدأ الوجود العربى الواحد ذى المصير المشترك . وإن الحيلولة دون ذبول الشعلة النفسية التى تصهر الوجود العربى ، ودون تعرضنا للذوبان والإمحاء من هذه الحياة لا يكون إلا بتعزيز الصف العربى والوحدة العربية فى مواجهة التجزئة الإقليمية الضيقة، والعمل من أجل بناء مشروع حضارى يعزز الطابع الإنسانى للقومية العربية، ويحافظ على البذور والجذور والهوية والأصالة فى مواجهة التغريب والأمركة والتبعية الثقافية . على أن الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لا يعنى الجمود فى إطار من الموروث القديم ، بل هو عملية انتقاء وإضافة وإبقاء يتيح لعالمنا العربى أن يتغير ويتطور ، دون أن يفقد هويته وطابعه وحضارته وثقافته وخصوصيته .

وإذا كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهى إحدى المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية قد وضعت استراتيجية لتطوير التربية العربية .. فإن طبيعة العصر

المتسارعة التى نحيا تحت ظلاله ، وتفاقم التحديات التى يتعرض لها الوطن العربى يستلزمان وضع استراتيجية عربية ترصد الواقع وتوجه مساراته نحو مواجهة التحديات . والتغلب على المعوقات ، والحفاظ على الهوية الثقافية العربية من الذوبان والاضمحلال فى عصر العولمة وثقافة العولمة .

ومن التوجهات التى على الاستراتيجية العربية أن تنتهجها لمواجهة التحديات واللحاق بركب العصر ما يأتى :

- تعزيز الانتماء القومى ، حيث إننا نعانى اليوم من كثرة مظاهر الاستلاب والهيمنة الثقافية عبر وسائل الاتصال ، وهنا لابد من تقديم برامج بديلة تبث عبر القنوات الفضائية العربية ، برامج تؤكد الهوية العربية وتعزيز القيم الروحية والمثل الأخلاقية ، وتمجد قيم العمل المنتج المتقن بغية التصدى للآثار السلبية للبرامج المبثوثة الزاخرة بالتيارات والتحديات والتناقضات التى تهدد العافية الروحية للأمة العربية الإسلامية . وعليه .. فإن النظام التربوى التعليمى يجب أن يتضمن بالضرورة زرع الثقة فى الذات والأمل فى الغد ، ووضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التى تنشدها أمتنا العربية ، وإعادة تأكيد الأهداف الكبرى ، الاستقلال والتحرر فى مقابل الهيمنة الأجنبية ، والوحدة العربية فى مقابل الإقليمية، والديمقراطية فى مواجهة الاستبداد ، والعدالة الاجتماعية فى مواجهة الاستغلال ، والتنمية الذاتية فى مواجهة التخلف ، والأصالة فى مواجهة التغريب والتبعية ، والحضور القومى بالإبداع والإنتاج فى مواجهة التقليد والاستهلاك .

. التركيز على التربية المستقبلية . فإذا كان يقال : الماضى مثل ، والحاضر عمل ، والمستقبل أمل ، فإن التربية المستقبلية تتطلب العمل والأمل معاً . وعليه فإن التربية المستقبلية تربية الإبداع لا تربية الذاكرة ، تربية حوارية لا تسلطية ، تربية انفتاحية لا انغلاقية ، تربية تقانية لا يدوية ، تربية تعاونية لا فردية ، تربية مستمرة لا وقتية ، تربية علمية ناقدة لا تربية للنقل والتسليم ، تربية توقعية لا عشوائية . وهذا كله يتطلب استراتيجيات التعليم والتعلم ، والاهتمام بتدريب المعلمين على استراتيجيات جديدة فى

مقدمتها التدريس الابتكارى ، وتعلم مهارات التعلم والتفكير والتأمل والتكيف مع التغيير ، وتخليص النظام التعليمى من النمطية، وتنمية شخصية المتعلم وقدراته العليا ، والجودة النوعية فى العملية التعليمية ، وأن تأتى أفكار التطوير من القاعدة حيث المعلمين والموجهين والمدراء والطلاب ، وتخليص المدرسة من البيروقراطية الإدارية ، وإعطاؤها صلاحية لتحمل المساءلة وتطوير الإدارة المدرسية وتنشيط التقويم الداخلى والخارجى للمؤسسة ، وتعزيز فكرة المشاركة المجتمعية فى التقويم .

. سيرورة التفكير العلمى والعناية بالبحث العلمى ، حيث إن التثقيف العلمى عملية مهمة فى بناء المواطن العربى بناء سليماً إيجابيّاً وفعالاً ، والركيزة الأساسية هى تعويد الطلاب التفكير العلمى والمنهج العقلانى فى تناول شئون حياته ، وتعريفه بتراثه العلمى العربى ليتكون لدى الطالب العربى سلوكاً علميّاً يتسم بالإبداع وفهم الحياة والقضايا العلمية التقانية ، وتوضيح دورها الإيجابى فى التنمية ونشر النهج العلمى فى تناول شئونها. وتحرير الفكر العربى من التعصب والتزمت وضيق الأفق والأثرة وتأصيل احترام العقل والنقد الذاتى واحترام الآخر. وامتلاك مهارات البحث العلمى لمعالجة المشكلات .

. مواكبة عصر العلم والتقانة . فنحن نواجه مستقبلاً يحتاج إلى درجة رفيعة من التعليم تصل بأبناء الأمة إلى نهاية التعليم الثانوى ويحصل ثلثها على الأقل على تعليم جامعى وعالٍ . على أن تتاح فرص التعليم للكبار عبر شبكة معلومات واتصالات ومصادر التعلم . ثم إكساب المتعلمين مهارات الحياة ومهارات التعامل مع التقانة فى البيت والمكتب وسائر مرافق الحياة . إن الأمى لم يعد شخصاً لا يعرف القراءة والكتابة ، وإنما الأمى من لا يحسن التعامل مع معطيات التقانة من حاسوب وغيره .

. إعداد الأطر البشرية وتوفير الحوافز لها ، ذلك أن من معايير تقدم المجتمعات ورقيها مدى ما توليه من اهتمام ورعاية بالإنسان . وأضحى من البديهيات أن الثروة الحقيقية فى المجتمع إنما هى رأس المال البشرى ، ولا يكون رأس المال هذا قابلاً لعمليات التنمية والعطاء ، إن لم يقم على قاعدة من الثقافة والوعى. والتنمية الثقافية المطلوبة فى إعداد الأطر البشرية يجب أن تستجيب لأهداف التنمية الشاملة المستقبلية، وأن تكون فى الوقت نفسه عملية تثقيف مستمر يرافق الطالب طوال حياته ، وأن تساعد

على إيجاد فرص عمل ومجالات إبداع جديدة لا تكتفى بما هو قائم ، بل تفتح آفاقاً جديدة تناسب مطالب العصر ورؤى المستقبل . ولا تكون التنمية الثقافية بالعناية بالنخبة ولكن يجب أن تتجه إلى القاعدة الشعبية الواسعة ، ذلك أن التنمية الثقافية مسئولية المجتمع بكامله ، يشترك فيها عمل المدرسة فى التربية والتعليم ، وعمل الأسرة فى القيم والتقاليد ، وعمل المجتمع فى الممارسات والسلوك الحياتى ، وعمل الفكر العلمى ومضامينه ، وأنماط الإنتاج وشروطه، وعمل الإعلام وأهل الفنون والآداب فى صقل الذوق العام وأنسنة الإنسان .

وعليه .. فإنه لابد من تطوير البرامج التثقيفية داخل المدرسة وإدخال تعليم السينما وبعض المواد الإعلامية الثقافية حول وسائل الاتصال صحافة وإذاعة وتلفاز فى مناهج التعليم ، وإبراز القضايا القومية وإدخال مواد الآثار وثائق وتراثاً على أن تدرس بطريقة نقدية تحليلية تحقق معنى الأصالة ، والدعوة إلى احترام الرأى الآخر ، وجعل الاختلاف جزءًا مهمًّا من العمل الاجتماعى .

. الجمع بين الأصالة والمعاصرة . ونعنى بالأصالة انتقاء ما فى التراث العربى الإسلامى من نماذج وأصول انتقاءً قائماً على الفهم والتمييز ، وعلى ما تنطوى عليه من الإبداع والابتكار ، وعلى ما تدل عليه من ذاتية ثقافية للأمة العربية الإسلامية ثم ذاتية العبقريات التى أسهمت فى تطور هذا التراث فى مجالات الفكر والثقافة ، وجوهرها تأكيد خصائص الإبداع والابتكار ، وذاتية الثقافة وتميزها واتصالها بعراقة الأمة فى ماضيها الحى واستمرارها فى التعبير عن شخصيتها فى المستقبل . والمعاصرة لا تعنى احتذاء الثقافة الأجنبية والإقبال عليها بنهم بل حسن الاختيار ، والمفاضلة بين عناصرها ، والتمييز بين الحسن والسيء ، وعدم الوقوف عندها بل جعلها منطلقاً إلى الإبداع والابتكار بنماذج فيها تعبير عن ذاتية الأمة وتأصيل لثقافتها.

والحفاظ على الهوية العربية والذاتية الثقافية لا ينفى أهمية الانفتاح الرحب على الثقافات الأخرى فى جو من العقلنة ؛ ذلك أن الحفاظ على الهوية لا يعنى الجمود ، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتغير ويتطور دون أن يفقد هويته الأصيلة ، وأن يقبل التغيير دون أن يغترب فيه . إنه التفاعل الإيجابى البناء فى تراثنا والإيجابى البناء من الثقافات الأخرى بما يتفق مع مناخنا وتربتنا وأرضنا .

إن خدمة السلام والتفاهم بين البشر وتقدير الآخر تجسرها التربية بوصفها عامل وفاق ينبثق من إرادتنا العيش معاً ، أعضاء نشيطين فى قرية كونية مسامية الجدران ، نفكر وننظم من أجل خير الأجيال المقبلة ، ولكن علينا أن نحذر من بيع الميراث الذى تركه لنا آباؤنا ففيه أصالتنا وهويتنا ورصيدنا الذهبى . كما أن التربية آلية لمواجهة التحديات المتعددة التى ينطوى عليها المستقبل ، وهى رصيد لا غنى عنه لتحقيق مُثل السلام والحرية والعدالة الاجتماعية ، ودورها أساسى فى التنمية المستمرة للفرد وللمجتمعات ، وهى سبيل لخدمة تنمية بشرية أكثر عمقاً وأكثر انسجاماً تسعى لمواجهة نطاق الفقر والاستعباد والتخلف والقمع والإرهاب والحروب بكافة أنواعها ومستوياتها .

إن سياسة التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى تحاول أن تشرك الأبناء فى هذه القناعات ، وهم سيأخذون العبرة غدًا من أجيال الكبار الذين ينزعون أكثر مما ينبغى إلى حصر اهتماماتهم فى مشكلاتهم الخاصة. وهنا تسمو التربية إلى التعبير عن المحبة والمشاركة والانتماء لليافعين والشباب والنشء على حدّ سواء ، نستقبلهم فى مؤسسات هندسة وتشكيل إنسان جديد لمجتمع جديد ، مفسحين لهم المكان والمكانة بتقديم تعليم المستقبل من أجل مستقبل التعليم فى إطار من الحرية والبهجة والتقنيات المتقدمة ؛ لتنمية التفكير وتغيير الذهنية وتربية الأعماق وإثراء المعارف والمهارات ، وتنمية المتعلم تنمية شاملة متكاملة ، وبناء العلاقات بالتناقش وثقافة التفاوض بين أبناء الجيل الواحد فى إطار من حوار الحضارات وتثمير القدرات والمهارات ، حتى نصنع النشء والشباب فى إطار مقارن مع أترابهم فى دول متقدمة .

وتربية الأجيال لها القيادة والريادة فى المنطقة العربية حيث المساواة بين الفتى والفتاة ، واحترام حقوق المرأة فى التعليم والعمل ، فهو تعليم يقوم على ألا تكون المعارف أداة للتمييز ، وإنما للنهوض بالمواطنين جميعاً . التعليم الخاص والتعليم فى مؤسسات أجنبية سواء ، حيث توليه قيادات التعليم الرعاية والتوجيه والإشراف والمتابعة ، بل والسيطرة الكاملة من أجل الارتفاع بمستويات الأداء فى التعليم غير الحكومى ، أسوة بالتعليم الحكومى لهندسة وتصنيع أبنائها وبناتها للمستقبل وتثمير مهاراتهم وقدراتهم للتعامل مع عصر جديد بكفاءة واقتدار .

ولعل مؤسساتنا التعليمية تسعى فيما تسعى إليه لتكرس الوعى بالمخاطر التى تتهدد بيئتنا الطبيعية ومواردنا المتجددة من خلال نسق قيمى جديد يرعى مزيدًا من التعاونية مع خفض من الانفرادية ، ومزيدًا من الإنتاجية مع خفض من الاستهلاكية ، ومزيد من التخطيط مع خفض من الارتجالية ، ومزيدًا من الإيجابية مع خفض من السلبية ، ومزيدًا من التجديد والانطلاقية مع خفض من التقليدية والتقيدية ، ومزيدًا من الموضوعية مع خفض من الذاتية ، ومزيدًا من الجوهرية مع خفض من المظهرية والسطحية ، ومزيدًا من الانضباط وثقافة الانضباط مع خفض من التسيب، ومزيدًا من الفاعلية مع خفض من الانفعالية ، ومزيدًا من الواقعية والعملية من خفض من اللفظية، ومزيدًا من ملكية الملكية العامة مع خفض من الأناملِيَّة والغيرية، ومزيدًا من الأخلاقية والمشروعية مع خفض من اللا أخلاقية واللا مشروعية .

إن بناء المتعلم وتنمية هذا السلوك المرغوب ليس مسؤولية التعليم وحده ، فالتعليم نظام تحتى لنظم أشمل منه وأكبر منه سيطرة وسلطاناً ، فالمسؤولية تشاركية وتعاونية بين الجميع . وهذا السلوك المنشود من التعليم تنميته لدى البنات والبنين يمكن للتعليم العام والفنى والجامعى أن يحققه ، شريط أن يجد الدعم والدفع والتشجيع من النظم الأخرى ؛ حتى يمكن للتعليم أن يسير فى طريقه لتحقيق الأهداف الثقافية والخلقية والسلوكية المرجوة .

وحتى نقلل من خيبة الأمل مما تشهد عليه زيادة البطالة فى خريجى المدارس الثانوية الفنية والتى تفوق نظيراتها فى خريجى الجامعات الذين يقبعون منتظرين العمل الحكومى الميرى حيث لما يتعلموا ويتدربوا على الفطام التربوى ، والبحث عن ممارسة الأعمال الصغيرة والأعمال المنتجة ، وهو أمر يتطلب تحويل بصيص الأمل فى مدرسة منتجة وجامعة منتجة إلى واقع حى نشهده اليوم قبل الغدّ ، كما يتطلب التدريب عبر مؤسسات التعليم الجامعى وقبل الجامعى على قبول التدريب التحويلى وفكرة تغيير الأعمال والمهن والوظائف طوال حياة الإنسان وتلك مسئولية وطنية يتحمل التعليم وقوى الضغط الاجتماعى من آباء وإعلاميين واقتصاديين وسياسيين أعباء عليهم تفعيلها ؛

خاصة وأن التعليم كاد أن ينخرط فى عالم العلم والتكنولوجيا بما يقتضيه ذلك من تكيف ثقافى وتطوير للعقليات وتحديثها .

ولعل التعليم يشهد تطوراً جوهريّاً فى ضوء الرؤية القومية والسياسية الديمقراطية لتشكيل متعلم مفكر له رأى يعلل ويفسر ويخطط ، وقبل ذلك كله له هويته وانتماؤه الوطنى ؛ الأمر الذى يعكس تعليماً يعمق الذات الوطنية حيث التواترات تعتمل وتتفجر بين أمم وجماعات أحادية تؤمن بالاثنية العرقية وتكيل بموازين مختلفة فى التعامل مع الإجحاف والإرهاب الذى تتعرض له دول . وهنا يجب أن يتدرب المتعلم على تحجيم هذه المخاطر واتخاذ موقف قومى منها فى ضوء توجهات قيادته الحكيمة.

إن التعليم الحديث عليه أن يجابه إشكاليات القرن الحادى والعشرين ، عليه تخفيف التوتر بين ما هو عالمى وما هو محلى حتى يتحول المواطن المحلى إلى مواطن عالمى دون أن ينفصل عن جذوره وبذوره ، وعليه التخفف من التوتر بين التقاليد والحداثة بحيث يمكن للمتعلم التجاوب مع التغيير دون التنكر للذات ، وعليه تخفيف التوتر بين المدى الطويل والمدى القصير ، فالتعليم يريد منه حلولا وإجابات سريعة ، على حين يتطلب الكثير من المشكلات استراتيجيات متأنية للإصلاح تقرر بالتشاور والتفاوض، وعليه التخفف من التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص، حيث إن الضغوط التى تولدها المنافسة تنسى الكثيرين مهمة توفير الوسائل لكل إنسان لاغتنام جميع الفرص التى تتاح له ، وعليه التخفف من التوتر بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها ، ذلك أن الضغط القائم حالياً على المناهج الدراسية كبير .

وأى استراتيجية واضحة للإصلاح يجب أن تشتمل على إجراء اختيارات شريطة الحفاظ على العناصر الأساسية لتعليم أساسى ، يتيح للمتعلم حياة أفضل بفضل المعرفة والتجربة ومن خلال بناء ثقافة شخصية ، وعليه التخفف من التوتر بين الكلى والخصوصى ، ذلك أن عالمية الثقافة تتحقق بصورة مطردة ولكنها لا تزال جزئية . وهى أمر لا محيد عنه، بكل ما تنطوى عليه من وعود ومخاطر ليس أقلها إغفال طابع التفرد لدى كل شخص الذى يتمثل فى نزوعه إلى اختيار مصيره وإلى تحقيق كل إمكاناته فى ظل ما يحافظ عليه من ثراء تقاليده وثقافته الخاصة ، التى تتهددها التطورات الجارية إن

لم يتخذ جانب الحذر ، وأخيراً إزالة التوتر بين ما هو روحى وما هو مادى . فالكل متعطش إلى مثل عليا وقيم أخلاقية ، والمهمة النبيلة هنا التى يجب أن تقوم بها التربية هى أن تحفز كل فرد وفقاً لتقاليده ومعتقداته وفى احترام تام فى الوقت نفسه للتعددية . هذا التسامى للفكر والروح إلى المستوى العالمى ، وإلى نوع من التفوق على الذات وتجاوزها يعتمد بقاء البشرية واستمراريتها وتقدمها .

إن التربية عليها أن تواجه تلك الإشكاليات أكثر من أى وقت مضى ونحن نعيش مولد مجتمع عالمى جديد لأنها تحتل مكان الصدارة فى تنمية الأفراد والمجتمعات ، مهمتها تمكين الجميع من استثمار مواهبهم وطاقاتهم الخلاقة إلى أقصى حدّ وإلى أقصى مدى حتى يتكفل كل متعلم بأموره وحتى يحقق مقاصده الشخصية . وهذه غاية تحقيقها صعب وطويل، إسهامها فى السعى إلى إقامة عالم العيش فيه ميسر وهو عالم أكثر عدلاً .

إن التعليم الذى نرجوه هو تعليم يؤكد الأبعاد الأخلاقية والثقافية، ويدعو إلى تهيئة المناخ التعليمى لكل فرد كى يفهم الآخر فى خصوصيته ، ويفهم العالم فى سعيه المضطرب نحو نوع من الوحدة ولعل ذلك يبدأ بفهم الذات بالمعرفة والتأمل وممارسة النقد الذاتى . وفى هذا المنظور ينتظم كل شىء سواء ما يتعلق بمقتضيات العلم والتكنولوجيا أو بمعرفة المرء لذاته ولبيئته ، أو ببناء المهارات التى تمكن كل فرد من أن يعمل باعتباره عضواً فى جماعة ومنتجاً فى مجتمع . ولعل ذلك لا يقلل من قيمة الدور المركزى للعقل والابتكار ، وقيمة الانتقال إلى مجتمع ينعم بالمعرفة ،وبإضافة اكتشافات جديدة وتطبيقها فى مختلف مجالات النشاط البشرى فيما يتعلق بالصحة والبيئة وإنتاج السلع والخدمات ، ولعله من الضرورى هنا التعرف فى وقت مبكر على العلم وطرائق استعماله ، والجهد الشاق اللازم لاستيعاب التقدم فى ظل احترام هوية الإنسان وكرامته .

إن هناك مهاماً يتعين على التربية أن تؤديها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فكثيراً ما نقول إن نظام التعليم مسئول عن البطالة . وهذه ملاحظة ليست صحيحة إلا جزئيّاً ، حيث إنه لا يجب ألا تحجب المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التى يلزم الوفاء بها لتحقيق العمالة الكاملة ولمساعدة الاقتصاد على الانطلاق .

إن نظاماً تعليمياً أكثر مرونة يسمح بتعدد المناهج وبناء الجسور بين الحياة العملية ومزيد من التدريب يمثل إجابات مناسبة عن الأسئلة التى يطرحها عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، بل إن مثل هذا النظام يتيح أيضاً حسر نطاق الفشل الدراسى الذى يجب أن نقدر ما ينجم عنه من إهدار هائل للموارد البشرية .

لكل ذلك يبدو أن مفهوم التعلم مدى الحياة يفرض نفسه بكل ما يتسم به من مرونة وتنوع ويسر فى كل وقت ، وفى كل مكان يجب أن يلقى تأييداً واسعاً ، فيجب أن توسع فكرة التربية المستمرة مدى الحياة ، وعليها أن تتواءم مع التحولات التى تطرأ على الحياة المهنية ، وأن تكون بناءً مستمرًا للإنسان ولمعرفته ولإمكاناته ولقدراته فى الحكم على الأمور وحسن التصرف ، وأن تتيح له الإحساس بذاته وببيئته، وأن تشجعه على أداء دوره الاجتماعى فى العمل وفى حياة الجماعة .

إن الحياة الشخصية والاجتماعية تتيح مجالاً للتعلم بقدر ما تتيح مجالاً للعمل ، ومن ثمّ يجب تأكيد الإمكانات التعليمية لوسائل الاتصال الحديثة أو للأنشطة الثقافية وأنشطة أوقات الفراغ . وهنا يتوجب على المؤسسة التعليمية أن تعزز لدى المتعلم حب التعلم ومتعته ، والقدرة على أن يتعلم المتعلم كيف يتعلم ، وأن يكون شغوفاً بالمعرفة حتى نصبح فى مجتمع كل فرد فيه متعلماً حيناً ومعلماً حيناً آخر . وهنا لابد من تأكيد أنه لا شىء يمكن أن يحل محل التعليم النظامى الذى يكتسب فيه المتعلم أساسات المعرفة بمختلف أشكالها فى إطار الحوار بين المتعلم والمعلم ؛ حتى يستوعب المتعلم ما أبدعته البشرية وما قدمته من مخترعات ونظريات . وهنا نركز على أن مؤسسات التعليم العالى تراعى وظائفها وواجباتها باعتبارها مراكز للمعرفة ، وأماكن للتدريب ، ومفترق طرق مؤدية إلى التعلم مدى الحياة ؛ خاصة وأنه من نافلة القول تأكيد استخدام التكنولوجيا لأغراض التعلم والتعليم ، وتدريب الطلاب على إتقانها لأغراض حياتهم وعملهم .وهو أمر يتطلب دعماً ماديّاً من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الخاصة ، وإجراء حوار عريض ومستمر لتهيئة الرأى العام للمشاركة ولتقبل تجديد التعليم واختيار استراتيجيات الإصلاح المناسبة ، وهذا ما نشهده فى مسيرة تطوير التعليم الجامعى وما قبل الجامعى زهاء العقد الأخير من القرن العشرين ؛ من أجل هندسة وتصنيع إنسان

جديد لمجتمع جديد فى إطار استراتيجية واضحة ومستقبلية لتطوير التعليم تقوم على رؤية قومية وسياسة ديمقراطية تحتضن الرأى والرأى الآخر ، وهى نقلة نوعية فى التعليم على المستوى القومى، تضع المتعلم فى إطار مقارن على المستوى الدولى ليفكر عالميّاً ويطبق محليّاً .

إن التحديات التى تواجه مصر المستقبل فى وجودها وفى مصيرها على المستوى الدولى تستوجب على التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى أن يتبنى فكراً جديداً هو تعليم المستقبل لتشكيل أبناء مصر وبنات مصر من أجل نهضة شاملة ومطردة فى تقدمها وإبداعاتها ، ومن أجل القيام بالدور الحاسم المنوط بها ، والذى تضطلع به فى تحقيق الأمن القومى وتمكين أمتنا العربية من أن تمارس دورها الإيجابى فى إطار التفاعلات الحضارية والتكنولوجية ، ومن أن تحتل الموقع الجدير بها فى المنطقة الشرق أوسطية وعلى الصعيد الدولى .

وإدراكاً ووعياً لما تحمله المتغيرات الوطنية والقومية والعالمية فى المستقبل القريب والبعيد من مطلوبات فى تكوين الإنسان الجديد فكراً ووجداناً وسلوكاً بما يجعله قوة فاعلة وطاقة مجددة فى تطوير المجتمع على مستوياته المحلية والقومية ، وبما يتيح له الإسهام الخلاق فى مسيرة الحضارة الإنسانية المتنامية انطلاقاً من تراثنا وهويتنا القومية المتميزة أبداً، بذلت جهود ثرية فى نشر التعليم، وتحسين نوعيته ، ورفع كفاءة المعلمين، ومراجعة المناهج وتطوير الكتب المدرسية ، والتوسع فى التعليم التقنى ، والاهتمام بالبحوث التربوية ، والاستعانة بتكنولوجيا التعليم فى تحسين الكفاية الداخلية للعملية التعليمية ، كذلك بذلت جهود فى وضع سياسة تعليمية مستقلة مستقرة مستمرة .

وقد تركزت كذلك أهداف تطوير التعليم والتى اتفق عليها خبراء التربية فى ضوء المتغيرات الدولية والمتطلبات القومية والوطنية فى ثلاثة محاور : **الأول** تسليح الطالب بالمعرفة الحديثة والقدرات والمهارات التى تمكنه من الاستمرار فى التعليم ، ويتطلب ذلك تدريب الطالب على الأسلوب العلمى فى التفكير وكيفية التعامل مع المعرفة الحديثة والبحث العلمى ، وتنمية قدراته على التعلم الذاتى . وهذا يرتبط بالحاجة إلى مواطنين تزداد لديهم فرص اكتساب المعرفة والمهارات، والتكيف للاستمرار فى التعلم ، حيث إن

المؤسسات التعليمية لا تشكل سوى ٤٠% من الإطار المعرفى للمواطن ، والبقية يكونها من جهده الذاتى نتيجة تعلمه وخبراته ، كما أن المعرفة العلمية تتضاعف مرة كل سنة ونصف السنة .

والمحور **الثانى** من أهداف التعليم المصرى فهو إعداد المواطن الصالح القادر على خدمة وطنه ، وتعميق الهوية لديه ، وتنمية ولائه للوطن، وتعريفه بتاريخ بلاده وعقيدته الإسلامية ، وتدريبه على ممارسة الديمقراطية والحوار الجاد ، والتعبير عن رأيه ، والمشاركة فى أنشطة المجتمع .

أما المحور **الثالث** فهو إعداد المواطن المنتج ، وتمكينه من المشاركة فى سوق العمل ، ويتطلب ذلك تسليح الطالب بالمهارات التى تمكنه من أن يكون فعالاً فى عملية الإنتاج الشامل ، عن طريق ربط التعليم النظرى بالتطبيقات العملية .

إن قضية تعليم المستقبل لم تعدّ أمراً تربويّاً محضاً يقتصر الاهتمام به على وزارات التعليم وعلى المتخصصين فى مجال التربية ، بل هو أمر سياسى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، ذلك أن التعليم للمستقبل هو مستقبل الأمة، والضمان الأكيد لإطراد تقدمها ونمائها . من هنا كان الاهتمام على المستوى الدولى بوضع استراتيجيات جديدة لتطوير التعليم من أجل أن يسهم بفاعلية فى صياغة مجتمع الغد ، وما يتطلبه من تغيير فى أوضاعه المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن الخطوط الاستراتيجية فى تعليم المستقبل تتسع مجالاتها وتتنوع لتشمل :

١ – صياغة البنية التعليمية على صورة الشجرة التعليمية بديلاً عن صورة السلم التعليمى ، والتى تنطوى على معنى الارتباط العضوى بأرضية وتربة معينة جغرافياً وتاريخياً وبمناخ معين مرتبط بمتغيرات النظام الإقليمى والقومى والدولى ، وتنطوى على معنى التطور المستمر ، كما ينطوى على جذع أساسى واحد يمر به كل أبناء الوطن فى مراحل تكوينهم الأولى ويمكن للأبناء أن يتسلقوا مراحل التعليم حسب قدراتهم واختياراتهم ، ثم إن صورة الشجرة التعليمية تتضمن فرص الارتقاء الرأسى

الدائم إلى أعلى فروع الشجرة ، كما يدل على تعدد فرص الانتقال الأفقى من فرع إلى آخر .

٢ – التركيز فى العملية التربوية على تعليم كيفية التعليم (تعليم التعلم)، بديلاً عن الاقتصار على أساليب التلقين ، والاعتماد على مصدر خارجى يقوم بعملية التعليم ، حيث إن التعلم الذاتى يفرضه تسارع نمو المعلومات وتجددها وتنوع مصادرها وتقادمها .

٣ – إقامة الجسور التعليمية ونقاط العبور المتعددة بين حلقات النظام التعليمى بمراحله وأنواعه بديلاً عن المسار الواحد المتصل ، الذى يبدأ فيه المتعلم تعلمه فى عمر معين ، وأن يمضى عدداً محدداً من السنوات فى أى مرحلة تعليمية ، وأن تتابع حركة انتقاله من مرحلة إلى أخرى دون انقطاع، لكن الوضع الجديد يتيح للإنسان أن يلتحق بالتعليم فى أى مرحلة عمرية مهما كان عمره ومستوى تعليمه مادام اجتاز المعايير والاختبارات العلمية التى تقيس قدرته على متابعة نوع التعليم الذى يريده .

٤ – تأكيد القدرات الذهنية للتعامل مع المجهول بديلاً عن الاقتصار على مجرد الإلمام بالمعلوم ، وهى قدرات تحتمها ضرورات التزايد والتسارع المعرفى والاجتماعى فى مختلف مجالات الحياة ، والأمر الذى يتطلب تشكيل المواد التعليمية بما يؤدى إلى شحذ قدرات التخيل والتركيب والإبداع .

٥ – الاهتمام بالنظرة الكلية المتكاملة فى تكوين شخصية المتعلم ، ويعنى هذا أن توفر المناهج الدراسية مجالات للنمو الجسمى والصحى السليم وفرصاً لرعاية المواهب الفنية والموسيقية والأدبية والعلمية، إلى جانب تعويد الطلاب السلوك الاجتماعى السوى وأنماط العلاقات الاجتماعية المنشودة

٦ – تنظيم التخصص على قاعدة عريضة من المعارف والمعلومات ذات العلاقة ، وهذه القاعدة يقتضيها التشابك والتعقد فى نظم المجتمع المعاصر وآلياته وتقنياته، وفى

الوقت ذاته فإن هذه القاعدة تسمح بالتدريب التحويلى إلى تخصصات أخرى ، قد تتطلبها حاجات سوق العمل .

٧ – مواصلة التعلم الذاتى والتدريب المتواصل بديلاً عن الاكتفاء بالشهادة ، ذلك أن التطور فى مستلزمات العمل وآلياته ، وفى تجدد المعرفة والتنافس التكنولوجى بين الدول يحتم شحذ المهارة والدراية وتجديد المعرفة للقوى العاملة المنتجة .

٨ – تنظيم قدر من الملاحظة أو التدريب العلمى فى مواقع العمل ذاتها فى مختلف مراحل التعليم ؛ ذلك أن الملاحظة والتدريب العملى فى البنوك أو المصانع أو الشركات أو المستشفيات وغيرها من مواقع العمل تجعل للمعارف دلالة متجسدة ، كما تكسب المتعلم دراية واقعية بمستلزمات العمل الفنى والإدارى .

٩ . توزيع الأعباء بين الدولة والمجتمع المدنى ، ذلك أن الوفاء باحتياجات تعليم المستقبل كمًّا ونوعاً تتطلب مشاركة شعبية فى رسم سياسات التعليم ، كما تتطلب نفقات باهظة فى إجراء التجارب اللازمة لتطوير العملية التعليمية ، لذلك .. فإن المجتمع المدنى بمؤسساته وتنظيماته غير الحكومية من نقابات ومؤسسات ومنظمات وجمعيات مطالبة بالمشاركة فى رسم سياسات التعليم والمعاونة فى نفقات التعليم ، وفى إعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج والخدمات .

١٠ – الاستفادة القصوى من قوى التعليم والتعلم المتاحة فى وسائل الإعلام والتثقيف لدعم فاعلية العملية التعليمية ، ويتطلب ذلك أن يتم التنسيق بين هذه القوى المجتمعية المعلمة ومضامين التعليم النظامى من خلال عملية التمدرس .

١١ – فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة الحكومية وإلزام الحكومة بتعيين الخريجين فى أجهزة الدولة ومؤسساتها الحكومية المختلفة ؛ لتضخم الأجهزة البيروقراطية الحكومية ، ومن الممكن أن يلتحق الخريج بالتدريب التحويلى لممارسة أعمال منشودة فى سوق العمل ، أو فى إقامة مشروعات صغيرة يتولى الخريج بنفسه تنظيمها وإدارتها .

إنه من المفيد أن تستكمل مسيرة تطوير التعليم المتنامية مهتدية بالعناصر الاستراتيجية السابقة لتطويرها تعليم المستقبل القادرة على صناعة المستقبل المأمول . وهذا الأمر يتطلب تعبئة الموارد المادية والبشرية والفنية ، كذلك فإن التعاون الدولى ضرورة لتحقيق التوجهات الأساسية لتعليم المستقبل، وتلك قضية تفرضها الثورة المعلوماتية المتسارعة .

وليس من قبيل المبالغة أن نؤكد الحقيقة الراسخة أبداً من أن صلاح عملية التعليم لا يتحقق إلا من خلال المعلم الكفء المخلص لعمله ، والمقدر لمسئولياته ، ويستدعى تعليم المستقبل التطوير الكامل والشامل لوظيفة التعليم كمهنة لها قواعدها ومواصفاتها وأخلاقياتها ، واستكمال إعداد المعلمين عمل لا ينبغى أن يتوقف شريطة أن يدخل فى إعدادهم دراسات حول متغيرات المنطقة الشرق أوسطية ومستقبلها ، فضلاً عن الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة ، واستخدام الكمبيوتر فى عمليات التعليم والتعلم والأعمال الإدارية التى يتطلبها تنظيم الدراسة، ناهيك عن الثقافة فى عصر المعلومات . ومن المهم أن تتم مراجعة مستمرة لنظام الأجور والحوافز ونظم الترقية والتقويم ، ومن المهم أيضاً أن تتحول سلطة تزود الطالب بالمعلومات إلى صداقة موجهة ، تفتح معه مجال الحوار واكتشاف المعرفة والثقة بالنفس وتنمية مختلف الطاقات والإمكانات لدى المتعلمين من أجل مستقبل أفضل .

٣ ـ تحرير العقل وتنمية التفكير :

إذا تشابهت أفكار الناس فلا أحد يفكر ، كما أنه لا عائد تربوى يرجى من المؤسسات التعليمية ما لم تسع إلى تنمية التفكير المتشعب لهندسة وتصنيع جيل المستقبل من أجل مستقبل الجيل ، وما لم تسع إلى تحرير الإمكانات العقلية لدى الطلاب توظيفاً لنتائج أبحاث العقل البشرى التى عنيت بالكيفية التى يعمل بها العقل عند تفاعله مع عوامل البيئة المعقدة ، كما عنيت أيضاً بالأسلوب الذى يتم به إدراك الواقع واستيعاب محتوى التعلم وتنظيماته فى بنية العقل البشرى على نحو فريد ومتميز ، مؤكدة دورَ كل من الشعور واللاشعور فى عمليات التعلم ، ودور الانفعالات والمشاعر فى تنظيم المحتوى المعرفى للعقل وقابلية التعلم على النمو داخل العقل ، وأهمية الانتباه فى مواقف التعلم وفى مساعدة الذاكرة على رسم خرائط على شبكة الأعصاب تسمى خرائط العقل ، والتى تتوقف كفاءتها على جودة عمليات التعلم ، وعلى قدرة الاحتفاظ بالانتباه طوال مواقف التعلم ، وعلى وضوح معنى ما تم تعلمه ، وعلى أساليب ربط التعلم السابق بالتعلم الجديد ، وعلى عمليات التحليل والتصنيف والتركيب التى يتم ممارستها أثناء التعلم ، ومن ثم تمسى خرائط العقل ، والتى رسمت على شبكة الأعصاب بالمخ ذات مستوى عالٍ من القدرة والكفاءة .

إن المؤسسات التعليمية عليها أن تؤكد أهمية حاجة العقل إلى القدر المناسب من المثيرات ، وإلى نظام مناسب من التغذية الراجعة كى يحدث التعلم ، وحتى يتمكن العقل من معالجة مواقف التحدى بمثيراتها المختلفة حيث يتم الإدراك من خلال طبقات عديدة من التنظيم الذاتى ، وحجم ضخم من نظام الاتصال بين العناصر التى سبق تعلمها ، والعناصر الجديدة التى تحتاج إلى استدخال فى العقل ، ثم عمليات تمييز وتفريق وتحليل وتصنيف فى محاولة استيعاب محتوى التعلم وتمثله فى بنية العقل والوصول لحالة من الاستقرار الذهنى المؤقت لحين التعرض لمثيرات أخرى .

إن بنية العقل وعملياته هى استجابة مباشرة لتعقد العوامل البيئية التى تواجه المتعلم ، ومن ثمّ فإن بنية العقل لا تتضمن المحتوى المعرفى فحسب لما مرّ به المتعلم من خبرات لكنها تتضمن المشاعر والانفعالات المصاحبة لتلك الخبرات ، وتتضمن أيضاً التصورات الشكلية للأداءات اللازمة لممارسة الأعمال التى تحتاج إلى تآزر عضلى عصبى ، والتخيلات الذهنية لما يصعب إدراكه بالحواس ، والعمليات العقلية التى تدرب العقل على القيام بها أثناء مواقف التفاعل ، ولا يوجد عقلان متشابهان تماماً فى محتواهما ، أو فى الطريقة التى ينظم بها العقل محتوى التعلم الذى يتم استيعابه ، أو فى الطريقة التى يتعامل بها العقل أثناء مواقف التفاعل ، إذ إن لكل عقل بنيته التى هى نتاج لإعمال الذهن الخاص به ، والذى يتم فى ضوء عدد من المحددات البيئية ، والاعتبارات النفسية والعقلية والاجتماعية .

وتتوقف كفاءة البنية العقلية للمتعلم على صحة مستوى التعلم الذى تم استيعابه، وسرعة الإدراك السليم لعناصر التعلم ، وسرعة المسارات التى تسلكها محتويات البنية العقلية عند الحاجة إليها فى مواقف التفاعل ، وحجم الاتصالات وقوة الارتباطات التى تحدث بين عناصر التعلم السابق وعناصر التعلم الجديد ، وسرعة إعادة تعديل وتشكيل محتوى بنية العقل فى ضوء ما تم إدراكه ، والقدر الذى ينعم به الفرد من الرعاية والاهتمام والأمن والتقدير ، أو الذى يعانى فيه الفرد من الخوف والتهديد والقهر والإحباط .

ويجب على المؤسسات التعليمية أن تسعى إلى رفع مستويات كفاءة العقل البشرى للمتعلم وإمكاناته من خلال توافر استراتيجيات فعالة فى عمليات التعلم ، من شأنها ليس فقط تيسير عملية الاستيعاب ، بل أيضاً تدريب العقل على سرعة إصدار استجابات فعالة ومناسبة لطبيعة المواقف التى هو بصدد التفاعل معها، وعلى نحو يساعد به المتعلم نفسه على تطوير أدائه ، وإحداث تغييرات جذرية وفعالة فى البيئة من حوله وفيمن حوله من البشر المحيطين به . ومن بين تلك الاستراتيجيات التى تلقى اهتماماً فى تنمية إمكانات العقل البشرى للمتعلم استراتيجيات التفكير المتشعب .

إن على مؤسسات التعليم أن توجه الانتباه نحو استراتيجيات التفكير التباعدى نظراً لدورها فى تنمية التفكير المتشعب ، باعتباره تدريباً يساعد فى بناء خلايا الأعصاب ، ذلك أن التشعب فى التفكير يساعد على حدوث اتصالات جديدة بين الخلايا العصبية ، تسمح للتفكير بأن يسير عبر مسارات جديدة لم يكن يسلكها من قبل، وعلى نحو يساعد فى إتاحة إمكانية جديدة لعقل المتعلم ، تسهم فى إحداث مزيد من إعمال الذهن وبما يقود العقل للعمل بإمكانية أفضل وعلى نحو أسرع وبكفاءة أعلى من ذى قبل .

هذا فضلاً عن أدوار التفكير المتشعب فى تحسين إصدار الاستجابات التباعدية والتى تساعد فى بزوغ الإبداع . وعلى الطرف الآخر من التفكير التباعدى يوجد التفكير المحدود التقاربى والذى يتمثل فى التذكر والفهم والتطبيق والتحليل، وهو تفكير مهم فى العملية التعليمية مع مراعاة ألا نتوقف عنده ، وأن نتجاوزه إلى تنمية التفكير التباعدى ، حيث إن التفكير التقاربى أساس لممارسة التفكير التباعدى ، والذى يتطلب الانطلاقة الفكرية ، والانفتاح على الأفكار ، والتأليف بين الأشتات .

إن العمليات العقلية التى تتطلبها المؤسسات التعليمية ، والتى تعكس التفكير المتشعب أو التى يساعد التشعب فى التفكير على حدوثها تتمثل فى إدراك العلاقات الجديدة ، وإعادة التصنيف فى ضوء ما تم إدراكه ، وإجراء عمليات تأليف وتركيب وتقديم رؤى جديدة وإدخال تحسينات . وتلك هى العمليات التى تكشف عن الإبداع والتى يسهم التفكير التباعدى فى تنميتها .

وعلى هذا النحو .. فإن التفكير المتشعب هو ما يحدث من اتصالات جديدة بين الخلايا العصبية على شبكة الأعصاب بالمخ ، وأن التفكير التباعدى باستراتيجياته يمكن أن يسهم بفاعلية فى تنمية التفكير المتشعب ، وأن صدور الاستجابات الإبداعية هو مؤشر على حدوث تشعب فى التفكير ، وعلى ارتقاء إمكانات العقل البشرى ، وإن مستوى الاستجابات التباعدية الصادرة هى تعبير عن مستوى الإبداع أو مدى اقتراب المتعلم منه .

ونظراً لأهمية التفكير المتشعب ودوره فى قيادة العقل لابتكار وصلات والتقاءات جديدة بين خلايا الأعصاب مشكلاً مسارات تسمح بحدوث عديد من الاتصالات بين

محتويات الخلايا العصبية المكونة لبنية العقل ، تغير عديد من المفاهيم حول التعلم الثرى ، والذى ينبغى أن يتاح فى إطار المؤسسات التعليمية وبرامجها ومناهجها ومقرراتها المتعددة المتنوعة . ومن ثم أصبح على عمليات التعليم والتعلم ليس فقط ضمان استيعاب المتعلمين محتوى التعلم المقرر ، بل أيضاً فتح مسارات جديدة للتفكير عبر الخلايا العصبية على شبكة الأعصاب بالمخ والتأكد من حدوث هذا التحول فى الفكر التربوى ، عن طريق أداءات المعلمين وظهور شواهد واضحة فى أداء المتعلمين .

وعليه .. فإن تحديث المفاهيم التربوية فى مؤسساتنا التعليمية يتطلب توظيف التفكير المتشعب فى آليات البرامج التعليمية التعلمية والأخذ بكل مما يلى ؛ بهدف تحرير إمكانات العقل البشرى لدى المتعلمين :

- الأطفال أفضل فى القدرة على ممارسة التفكير المتشعب من البالغين حيث لديهم القدرة على نمو مهارات الطلاقة والمرونة والحساسية للمشكلات بيسر .
- دراسة الفنون تساعد المتعلمين على التفوق فى ممارسة التفكير المتشعب. وكذلك دراسة حل المشكلات فى كتابة الشعر .
- المزاج الشخصى له تأثير فى القدرة على ممارسة التفكير المتشعب واستخدام استراتيجيات تدريس لعب الأدوار يسهم فى تنميته .
- البيئة الثقافية المنفتحة لها تأثير إيجابى على نمو مهارات التفكير المتشعب ، وكذلك استخدام التقويم المستمر يساعد فى تطوير إمكانات العقل البشرى .
- التدريب على مهارات التفكير المتشعب ينميه لدى الطلاب ، من خلال البرامج التعليمية التعلمية .
- التفكير الافتراضى يساعد على تكوين وابتكار معلومات جديدة وهو مثير قوى لتنمية الخلايا العصبية ؛ لأنه يدفع إلى التفكير بقوة فى الأشياء والأسباب المترتبة عليها . وهنا نركز على استخدام الأسئلة الافتراضية مع مراعاة تتابعها بصورة تدفع المتعلم لأن يبتكر أحداثاً ويخلق علاقات بين الظواهر .

- التفكير الانقلابى الذى يدفع المتعلم أن يعكس الصورة ويبدأ من النهاية ويصل إلى البداية ، يجعله يذهب إلى ما وراء المعلومات أو يعطى للمحتوى رؤى جديدة . وهذا فى جوهره تفكير افتراضى أيضاً يرفع من مستوى إدراك العلاقات بين الأحداث والمواقف .

- التدريب على استخدام الأنظمة الرمزية المختلفة الذى يعتمد على طريقة مخالفة لما وضعت الأنظمة من أجله .

- التناظر لتنشيط القدرات الذهنية ، وتتم بالنظر فى جملة الاستجابات والبث عن الأجزاء المتماثلة فيها ، وهو تفكير يتطلب إبداعاً لأن الإجابة تتطلب دائماً ابتكاراً ورؤية جديدة بين العناصر .

- تحليل وجهات النظر ، ذلك أن وجهة النظر تعبر عن أفكار ومعتقدات ، وهذه الاستراتيجية تهدف دفع التلاميذ فيما يحملونه من أفكار ومعتقدات تنعكس فى أسلوب رؤيتهم للأمور ، من خلال أسئلة عن التفاصيل والظواهر والبحث عن الأسباب .

- التكملة التى تدفع التلاميذ إلىاستكمال الأشياء الناقصة أو غير المتكاملة. وهذا من شأنه دفع التلاميذ إلى التفكير بطرق متنوعة من أجل التوصل إلى إجابة .

- التحليل الشبكى الذى يجعل المتعلم يدرس الظواهر المعقدة ومحاولة السعى لتبسيط الارتباطات والعلاقات التى تشكل الظاهرة ، واكتشاف تعقد العلاقات يساعد فى تشعيب الخلايا العصبية .

إن العالم الذى نعيش فيه ، ونحن نعيش الألفية الثالثة ، يواجه أحداثاً ومشكلات وقضايا وتحديات ، لعل من أهمها : التنمية البشرية ، وحماية البيئة، وتحقيق السلام ، والإرهاب ، والحوار بين الثقافات ، والتزايد السكانى ، وانفجار المعرفة ، وانتشار وسائل الإعلام والاتصالات ، والتطور العلمى والتقنى الهائل ، والحاجة إلى توافر أنماط جديدة من الوظائف ، وتأسيس علاقات ثقافية تقوم على التفاهم المتبادل ، والتعايش السلمى مع أمم العالم.

كل هذه المتغيرات والمفاهيم الجديدة ، تدعو إلى تغيير أهداف التعليم فى كافة مراحله ومستوياته . ولعل تقرير اليونسكو المقدم إلى اللجنة الدولية للتعليم فى القرن الواحد والعشرين يأخذ بيدنا إلى بدايات هذا التغيير المنشود، حيث يشير إلى أن التعليم ينبغى أن يتركز على شخصية الإنسان ، وعلى التنمية الشاملة لبنى البشر بما فى ذلك التعليم المبكر للأطفال ، وأن يغرس التعليم المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الثقافية من ناحيتى الوعى والعمل، وأن يطور التعليم المسؤوليات البيئية والوعى الكوكبى أو العولمى ، وأن يؤكد خبرة الإنسان الداخلية ، وإلهامه الفطرى وإبداعاته ، وأن يعيش الطلاب على أن يكتشفوا كيف يتعلمون بانفسهم تلقائيًا وذاتيًا .

وهذا الوضع الجديد، والعصر الجديد، والمطلوبات الجديدة تدعونا نحن التربويين أن نشجع التفكير وننميه ، ونعلم التفكير النقدى والإبداعى من خلال برامجنا ومناهجنا التعليمية التعلمية ، وأن نتخلى عن تلقين المعلومات وحفظها وتذكرها ، والتدريب على النقاش والحوار والتفاوض والرجوع إلى المصادر العلمية كجزء أساسى من العملية التعليمية ، والتدريب على البحث العلمى كنشاط تعليمى مهم .

إن تغيير البرامج الدراسية على أساس تنمية التفكير وتطوير أساليب التقويم والامتحانات أيضاً على أساس التفكير النقدى والإبداعى أمر أساسى حتى نستبدل بثقافة الذاكرة وآلية التخزين ثقافة الإبداع وتنمية التفكير ، بدءًا برياض الأطفال ومروراً بالتعليم العام وصولاً إلى التعليم الجامعى والعالى.

إن تعليم التفكير هدف تربوى وحق لكل متعلم فى تنمية عقله واستثماره فى مختلف مجالات الحياة باعتباره أكبر ثروة طبيعية منحها الله لنا . فقد ظهرت فى الدول المتقدمة حركة تعليمية ، عرفت بثورة أصحاب العقول ، وشعارها : التفكير هو الهدف الأسمى من التعليم ؛ ذلك أن التعليم من أجل تحصيل المعلومات محدود الفائدة ، والحاجة للتفكير فى هذه المعلومات ، وفى مستجدات العصر مطلب حيوى للتعليم الحديث . وهذا معناه أن الثمرة الحقيقية من التعليم تكمن فى عملية التفكير التى نتجت عن عملية التعليم وليست فى المعلومات المتراكمة . وهذا ما يؤكد ضرورة تضمين مهارات التفكير فى كل المقررات الدراسية ، مهارات التفكير الإبداعى والناقد حيث

تستهدف المناهج الحديثة تعليمها لجميع الطلاب فى جميع المراحل التعليمية، على اعتبار أن المحتوى الدراسى لهذه المناهج أداة لنقل ما تحمله من مهارات التفكير ، وأن هذه المهارات تعلم من خلال مواقف التساؤل والتشكيك كأساس للأحكام العقلية من خلال البرامج ، التى تستهدف تنمية مهارات التفكير التباعدى والتفكير التقويمى على السواء .

إن المؤسسات التربوية التعليمية تقع على عاتقها المسؤولية الأولى فى تعليم مهارات التفكير ؛ إذ عليها أن تسهم بكل ما تستطيع فى تخريج عقول مفكرة ناضجة ناقدة مبدعة لدخول آمن ومنتج للقرن الخامس عشر الهجرى ، وتحقيق حياة كريمة تقوم على أساس تنمية التفكير السليم والتدبر والتبصر باعتبار أن التفكير فريضة إسلامية ، لأن العقل الذى يخاطبه الإسلام هو العقل الذى يدرك الحقائق ويميز الأمور، ويوازن بين الأضداد ، ويتبصر ، ويحسن الأذكار والروية . والإسلام حين دعا إلى التفكير ورحب به ، إنما جعل ذلك فى نطاق العقل الذى يفكر فى الكون الواسع بكل ما حواه من مخلوقات ، ومن بينها الإنسان نفسه فأخذت العقول حريتها من التفكير والنظر والتأمل ، ونهض أئمة المسلمين بالبحث والدرس والاجتهاد فى العقائد والفقه وسائر العلوم والفنون دون أن يجد أحدهم ما يعوق نشاطه الفكرى ، واستقلاله العقلى فكان من ذلك كله الحضارة الإسلامية والمسلمون العلماء والأدباء والفنانون والمفكرون، الذين حققوا أنسنة الإنسان وسبقوا مفاهيم الكونية والكوكبية والعولمة بقرون ، وهو أمر يفتقده طلاب العلم فى معاهدنا ومدارسنا .

ولعل تأصيل هذه المفاهيم فى عقول أبناء العروبة وبناتها قضية جوهرية لتأكيد الهوية وغرس قيم الانتماء والولاء بين الأبناء ، وتنمية الشعور بالوطنية فى عالم بلا هوية .

إن الطالب العربفى معاهد وجامعات ومدارس وطننا العربى الكبير يكاد يتسم برؤية منغلقة إزاء قضايا أمته ومشكلاتها ، سواء على المستوى الشخصى أو العام . يحدث ذلك فى عصر المعلومات وما يقتضيه من تعدد الرؤى ، إنه برؤيته الأحادية المنغلقة يعجز عن استيعاب ما يدور حوله من تحولات بالغة الحدة فى فلسفة الحياة ، وكيفية مواجهة هذا السيل المتدفق من تعددية فى القيم والاتجاهات والنماذج التنموية .

إن هذه الوضعية التعليمية تتطلب من المهمومين بالتعليم تأكيد ثقافة الجودة الشاملة فى مدارسنا وجامعاتنا ؛ حتى نضمن عمليات تقويم ثم تطوير مستمرين لأبعاد البيئة التعليمية مزرعة الفكر البشرى، وفق معايير وأسس عالمية لضمان الوصول إلى الأهداف المعلنة بفاعلية وكفاءة ، وتفعيل إنتاجية المؤسسة التعليمية ، وتدعيم مسيرة الإصلاح التى سارت فيها قيادات التعليم فى التعليم الجامعى وما قبل الجامعى شوطاً لا بأس به ، وتقليل عوامل مقاومة لتغيير والتجديد ، وتعظيم دافعية المتعلمين وحيوية أعضاء هيئات التدريس والمعلمين ، وزيادة الوعى بالإنجازات والأولويات ، وتحسين مصادر التعلم ، وطرائقه ووسائطه ، وتأكيد المسئولية والمساءلة ، وتحويل الفكر الديمقراطى إلى ممارسة وسلوك ، وتبنى فكرة أن التقويم مدخل لتطوير التعليم ، وكذلك أن التعليم المثمر والتطوير لا يفرض على أعضاء هيئات التدريس ، بل ينبع من أعضاء هيئات التدريس وأن المؤسسة التعليمية الناجحة قائد ناجح وقيادة مشتركة ، قادرة على الإحساس اليومى بالمستقبل ، وفهم واستيعاب التغيرات المعقدة ، والتعامل بمهارة عالية التكيف مع المتغيرات الحادثة والقدرة على إحداث التغيير المنشود بسرعة مواتية .

ولابد أن يكون قائد المؤسسة التعليمية صاحب رأى ورؤية فى خلق وقائع تربوية جديدة تحرر قوى الإبداع الخلاق بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس والمعلمين ، وأن يكون قادراً على مجاوزة البنية الهرمية البيروقراطية التقليدية التى هيمنت على التعليم العربى ولا تزال ، وأن يكون بعد ذلك قادرًا على المشاركة وتوزيع المسئولية، ويتقبل الرأى الآخر ، ويؤمن بثقافة التفاوض ، ويوسع قاعدة المشاركة والديمقراطية ، وينشط مسيرة البحث العلمى لخدمة الأهداف المؤسسية ، بل وقادرًا على تطوير الطالب ودفعه للبحث والاستقصاء عن طريق مصادر جديدة ومتنوعة للمعرفة من خلال استثمار المكتبة مركز مصادر التعلم ، وما تفرزه التقنيات الحديثة من أدوات التعلم الإلكترونى بالسعى نحو خلق بيئة تعليمية ثرية وتطوير نظم التقويم وأساليبه ، ودمج التكنولوجيا الحديثة ومصادر التعلم المتعددة فى عمليات التعليم والتعلم ؛ لتشكيل طالب مفكر قادر على التعامل مع معطيات وآليات الألفية الثالثة ؛ ومتغيراتها المتجددة أبداً .

٤ ـ التعليم للإتقان وتعلم الحوار :

لا يزال بعض التربويين الأكاديميين والممارسين الميدانيين يعتقدون أن مستويات التحصيل والنجاح فى الامتحانات تخضع لمفهوم المنحنى الاعتدالى ، حيث يتمكن ثلث التلاميذ فقط من المادة التعليمية بصورة مناسبة ، وأن ثلث التلاميذ يمكنهم أن يتعلموا ما يقدم لهم ولكن ليس بالدرجة المطلوبة، على حين أن الثلث الباقى يفشل فى هذا التعليم ، وبالتالى فإن أعداد الناجحين لا يتجاوزون ثلثى العدد الكلى للطلاب ، على حين أن الباقين يتوزعون بين الفائقين والفاشلين . وهذا المفهوم التقليدى لمستويات التحصيل الدراسى والنجاح له تأثير مدمر على النظام التعليمى ، خاصة وأنه يضعف من قدرة التعليم على تحقيق الأهداف التنموية للدولة .

إن واقع الحياة – التى نعيشها بنظمها الاقتصادية والاجتماعية – يتطلب إتقان الطلاب لمهارات وقدرات ومعارف وقيم واتجاهات وأهداف يسعى النظام التعليمى إلى تحقيقها ، بل إن طبيعة العصر ومتطلبات المستقبل تحتم الاهتمام بكل متعلم فى المجتمع ، وإكسابه الكفايات التى تؤهله ليصبح عضواً عاملاً متقناً ومنتجاً ومشاركاً ومتمكنا من نواتج العملية التعليمية ، وبالتالى فإن دور المدرسة والجامعة على السواء هو أن تمكن أكبر نسبة من الطلاب من إتقان العلوم المقدمة لهم ، ولا يتأتى مستوى التمكن والإتقان فى التعليم ، إلا إذا تبنى التربويون مفاهيم تعليمية جديدة ظهرت فى الحقل التربوى تحت مسمى التعليم للإتقان ، وهو ما يتطلب زيادة تحصيل الطلاب إلى أقصى درجة ممكنة ، تؤهلها لهم قدراتهم عن طريق إثراء البيئة التعليمية بحيث تسمح بهذا التقدم والإتقان فى التحصيل ، وتحقيق الحاجات الفردية للطلاب ، وأن يسمح بالدراسة بالاعتماد على النفس ، واستخدام التقويم المستمر والاختبارات بصورة متكررة ، والسماح بتوسيع زمن التعلم وصولاً إلى مستوى الإتقان . وهنا يمكن أن يصل بمعظم الطلاب إلى المستوى التعليمى المطلوب ، حيث يتمكن من المادة الدراسية ٩٠% فأكثر من الطلاب ، ويحصلون على ٩٠% فأكثر من المجموع الكلى لكل مادة دراسية .

إنَّ التعليم وهو يخطو خطوات واسعة على طريق التطوير يحتضن مفاهيم تربوية حديثة تضعه فى إطار المنافسة العالمية ، الأمر الذى يدعونا نحن التربويين إلى التوعية بها ، وتعميق دلالاتها لدى جمهور المتعلمين وأولياء الأمور ، بل السعى نحو تغيير ذهنية التربويين التقليديين واستزراع تلك المفاهيم الحديثة فى نسيجهم التربوى حتى يشاركوا فى مسيرة التطوير.

إنَّ التعليم الإتقانى يصل بالطلاب إلى مستوى من التحصيل يحدد لهم مسبقا، وهو فى الوقت ذاته مؤشر لفاعلية العملية التعليمية ، ودلالة على الكفاءة الداخلية للمؤسسة التعليمية ، ودليل على نجاح المعلم وكفاءته التدريسية ، واستثمار لطاقات ومهارات وقدرات المتعلم . وإذا كان مستوى الإتقان الذى يمكن للمعلم أن يستخدمه يمكن أن يترك لتقديره الخاص ، بناءً على الإمكانات المتاحة لديه، إلا أنه من المهم ضمان نجاح الطلاب معظم الوقت فى الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة . ولكى يتمكن الطلاب من تحقيق مستوى الإتقان المطلوب والمتوقع منهم الوصول إليه .. فإنه لابد من توفير شروط فى بيئة التعلم تضمن وصولهم إلى هذا المستوى ، منها : تقديم التدريس الجيد ، وتقديم المساعدة والعلاج المناسب للطالب فى حالة وجود مشكلات تعوق وصوله إلى مستوى الإتقان . يرتبط بذلك توفير الوقت الكافى لكل طالب وصولاً به إلى المستوى المطلوب للإتقان ، بعد التأكد من وجود علاقة موجبة بين الوقت الذى يقضيه الطالب فى التعلم النشط وبين مستوى التحصيل ، الذى يصل إليه سواء فى الدراسات المعملية أو التجارب العملية أو الدراسات المسحية .

كما يتطلب التعليم الإتقانى التقويم المستمر للطالب فى أثناء التطبيق ، ويستخدم فى ذلك اختبارات تشخيصية تساعد فى تحديد جوانب الضعف فى تعلم كل طالب مما يسهل معالجتها أولاً بأول ، كما أن المادة العلمية تقسم إلى وحدات تعليمية صغيرة تستغرق دراستها وقتاً وجيزاً لا ينتقل الطالب من دراسة إحداها إلى دراسة الأخرى ، إلا بعد التأكد من تحقيقه لأهدافها ؛ حتى لا تتراكم مشكلات التعلم عند الطالب مما قد يؤثر على أدائه فى الوحدة أو الوحدات التالية .

كذلك يتطلب التعلم الإتقانى استخدام التغذية الراجعة المستمرة والفورية بعد تطبيق الاختبارات التشخيصية على الطلاب من أجل تعريفهم بما لم يتم لهم تحصيله من أهداف ، واعتبار ذلك حافزاً على بذل مزيد من الجهد للوصول إلى تحقق هذه الأهداف .

كذلك يتطلب التعلم الإتقانى توفير صور من المواد التعليمية المختلفة والتى تستخدم كبدائل يختار منها ما يقدم للطالب فى مرحلة العلاج فى حالة عدم تحقيقه لأى هدف من أهداف التعلم ، بما يتفق وميوله ونمطه فى التعلم . والمهم هنا أن يلتفت المعلم إلى أن سرعة تقديم المادة التعليمية يتم فى ضوء متوسط سرعة الطلاب فى تحصيلهم واستيعابهم لما يقدم لهم، شريطة أن يقدم وقت إضافى للطلاب بطيئى التعلم.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التعلم الإتقانى منذ ربع قرن من الزمان ، ولا تزال تستخدمه فى تقديم مختلف المواد التعليمية فى مدارسها وجامعاتها على السواء ، حيث إنه يحقق التعليم للتميز والتميز للجميع ، وحيث استثمار طاقات وقدرات المتعلمين وتثمير مهاراتهم ، على حين تلاشى الأخذ بالمنحنى الاعتدالى (الجرسى) الذى يتسم بالعنصرية والتحيز لأنه يميز بين الطلاب ، ويعنى بفئة هم متوسطو التحصيل على حساب الإرباعى الأعلى والإرباعى الأدنى ، مع أن التعلم الإتقانى يمكن أن يصل بالآخرين إلى المستوى المتقدم تحصيلياً إذا وفر لهم وقتاً أرحب ، وبيئة تعليمية ثرية . كما أن الدول المتقدمة تعليمياً تأخذ بالتعلم الإتقانى مع التركيز على الاستراتيجية التى تعتمد على التدريس الجماعى ، والتى يتحدد سرعة تقديم المادة التعليمية فيها على المعلم وليس على المتعلم ، باعتبار أن هذه الاستراتيجية أقل الاستراتيجيات تكلفة وسهولة فى الاستخدام . وهى فى ذلك تلتزم بخطوات محددة تراعى تحديد نتائج التعلم قريبة المدى والخاصة بكل وحدة دراسية ، وبعيدة المدى المتصلة بالمنهج كله ، كذلك تحديد أهداف الاختبارات والمستوى المقبول للإتقان لأداء الطلاب على هذه الاختبارات .

ويلى ذلك تعريف الطلاب والمعلمين والإداريين والآباء أيضاً بالمستويات المطلوبة من الأداء ، ثم يتم وضع الخطط لمساعدة الطلاب على تحقيق الأهداف والوصول إلى مستوى الإتقان المطلوب ، ثم ينصب الاهتمام عقب ذلك على حسن إدارة عملية التعلم وليس على إدارة الطلاب حتى تصبح وظيفة المعلم هى تحديد ما يجب عمله وتعلمه ،

وتحفيز الطلاب على التعلم وإمدادهم بالمواد التعليمية بسرعة تناسب كل طالب ، وتحديد مدى تقدم كل طالب فى تعلمه وتشخيص صعوبات التعلم وتوفير العلاج المناسب لكل طالب ، والخطوة الأساسية عقب ذلك هى تطوير وتطبيق نموذج الإتقان فى التعليم والتعلم والتقويم النهائى للإتقان .

إن الانتقال بالتعليم من النظام التقليدى الذى يهدر طاقات الطلاب ولا يحقق الإتقان والتميز للجميع إلى النظام التعليمى الجديد ، الذى يعتمد على ضرورة إتقان الطالب للمادة التعليمية وارتفاع مستويات التحصيل والنجاح والتفوق الدراسى الذى يجعل ٩٠% من الطلاب فأكثر يحصلون على ٩٠% فأكثر من مجموع الدرجات .

أقول إن ذلك كله يتطلب تغييرات وتعديلات فى المنهج الدراسى وفى الجدول المدرسى ونظام الثواب وإعداد أعضاء هيئة التدريس ؛ فالأهداف لابد أن تحدد ويتم الاتفاق عليها من قبل الطلاب والمعلمين والآباء ، كذلك لابد من تحديد أولويات هذه الأهداف والبرامج التعليمية المناسبة لها . والاستعانة بأكثر من كتاب ومرجع ومواد تعليمية إضافية بجانب المواد التعليمية التى يعدها المعلمون والطلاب ، وكذلك توفير طرق التقويم المناسبة وتحديد المسئوليات الملقاة على عاتق المعلم ، واستخدام مقاييس لوضع الطلاب فى مستوياتهم التحصيلية ، وتحديد مشكلات وصعوبات التعلم التى يقابلها الطلاب والعلاجات اللازمة لمواجهتها . ولابد أن يتسم الجدول المدرسى بالمرونة ؛ لأن الطلاب يتعلمون بسرعات مختلفة ويستخدمون مصادر تعلم مختلفة ، ويقومون بأنشطة مختلفة .

والتعلم للإتقان يحتاج من المعلم وإدارة المؤسسة التعليمية إلى جهد ووقت أكبر ليكون تعليماً ناجحاً ، وهنا لابد من التشجيع والإثابة المناسبة للمعلمين والطلاب ، حيث يظل الجميع فى حالة منافسة لتحقيق تعليم أفضل وتصنيع وهندسة إنسان أعلى تحصيلاً وأكثر تمكناً وإتقاناً للأهداف ونواتج عملية التعليم والتعلم .

إنَّ الحوار من أهم مواقف التواصل الفكرى والثقافى والاجتماعى ، التى تتطلبها الحياة فى المجتمعات المعاصرة لما له من آثار فى تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال ، كما أن الحوار من الأنشطة التى تحرر الإنسان من

الانغـلاق والانعزاليـة ، وتفـتح أمامـه قنـوات للتواصـل ، يكتسـب مـن خلالهـا مزيـدًا مـن المعرفة والوعى .

إن نجـاح الحوار وتحقيق أهدافه المنشودة يتطلب ما تفتقده مدارسنا وجامعاتنا من الاهتمـام ، والتـزام أطرافـه بفنياتـه وآدابـه فـى تعبيـرهم عـن أفكـارهم ومشـاعرهم وخبـراتهم ورؤاهم . وتتأكد حاجتنا إلى العناية بتعليم فنيات الحوار وآدابه تلك السرعة الهائلة التى تتضاعف بها المعلومات ، وتتراكم المعارف الإنسانية ؛ مما يجعل الإنسان يشعر بفجوة بين ما يمتلكه من معلومات وما تخرجه المطابع يومياً فى عالم الصفحة المطبوعة ، الأمر الذى يتطلب تنمية قدرة الطلاب على فتح قنوات اتصال فكرى وثقافى واجتماعى دائمة من أجل تجسير تلك الفجوة ، فضلاً عن الدور الفعال للحوار فى مواجهة كثير من القضايا المعاصرة فى شتى الميادين سياسيّاً واقتصاديّاً ودينيّاً وثقافيّاً ، خاصة فى ظل التقدم غير المسبوق الذى يشهده العالم فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، التى تتيح لأى فرد فى أى مكان فى القرية الكونية الصغيرة مسامية الجدران أن يشارك فى صناعة الأحداث ، وتبادل الآراء مع الاخرين من خلال وسائط الاتصال الألكترونية ، أو شبكة المعلومات الدولية العنكبوتية الانترنت ، حيث لم يعد مقبولاً ولم يعد ممكناً أن يحيا الإنسان بمعزل عما يموج حوله من تيارات فكرية ، وبات امتلاك الأفراد مهارات التواصل من المتطلبات الأساسية لنموهم المتكامل ؛ لأن النمو الإنسانى السوى لا يتم فى عزلة ، بل فى إطار العلاقات مع الغير ، كما أن حقيقة المجتمع تتمثل فى هذا التفاعل الذى يتم بين أفراده ، والذى فى سياقه تنمو أنظمتهم وقيمهم وأنماط علاقاتهم .

وهنا لابد من تأكيد أن تعليم الحوار لابد أن يتجاوز تمكين المتعلم من الاستخدام اللغوى السليم للمفردات والتراكيب اللغوية فى التعبير عن الأفكار والآراء والمشاعر فى مواقف الحياة اليومية إلى مستوى آخر ، يتمثل فى تنمية قدراته على الاستماع الفعّال للآخرين ، وفهم ما يقولون وتحليله وتقويمه فى ضوء ما يتوافر له من خبرات ومن معلومات ، وإصدار أحكام وصنع قرارات تتصل بموضوع الحوار .

ولكى تكتمل للحوار أسس النجاح ويحقق أطرافه الأهداف التى ينشدونها من ورائه ، لابد أن يلتزم كل طرف من المشاركين فى الحوار بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية

المتقبلة للسلوك ، والتى تقتضيها طبيعة الموقف والموضوع وقدرات واهتمامات المشاركين فى الحوار.

ومن أشكال الحوار التى تشيع فى الحياة اليومية المعاصرة والتى تتطلبها الدروس والأنشطة التعليمية التعلمية : تبادل الآراء ، والحصول على توجيهات الرؤساء والمعلومات التى تتصل بالعمل ، وتحقيق أهداف محددة . وغالباً ما تقع مسئولية النجاح فى إدارة الحوار على رئيس العمل، وموضوعيته وإثارته لحماسة المشاركين وحسن توجيههم نحو الأهداف المرسومة . كذلك الحوار فى الندوات والمؤتمرات والتى تتيح فرصاً للتفاهم عن طريق تبادل الخبرات والمقترحات والتوصل عبر احترام الآخر إلى رأى سليم ، وهناك ثقافة التفاوض وهى عملية إيجابية بناءة يتم بموجبها مواجهة الخلافات بين الأطراف بشكل علنى ، كما تنطوى على عمل وجهد مشترك ومستمر من أجل التوصل إلى درجة مناسبة من الإشباع لمطالب الطرفين تفوق فى قيمتها ما يمكن أن يتحقق من خلال انتصار أحدهما على الآخر ، ثم مناقشة الأفكار المستحدثة ، وتبادل الآراء والأفكار وجمع المعلومات التى تسهم فى تمحيص الأفكار والحكم على مدى تقبلها أو رفضها ، وكذلك استقبال الوفود، والمناظرات، والمناقشات، وحلقات الدرس، وتسليم الجوائز وتسلم المناصب.

ولعل مؤسسات التعليم فى حاجة ماسة إلى التدريب على مهارات الحوار وآدابه ؛ لأنه يساعد على الاكتساب السريع للتعبيرات المتواترة التى تسهل عملية التواصل ، مثل : تعبيرات التحية والوداع والاعتذار والموافقة والرفض والشكر ، والصيغ الشائعة للأسئلة والأجوبة ، كما أن الحوار يعلم الطالب التمييز بين أنماط التراكيب اللغوية ويمارس الرد على تعبير بتعبير يتطلبه ويناسبه زماناً ومكاناً بتلقائية وطبيعية ، وتوظيف التراكيب والأنماط اللغوية فى التعبير عن الأفكار والخبرات والمشاعر والأحاسيس . والطالب يتعلم كيف يسأل وكيف يجيب ، وينطق الأصوات نطقاً صحيحاً منغماً ذات دلالة ، كما يتدرب على إعادة تنظيم أفكاره ، واكتساب المهارات الاجتاعية التى تتطلبها المواقف الوظيفية التى يواجهها داخل المدرسة وخارجها ، فضلاً عما يحققه الحوار من تنمية

مهارات التفكير العليا لدى الطلاب ، لما يتطلبه من فهم وتحليل وتقويم واستنتاج وتركيب للأفكار .

وتزداد أهمية تنمية فنيات الحوار وآدابه لمواجهة ما يقع فى حياتنا اليومية من سلبيات ومشاحنات يكمن أهم أسبابها فى تخلى أطراف الحوار عن الأسلوب السليم فى إدارة الحوار . فإن الحوار لا يكاد يبدأ حتى تتسلل إليه الحدة والشدة ، وتستولى على بعض أطرافه روح الضيق والمسارعة إلى اتهامهم فى أفكارهم ونياتهم وأخذهم بالشبهة وسوء الظن واستثارتهم باللفظ الجارح والعبارة القاسية فيترك بعضهم ساحة الحوار إيثاراً للسلامة ، وضنًّا بالسمعة والكرامة ، ثم لا تلبث القضايا التى بدأ الحوار بقصد خدمتها أن تضيع وسط الاتهامات المتبادلة .

ويرصد المفكرون والكتّاب العرب عوامل ضعف فى الفكر والثقافة العربية تجعل المناخ الفكرى والثقافى للأمة لا يشجع على الحوار السليم والإبداع والانفتاح الواعى على الآخر ، تتمثل فى الافتقار إلى منهجية الحوار والانقسام الثقافى ، وغياب عقل عربى مشترك يجمع شتات الفكر العربى ويفتح قنوات الاتصال بين أطرافه .

إن واقع الفكر العربى يشير إلى افتقاد المناخ الفكرى الذى نعيشه نتيجة تنوعنا أفراداً وتلاشى روح الفريق ، وحيث يشكل كل فرد برجاً مغلقاً على نفسه بغير نافذة يطل منها على الآخر ، وهذا لا يعنى أننا نحتاج إلى من يملى علينا أن نفعله وما لا نفعله ، وإنما من يخلق لنا وسيلة اللقاء الفكرى بصورة فعالة وجادة ، نحن نريد المناخ الملائم الذى يدعونا من تلقاء نفسه إلى درب من التجمع العقلى ، نريد الفكرة تخرج من هذا الطرف فتجد آذاناً تسمعها لدى الآخر ، ولو تحقق لنا شىء من هذا اللقاء الفعال فلن تلبث طويلاً حتى تشهد أمتنا العربية حركة فكرية تدخلنا بقوة إلى عالم الفكر المعاصر .

إنَّ كثيراً من مظاهر الضعف فى الفكر العربى يرجع أسبابها إلى ضعف ممارسة اللغة العربية ، باعتبارها أحد وأهم مظاهر ثقافة المجتمع العربى التى تؤثر فى أنماط وسلوك أبناء أمتنا العربية ، فتعليم اللغة العربية فى المدارس فى وطننا العربى الكبير لا يزال يطبع اللغة بطابع البلاغة اللفظية ، التى تحولها من أداة اتصال وتفاعل بين الناس إلى قطع أثرية جميلة نحب أن نستمتع بها دون أن نلمسها . مع أن دراسة اللغة لا يمكن

فصلها عن السياق الاجتماعى استناداً إلى أنها سلوك اجتماعى مكتسب من المجتمع ، وبناءً عليه ظهر المدخل التواصلى فى تعليم اللغة ؛ تعظيمًا لمردود تعليمها وتعلمها وتنمية لمهارات التفكير الناقد والقدرات الجدلية .

إن الحوار فى ظل الواقع العربى والواقع التعليمى وفى ظل المتغيرات العالمية المعاصرة هو الضمان للتنسيق والتعاون والتكامل بين الشعوب المختلفة لتحقيق أكبر قدر من المصالح للجميع ، وهو ما دعا دول العالم المتقدم إلى تخصيص مقررات كاملة فى المدارس العليا والجامعات لتدريس فنيات الحوار وأخلاقياته من المنظور الثقافى لكل مجتمع ، بل إن بعض الجامعات والمدارس خصصت أقساماً علمية وبرامج دراسية تؤهل الدارسين لامتلاك قدرات ومهارات وأخلاقيات الحوار ، بل للحصول على دراسات متخصصة فى التواصل الكلامى والحوار ، لمواجهة التسلط والاستبداد والتعصب والعنف والإرهاب واللامبالاة من أجل أمة عربية واحدة.

٥ ـ ثقافة الإبداع والتربية المكتبية :

الإبداع هو أرقى مستويات النشاط الإنسانى ، وأكثر النواتج التربوية أهمية ؛ خاصة فى المؤسسة التعليمية المدرسة والجامعة فى الألفية الثالثة ، كما أنه نوع من التعبير الذاتى ، وعند تقويم المتعلم والمؤسسة التعليمية وعضو هيئة التدريس يجب أن تحث وتشجع على إنتاج شيء جديد ، أو مختلف يحمل فى الوقت ذاته طابع التفرد والقيمة فى المجتمع . وإذا كان الإبداع نوعاً من التفكير التباعدى الذى هو نوع من التفكير الإنتاجى ، الذى يجب أن ندرِّب عليه المتعلم لينتج حلولاً متنوعة متعددة للمشكلة الواحدة دون أن يكون هناك اتفاق مسبق على محكات الصواب والخطأ . ومن هنا توجب القول بأن عمليات الذاكرة والفهم والتطبيق والاستدلال ، رغم أهميتها ، تنتمى إلى التفكير التقاربى ، ويظل الإبداع فئة وحده تنتمى إلى التفكير التباعدى . من هنا فإن الامتحانات تصحح أسئلتها فى ضوء مفتاح أو نموذج للإجابة يعدّ مقدماً ، ولكن ينص فى الوقت ذاته على أن تقبل الإجابات الأخرى المشابهة .

إن النقلة النوعية فى التقويم والتى يجب أن يدرب عليها المعلمون وأعضاء هيئات التدريس هى المطلوبات ، التى يجب أن تتوافر فى الأسئلة أو المواقف أو المشكلات أو المهام التى تطرح على الطالب ، ويأتى فى مقدمتها: جدة أو اختلاف المهمة التى يؤديها فى مواقف التقويم الإبداعى عن تلك التى تستخدم أثناء التدريس ، بل يمكن للطالب أن يعدّ بنفسه المهمة أو المشكلة ، أو على الأقل تتوافر له الحرية فى إعادة تحديدها، وتنوع المراجع والمواد والمصادر والأدوات ، التى يمكن أن يستخدمها الطالب فى تناول مشكلة أو سؤال التقويم ، وأن تتوافر هذه المواد للطالب أثناء حله للمشكلة حتى يستخدمها عندما يحتاج إلى ذلك ، وعليه .. فإن أسئلة الإبداع يمكن أن تكون من نوع أسئلة الكتاب المفتوح ، وفيها يمكن للطالب أن يستخدم مذكراته أو مراجعه ومصادر المكتبة وغيرها ، طالما يجدها ملائمة لحل المشكلة .

كذلك تتحدد طبيعة الإنتاج الإبداعى لمهمة التقويم فى ضوء الهدف التعليمى الذى يسعى المعلم إلى تقويمه مثل إبداع شىء جديد ، إبداع خطة عمل أو بحث، شريطة أن تثبت الدرجة أمام كل سؤال فى الورقة الامتحانية، وحبذا أن يحدد سؤال واحد فى الورقة الامتحانية للمبدعين أو المتميزين حتى نتخلص من شكوى بعض الآباء والمعلمين التقليديين من صعوبة أحد الأسئلة التى تميز بين الطلاب على أن ينص عليه فى الورقة الامتحانية فى كل مادة دراسية ، وتمثل درجته ٢٠% من الدرجة الكلية للامتحان .

ويجب أن ننبه هنا إلى أن هذا السؤال ، أو هذه المشكلة المهمة لا تعنى أن تكون أسئلة أو مشكلات التقويم للإبداع جديدة على الموضوعات التى درسها الطالب ، لأنها حينئذ تتحول إلى ألغاز منبتة الصلة بموضوع التعليم ، وإنما يقصد أن تكون المهمة جديدة على الطالب ، ولم يسبق له أن تدرب على طرق حلها ، وإلا فإن حل المشكلة حتى لو كان إنتاجيّاً ينتمى مرة أخرى إلى الحفظ أو الذاكرة أو التفكير التقاربى ، وليس إبداعاً جديداً للطالب ، ويمكن أن نثبت فى ورقة الأسئلة عقب هذا السؤال القوانين أو النظريات التى يسترشد بها فى التوصل إلى الحل حتى نتخلص من الحفظ والترديد .

إن تطوير ورقة أسئلة الامتحانات على أساس هذا السؤال المخصص للمبدعين سيؤدى إلى تطوير أساليب التدريس ، والتخلى عن الدروس الخصوصية التى تكرس

الحفظ والاستظهار ، أو التدريب على نمط محدد ومحفوظ للأسئلة حتى أصبحت كأنها قوالب جامدة ، وأنماط معروفة مسبقاً ينسج المعلمون الخصوصيون على منوالها دون كبير عناء . كما أن تخصيص ٢٠% من درجة كل ورقة امتحانية للمبدعين يحقق التمييز الفعلى بين مستويات الطلاب ، ويقدم للجامعات عبر مكتب التنسيق أمهر الطلاب ، وهم الحاصلون على ٨٠% فأكثر من درجات امتحان الثانوية العامة ، وأعتقد أنهم لن يتجاوزوا ٢٥% على أحسن تقدير من أعداد الطلاب الناجحين فى امتحانات الثانوية العامة .

إن سؤال الإبداع يتم تقويمه فى ضوء : الطلاقة وتقاس بعدد الاستجابات التى تصدر عن الطالب بالنسبة للسؤال أو المشكلة ، والمرونة وتقاس بعدد الفئات التى يمكن أن تصنف إليها استجابات الطالب بالنسبة للسؤال أو المشكلة ، ثم الأصالة وتقاس بدرجة ندرة أو جدة الاستجابات التى تصدر عن الطالب بالنسبة للسؤال أو المشكلة . وتتحدد الندرة أو الجدة فى هذه الحالة بتكرار هذه الإجابات . فإن كانت الاستجابة تصدر عن عدد كبير من الطلاب فإنها تصبح مألوفة وشائعة ، أما إذا كانت لا تصدر إلا عن عدد قليل من الطلاب ، فإنها تكون أقرب إلى الندرة أو البعد أو الجدة أو عدم المألوفية ، وتعطى حينئذ درجة أعلى .

إنّ انشغال المؤسسة التعليمية بتنمية الإبداع مسألة أساسية وضرورية حيث إنه يساعد على تحقيق الذات ، وتطوير المواهب الفردية ، وتحسين النمو الإنسانى ونوعية الحياة ، كما أن المبدعين يسهمون فى إنتاجية المجتمع برمته ثقافيّاً وعلميّاً واقتصاديًّا ، أقول ذلك على الرغم من أن أحداً من الحائزين على جائزة نوبل أو من الفنانين العالميين المشهورين لم يقل إن إنتاجه الفذ مردود إلى تدريبات أجراها من أجل تنمية إبداعه ، وهذا من شأنه أن يفضى إلى التساؤل عما إذا كان تدريب الفرد على الإبداع هو أفضل الوسائل لتنمية الإنتاج المبدع للمجتمع .

إن هذا القول يجعل الإبداع للندرة وليس سلوكاً مكتسباً ... إننا يجب أن ننظر إلى الإبداع بأنه مجال متميز محصور فى القدرة على تطبيق المعرفة المكتسبة على

المشكلات الجديدة بطريقة غير مألوفة وفعالة ، فإن المؤسسة التعليمية فى هذه الحالة لا تواجه فقط الإمكانية الحقيقية لتنمية الإبداع ، بل من واجبها أن تؤديه .

إن ثمة قدرات معرفية لأنشطة المؤسسة التعليمية لها نصيب وافر منها ، وهى من الشروط اللازمة للعمليات الإبداعية ، من أهمها : التفكير الافتراقى ، والمرونة والأصالة ، وتحديد المشكلة واقتراح حلول متنوعة لها ، وكلها وسائل وتمارين لتحسين القدرات الإبداعية . كما أن الإبداع يستند أيضاً إلى قيم واستجابات انفعالية للأفكار الإبداعية الأمر الذى يتوجب توفير جو من الحرية والتسامح والبهجة ، داخل قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى ، إضافة إلى إثارة البواعث الجوانية بدراسة مشروعات ، والسماح بالاختيار فى المقررات طبقاً لاهتمامات الطلاب ، والدراسة الذاتية ، مع حث الطلاب على الاكتشاف ، وممارسة الأنشطة والقراءة خارج المقرر ، وإجراء البحوث القصيرة ، وتنويع الآراء فى المسالة الواحدة ، والسماح بتأويل النص، والقيام بتكليفات فى المكتبة مستقلين ، ومشاهدة أساتذتهم وهم يفكرون ويكتشفون مشكلات جديدة ، ويسيرون فى طرائق غير مألوفة للبحث والتأويل التأكد من صدق الفروض ، والتدريس باستخدام أكثر من منظور بأسلوب حل المشكلات .

إن الأداء المبدع يتجسد دائماً فى مناخ اجتماعى مشجع مفعم بالتوجيه المرن والعمل الجاد ، ومتابعة الاهتمامات الفردية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية ، وبهجة التعلم . إن الحوار والعصف الذهنى وتوزيع الأدوار يعين الطلاب علىالتعبير عن أفكارهم والإفادة من أفكار الآخرين ، كذلك التعلم بالحوار والتعلم فى مجموعات صغيرة ، والعمل بشغف فى ميدان المعرفة ضرورى لمدة طويلة لإنتاج اختراعات تفيد المجتمع ؛ شريطة أن يكون مداومة التواصل فى موضوع محدد ، وبلا قيود، وتشجيع التخطيط الطويل الأمد ، والتكيف مع المشكلات ، واعتبارها منطوية على الإبداع ، ولذلك تعدّ المهارة فى حل المشكلات هدفاً تربويّاً وتنمية المعرفة التى لها علاقة بحل المشكلات ، ومرونة النظام المدرسى فى تقديم مقررات متنوعة تساير المواهب والاهتمامات ، يضاف إلى ما سبق انشغال القيادات التعليمية داخل المؤسسة التعليمية بالإبداع ؛ حيث إن ذلك ينشط

التفكير الإبداعى ، وتضمين المناهج علومًا بينية ، ودروسًا فى المشروعات ، واستخدام التقنيات المتقدمة ، وأساليب العمل الجماعى ، وممارسة أساليب الملاحظة والقياس والتسجيل والموازنة ، والترحيب بالأفكار الجديدة والحلول غير المألوفة من قبل المعلمين وأعضاء هيئات التدريس ، وإخضاع الأفكار للنقد والتقييم ؛ الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالكيف لا الكم فى المقررات الدراسية .

إن تغيير النظام فى المؤسسة التعليمية حتى يكون الإبداع موضع تقدير يتطلب عدة خطوات ، هى : تقييم النظام المدرسى من خلال تشجيعه للإبداع، ومن حيث الإنتاجية التعليمية ، وإجراء البحوث ، ووضع مناهج جديدة ، وتنظيم الفصول وتدريب المعلمين ، والتدعيم العلمى، وتوظيف نتائج الأبحاث النظرية للعلوم التربوية والنفسية، ومراعاة تنوع النظام لمراعاة المواهب الإبداعية المتنوعة .

إن قراءة متأنية للخبرات التى رفدتها بحوث سيكولوجية وتربوية غير عربية ، تشير إلى مفاهيم أساسية لازمة لتشكيل بيئة تعليمية ثرية لاستزراع الإبداع ، تأتى فى مقدمتها : أن تنسيق المعلومات مطلوب لحل المشكلات حلاً إبداعيّاً ، كما ينبغى لفت النظر إلى أن الأفكار المبدعة غالباً ما تلازمها وجهات نظر كلية وخيالات وتماثلات بسيطة ، ثم إن ثمة عمليات معلوماتية معقدة لا تساير مبادئ التفكير المنطقى ، كما أنه من اللازم إعطاء الفرصة لكل إنسان لتنمية مهاراته الفردية فى حلّ المشكلات ، على أن يكون ذلك فى إطار قدرته العقلية ومجاله المهنى ، وتنمية الإبداع لا تستقيم مع المساواة بين كل الطلاب .

وفى الإمكان رعاية الميول والقدرات الإبداعية فى جميع مراحل النمو ، فلكل طالب الفرصة فى تنمية ميوله وقدراته ، ومن أجل تشكيل الإبداع ينبغى مراعاة جميع جوانب البيئة . والمادة التعليمية مهيأة لتدعيم تنمية الإبداع فى العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والرياضيات على السواء ، وفى العلوم البيئية على وجه الخصوص ، والأفكار الإبداعية يشترط فيها أن تكون ذات قيمة للمجتمع ، ومن ثم فهى تستند دائماً إلى أحكام ذاتية فى الوقت ذاته هى قادرة على أن تحدث اتصالاً بين البشر .

إن من أهم سمات المناخ الإبداعى : تشجيع حب الاستطلاع ، وإثارة عمليات التفكير الافتراقى ، وهذا يعنى : أن المؤسسة التعليمية مزودة بمواد متنوعة ومنشطة ولكن بشرط ألا تكتظ قاعات الدرس بالطلاب ، وأن تكون الأسئلة متنوعة تثير اهتمامات الطلاب وحب استطلاعهم ، وتدعم التلقائية، وأن تترك الحلول ليكتشفها الطلاب .

إن تطوير العملية التعليمية فى ضوء الإبداع يتطلب إعادة النظر فى نوعية القيادات التعليمية داخل المؤسسة التعليمية ، ومواصفات هذه القيادات ، وكفاياتها ومهاراتها ومعتقداتها ، وأسلوب إدارتها للمؤسسة التعليمية تتساوى فى ذلك المدرسة والكلية الجامعية ، كما يتطلب إعادة النظر فى نوعية المعلمين وهيئات التدريس ، وكيفية إعدادهم فى كليات التربية التى أشارت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى فى مشروعاتها المقترحة للتطوير إلى ضرورة إعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين ؛ حتى تعدّ مُعلما جديداً يمكن أن يوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة فى خطط التطوير والارتقاء بمستواه ، حتى يقوم بدوره المطلوب فى تطوير العملية التعليمية ، بل وضرورة الارتقاء بدور كليات التربية فى تأهيل وتنمية أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تكون الدراسة بها ملزمة لكافة القائمين بالتدريس قبل تعيينهم ، وتكوين وتنمية كوادر هيئات التدريس بكليات التربية لمواكبة خطط التطوير ، والتى تتطلبها المرحلة الجديدة ؛ ذلك أن تشكيل بيئة تعليمية ثرية تنطوى على تنمية الإبداع ليست مسئولية الوزير أو رئيس الجامعة ، بل هى مسئولية مديرى المدارس ومعلميها، وعمداء كليات الجامعة وأساتذتها إذا كانوا على وعى ودراية بمفهوم الإبداع ، وإذا كانوا منشغلين به ، وبالشأن العام وبالمصلحة العامة ، وبتوجهات وأهداف التعليم الجامعى وما قبل الجامعى ، وإذا كانوا على وعى ودراية بتوصيات ونواتج المؤتمرات القومية التى أثرت مسيرة التعليم ، واللقاءات التناقشية والحوارية ؛ من أجل تشكيل إنسان مبدع ومشارك يمتلك الرأى والرؤى .

إنَّ هناك أسئلة تحتاج إلى إجابات من أجل نقلة نوعية فى التعليم ، هى : ما الإبداع؟ وما صفات الطلاب المبدعين ؟ وهل يمكننا تنمية الإبداع داخل المؤسسات التعليمية : المدارس والجامعات ؟ وكيف نمارس التعلم للإبداع فى مختلف المراحل

التعليمية ؟ وما الصعوبات التى تواجه ثقافة الإبداع فى مدارسنا وجامعاتنا ؟ وكيف يمكن مواجهتها ؟ وما البدائل والخيارات المطروحة على الساحة التربوية داخليّاً ودوليّاً للانتقال بالتعليم من صيغ غالبة إلى صيغ غائبة ، ولتنمية مهارات التفكير والتحصيل معاً ، ولتحقيق التناغم بين ثقافة الإبداع وثقافة الإيداع ؟

الإبداع مجموعة من القدرات، أهمها: الطلاقة، والمرونة ، والأصالة، والحساسية للمشكلات ، والتحليل والتركيب والتقويم . والطالب المبدع قادر على إنتاج حلول متعددة تتسم بالتنوع والجدة ، فى ظل مناخ عام يسوده التآلف والاتساق بين مكوناته . ويشترط أن ما يقدمه يكون جديداً وأصيلاً وذا قيمة فى مجاله . ويظهر الإبداع بشكل مميز لدى الأفراد الذين يتوافر لديهم حب الاستطلاع والدافعية والخيال ، والرغبة فى اقتحام المجهول والغامض ، وعدم الامتثال للأعراف والقواعد الجامدة وكذلك الاستقلالية فى التفكير ، والنظرة إلى الحياة بمرونة . كما أن الطالب المبدع يتميز بالشجاعة الأدبية والإقدام واستكشاف البيئة المحيطة، والالتزام بالعمل والمثابرة والثقة بالنفس، والانفتاح على الجديد والتفاعل معه ، وحب التجريب والرغبة فى ممارسة المهام الصعبة ، وحب المغامرة والمخاطرة والتوليد السريع للأفكار والتعبير عنها بطلاقة ، وتحمل المسئولية وروح المرح .

إن تنمية الإبداع تتطلب التدريب والتعليم وإتاحة الفرص للتعلم ، والبيئة التعليمية التى تتسم بالحرية والتسامح والبهجة؛ بحيث يسمح للطلاب بتفسير الملاحظات وتكوين الفروض والوصول إلى نتائج جديدة واستدلالات واقعية من خلال الحوار والتناقش والبحث واكتشاف العلاقات الجديدة بين الأفكار وتحويل الأفكار إلى أحداث تهم الطلاب ، وتقديم مقررات الدراسة على شكل مشكلات تعليمية تتطلب حلولاً متنوعة ، وإعطاء الطلاب فرصاً للتفكير فيما يصادفهم من مشكلات ، وتشجيعهم على طرح الأسئلة ، وحثهم على النشاط التعاونى والمناقشة والحوار والنقد ، واحترام الأفكار الجديدة التى يقدمها الطلاب ، وتشجيعهم على الاستقلالية ، وتوفير جو خلاق مبدع والاهتمام بالتطبيقات لما يدرسونه من معلومات وظيفية ، واعتبار المكتبة محور النشاط التعليمى ومركز التعلم ، والكتاب المدرسى أحد مصادر التعلم، وتوسيع العناية بالأنشطة المدرسية

والجامعية أدبية وعلمية وفنية واجتماعية، والسماح بالاختلاف فى الرأى وفى تأويل النص واستخدام المجاز والخيال الابتكارى .

إن التربية للإبداع ممكنة لكل الطلاب على اختلاف مستوياتهم التعليمية . والتعليم قد يطلق السلوك الإبداعى عند الطلاب وقد يخمده ، فالتعلم للإبداع يشعر الطالب بالمشكلات فى المعلومات التى يحصل عليها ، مع تجميعه لهذه المعلومات وإعادة تركيبها بطريقة تساعده على تحديد الصعوبات ، وتعرف العناصر المفقودة مع البحث عن الحلول المتنوعة، ووضع التخمينات وجمع المعلومات وصياغة التعبيرات وصولاً إلى الأهداف المنشودة .

وهنا لابد للمعلم من ربط الخبرات جديدها بقديمها وتحديد المراجع والمواد التعليمية التعلمية التى تساعد فى تنفيذ مواقف التعلم، والإفادة فى ذلك من إمكانات المؤسسة التعليمية والموارد المتاحة والجهود الذاتية وإسهامات الآباء والمجتمع المحلى، وممارسة الأنشطة داخل المعامل والملاعب والمكتبات على أن تتاح الفرص أمام كل طالب للتعلم الذاتى فى حرية مسئولة ، وتنويع أسئلة الاختبارات وخاصة امتحان الكتاب المفتوح ، وعرض المادة على شكل مشكلات ليست لكل منها حلّ واحد، وتشجيع الطلاب على التجريب والمرونة والتخيل : فالخيال قلب الإبداع ، والترحيب بكل جديد : أسئلة ومقترحات وحلول وأفكار ، وهذا يتطلب تنويع أساليب التعليم والتعلم ، واستخدام الدراسات العملية التطبيقية التجريبية واستثارة الطلاب وتحدى تفكيرهم باستمرار وإتقان مهارات التفاوض وثقافة الحوار وسيادة العلاقات الإنسانية الحميمية داخل قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى الديمقراطى .

إننا يجب أن نتخلى عن معوقات الإبداع فى مؤسساتنا التعليمية ، كما يجب أن نتخلى عن أفكارنا القديمة ومفاهيمنا المتوارثة القائمة على توهم امتلاك الحقيقة بدءًا بأسلوب إدارة المؤسسة التعليمية من حيث وجود الاتجاهات التسلطية ، والرأى الواحد، والبيروقراطية ، والدجماطيقية ، والظروف البيئية غير المواتية ، وتضييق شرايين الإنفاق على التعليم ، وتكبيل حرية عضو هيئة التدريس ، وسيادة الأنظمة التقليدية والتمسك

بمفهوم التعليم للامتحانات ، والخضوع لقوى الضغط الاجتماعى من آباء وإعلام مسموع ومرئى ومقروء .

كما أن أساليب إعداد المعلم فى كليات التربية أساليب نظرية تقليدية تخرِّج المعلم الملقن المتسلط غير المتقن لأساليب تحصيل المعارف أو التقنيات الحديثة أو اللغات الأجنبية ، إلى التدنى فى : امتلاك مهارات اللغة العربية ، ومهارات التعلم الذاتى وعدم ممارسة الأنشطة التربوية ، وعدم تطبيق الأساليب الحديثة فى التعليم ، أو توظيف المكتبة لخدمة المناهج الدراسية ، أو ثقافة التفاوض فى التعامل مع الطلاب ، ناهيك عن حرمان القائمين على التوجيه الفنى من التدريب الحديث على الإدارة والتعامل الديمقراطى أو تعميم تجارب التدريس الناجحة ، أو مهارات الشفافية فنقل واقع الفصل الدراسى والعلاقات البينية إلى القيادات التعليمية، أو مهارات اتخاذ القرار وتعديل المسار .

يضاف إلى ذلك كله أن متابعة إنجاز المعلمين للمقررات الدراسية لها الأولوية على ثقافة الإبداع ، وحيث إن إيداع المعلومات وتخزينها يقدم على العملية الإبداعية كهدف تربوى يركز عليه متخذو القرار فى جميع توجيهاتهم واجتماعاتهم ؛ الأمر الذى يتطلب تجسير الفجوة بين التخطيط والتنفيذ والتقويم ، الأمر الذى يتطلب مزيدًا من الجهد والعطاء والتواصل من جهة بين المراكز التربوية و المراكز العلمية وبين المدارس والجامعات باعتبارها رافداً بالتجارب والأفكار الإبداعية المخصبة ، وحيث تتحقق فكرة التجريب قبل التعميم فى المدارس مصانع البشر.

إن تنمية ثقافة الإبداع تتطلب تطبيق نتائج البحوث التربوية التى أجريت فى بيئات مصرية ، وكذا التجارب الناجحة التى احتضنها بعض المعلمين الأكفاء ، وتوصيات المؤتمرات القومية التى عنيت بتطوير التعليم والتى شارك فيها الممارسون الميدانيون والمتخصصون الأكاديميون والتربويون والأكاديميون ، غير أن الحرية المسؤولة والتسامح وبهجة التعلم لابد أن تكون العمد التى تثرى وتشكل بيئة تعليمية مبدعة ، كما أن طرائق التدريس الإبداعى تتطلب الوعى والقناعة والحماسة لاستخدام التعليم بالحوار والعصف

الذهنى والدراما التعليمية والألعاب والمباريات التعليمية وحل المشكلات والتعلم الذاتى والمشروعات والمناظرات والاكتشاف الموجه والتعليم الخبرى والتعلم التعاونى .

إنَّ التنويع بين هذه الطرائق أمر ضرورى وأساسى ، وتدريب أعضاء هيئات التدريس عليها ضرورة تربوية لتصنيع وهندسة إنسان مبدع ، باستخدام ورش العمل والتدريس المصغر والمحاضرات المحسنة ووحدات التعليم المصغر ، والأنشطة التعليمية، ناهيك عن التقويم باستخدام البحوث القصيرة ، ونقد الكتب ، والاختبارات القصيرة، وجمع المعلومات من المكتبات ، وإقامة المشروعات ، وتطبيق الأفكار ميدانياً فى المؤسسات المجتمعية ، والاختبارات الموضوعية والمقالية المستمرة ، وممارسة الأنشطة ، وإنتاج الأفكار الجديدة ، وتقديم الحلول المتعددة للمسالة الواحدة .

إن حرية التفكير وحرية التعبير مكفولتان للمخططين والممارسين والمقومين فى مجال التعليم منذ مراحله الأولى وحتى نهاية التعليم الجامعى ، والمسؤولية ملقاة على كاهل أعضاء هيئات التدريس والمعلمين فالتطوير ينبع منهم ولا يفرض عليهم ، إذا صدقتت النوايا وحسنت الضمائر .

إنَّ التربية المكتبية مقوم مهم من مقومات إنجاح العملية التعليمية فى تحقيق أهدافها ، وفى الانتقال بالتعليم إلى مفهوم التعلم ، ليصبح المتعلم أكثر اعتماداً على نفسه وقدراته فى تجميع المعلومات من مصادرها مواجهة لمطلوبات التعليم الحديث من تعامل ماهر مع عالم المعلومات المتغير المتدفق كالسيل ، وامتلاك مزيد من الخبرات والمهارات التى تمكنه من الاستخدام الواعى والمفيد لمختلف أنواع المكتبات، وإمداد المتعلم بالمهارات الضرورية لاستخدام الكتب ومراكز المعلومات استخداماً وظيفياً يساعده فى الحصول على أى معلومة يتطلبها الموقف للتعليم أو الترفيه أو إتقان العمل ، كما يساعده فى فهم طرق تنظيم المعرفة والوصول بنفسه إلى المعلومات التى يحتاجها للتعلم أو التثقيف الذاتى ، وحتى ينتقل من التعليم المدرسى إلى التعلم مدى الحياة ، ويكتسب القدرة على إيجاد الحلول للمشكلات التى تواجهه دون الاعتماد على الآخرين ، وتثرى معلوماته ، وحتى يتجاوز مضامين الكتاب المقرر ، وينمى قدراته على البحث الذاتى ،

واستخدام الكشافات والكتب المرجعية وتذوق المواد المقروءة واكتشاف متعة التعليم والدراسة ، والربط بين ما يدرسه الطالب والمصادر المتوافرة فى المكتبة ، والاعتماد على نفسه فى الحصول على المعلومات ، وتنمية عادات القراءة والاطلاع ، وتكامل المكتبة مع موضوعات البرنامج الدراسى ، وتنمية قدرة الطالب على كتابة البحث وفق أسس علمية ، وزيادة وعيه بأهمية الثقافة فى بناء الشخصية السوية . كما يزداد ميله إلى الاهتمام بأفكار الآخرين وآرائهم وصقل مواهبه الابتكارية ؛ خاصة بعد اكتساب مهارات أجهزة الحاسب الآلى .

ولعل مؤسساتنا التعليمية على وعى بأن برنامج المكتبة الجيد ، والذى يثبت فاعليته على تحسين أداء الطلاب فى استخدام المكتبة على نوعين : **الأول** برنامج مستقل ، يقوم بتنفيذه أخصائى المكتبة بمفرده ويشمل الخبرات والمهارات المكتبية التى تدرس بمعزل عن البرنامج الدراسى ، ويسعى إلى غرس الثقة فى نفوس الطلاب فى التعامل مع المكتبة ومصادرها. **والثانى** برنامج متكامل وهو ما تطالب به الاتجاهات التربوية الحديثة ، وفيه تتكامل المهارات والخبرات المكتبية مع البرنامج الدراسى ، وعليه فإن تعليم استخدام المكتبة يعدّ استخداماً وظيفياً ، وهو يتكون من سلسلة من المهارات المعرفية، والمواقف الدراسية ضمن أنشطة برنامج مخطط تعاونياً فى المجالات الدراسية المختلفة .

إن ما يميز هذا النوع من البرامج إمكانية استرجاع واستعادة أكثر من مهارة من المهارات المكتبية كلما تعرض الطالب لدراسة موضوع من الموضوعات المرتبطة بالبرنامج الدراسى ، وبالتالى يصعب نسيان المعلومات والمهارات المكتسبة بهذه الطريقة ، يضاف إلى ذلك إمكانية التعاون المشترك بين إخصائى المكتبة والمعلمين فى التخطيط وتحديد المهارات والمصادر المرتبطة بالوحدة الدراسية ، وفى إعداد وتجهيز الوحدة الدراسية وطرائق التدريس ، ثم فى مرحلة التقويم لتحديد الأداء العام ومستوى البرنامج المتكامل .

وهناك نوع ثالث من أنواع التدريب على استخدام المكتبة هو التدريب العارض غير المنظم ، الذى يتم عندما يشعر الطالب بالحاجة إلى المساعدة من أخصائى المكتبة

للإجابـة عـن استفسـارات تـرتبط بموقـف دراسـى معـين ، وهـذا التـدريب لـن يسـتفيد منـه الطلاب جميعهم .

إن مسئولية تعليم استخدام المكتبة فى مؤسساتنا التعليمية يجب أن تكون مسئولية مشتركة بين المعلم وأخصائى المكتبة ، حيث إن تدريب الطلاب على استخدام المكتبة وتعليمهم كيفية استخدام الأوعية المرجعية ؛ من أجل أن يتمكنوا من تأدية تكليفات وأعمال دراسية هى الهدف الأول للبرنامج المكتبى بالمدرسة . ويعمل أخصائى المكتبة مع معلمى المواد الدراسية فى تنفيذ هدف مشترك للبرناج ، حيث إن المهارات المكتبية لا يمكن تنميتها فى فراغ ، بل عبر مواد دراسية متخصصة .

ونقترح هنا خطة من ثلاث مراحل لإمكانية إيجاد نوع من التعاون بين أخصائى المكتبة ومعلم الفصل ، حتى يمسى شريكاً فى برنامج التربية المكتبية للطلاب. وهذه المراحل هى : المرحلة الأولى تبدأ بمقابلة بين أخصائى المكتبة والمدرسين الأول فى المواد الدراسية المختلفة لتخطيط أهداف البرنامج وطرائق التدريس والتقويم، حيث يتعرف منهم التكليفات التى سوف يطلب من طلابهم أداؤها فى أثناء العام الدراسى ، ويقوم بالاتفاق معهم على متطلباتها والأهداف المرجوة من ورائها مع إجمالى الخطوات ، التى سيسير عليها أخصائى المكتبة فى برنامجه ، وبعض المصادر التى سيتم الاستعانة بها ، وذلك حتى يتعرف المعلم جميع الخطوات ، ويكون أكثر وعياً عند التنفيذ ، وأن يكون تنفيذ البرنامج فى الفصل لا فى المكتبة ، ذلك أن الفصل هو المكان الطبيعى لدراسة الطلاب ، وحتى يشعر الطلاب أن أخصائى المكتبة بمثابة المعلم يعمل داخل المكتبة وخارجها .

والمرحلة الثانية هى التنفيذ الذى يتم فى الفصل ، حيث يتولى أخصائى المكتبة الشرح للطلاب وإمدادهم بشرائح شفافة ونسخ مصورة من النماذج المعروضة وبقائمة ببليوجرافية مختارة بالمصادر المرجعية التى تخدم متطلبات التكليفات ، ومن المهم أن يتم التنفيذ فى الفصل باستخدام المواد السمعية والبصرية بالتطبيق على تكليف المعلم لطلابه ببحث ما . ويبدأ حديث الطلاب بمناقشة موجزة لخطوات إعداد البحوث ، وخلالها يتم

تعريف الطلاب بالمواد المرجعية للرسوم التوضيحية ، ويتم التوصل إلى مستخلصات فى نهاية الحصة .

أما المرحلة الثالثة فهى حصة للتطبيق داخل المكتبة يكتسب فيها الطلاب بعض الخبرات الفعلية بالمواد المرجعية . ويتأكد فيها الأخصائى من مدى نجاح ما تم تفسيره داخل الفصل مسبقاً ، ثم يبدءوا فى الخطوات الفعلية لإعداد بحوثهم . والمعلم فى كل ذلك يبنى المواقف التعليمية / التعلمية المناسبة للتطبيق ، ويتولى مناقشة الطلاب فيما عرضه أخصائى المكتبة ، وتوجيه الطلاب لأهم ما قيل ، ومساعدتهم فى اختيار بحوثهم واقتراح عناوين بعض الكتب ، ومساعدتهم فى استخدام المواد المرجعية .

إن تعليم الطلاب كيفية استخدام المكتبة يتم بطرق رسمية متفق عليها بين أخصائى المكتبة ومعلمى المدرسة ، من خلال طرق فردية من أهمها استخدام طريقة الجدول حيث يحضر الطالب بموجب جدول لمدة أسبوعين إلى المكتبة بواقع نصف ساعة يومياً لأداء مهارات مكتبية يحددها له أخصائى المكتبة ، أو استخدام طريقة شروح نقطة الاستخدام حيث يتم تزويد الأدوات المرجعية بشروح مطبوعة فى صورة سمعية وبصرية عن كيفية استخدام هذه الأدوات المرجعية التى يحتاجها الطلاب ، أو استخدام جولة القياس الذاتى حيث ينقل التلاميذ إلى المكتبة لإنجاز سلسلة من المهام العملية التى تختص بتحديد أماكن المواد وإجراءات الاستعارة واستخدام الفهارس دون معاونة ، وتعتبر أدلة المكتبات من الوسائل المفيدة فى التدريب الفردى ، ومن أساليب التدريس أيضاً استخدام التعليم المبرمج على استخدام المكتبة .

أما الطرق الجماعية فى استخدام التربية المكتبية فأهمها المحاضرة ، والزيارة ، والمشروع ، والمناقشة ، واستخدام المواد المطبوعة ، والمواد السمعية والبصرية ، وهنا لابد من تقديم توصيات عملية للأخذ بتدريس التربية المكتبية فى مؤسساتنا التعليمية بفاعلية ، وهى :

- إدراج مقرر دراسى فى برنامج وخطط إعداد المعلم فى كليات التربية عن تعليم استخدام المكتبة والتربية المكتبية لتزويد معلمى المستقبل بمهارات التربية المكتبية.

- تطوير طرق التعليم التقليدية التى تعتمد على التلقين ، والتى تدور حول الكتاب المقرر بحيث تمسى أكثر اتجاهاً نحو المكتبة ومصادرها .
- توزيع محتوى برنامج التربية المكتبية على كل من أخصائى المكتبة ومعلمى المواد الدراسية ، فيعهد إلى أخصائى المكتبة تدريس المهارات الفنية ، ويعهد إلى المعلمين التعريف بالمعاجم اللغوية ودوائر المعارف ومعاجم التراجم واستخدام الأطالس ومعاجم البلدان .
- إعداد دليل عمل للتربية المكتبية المدرسية ، يتضمن المادة العلمية لكل مجال من مجالات التربية المكتبية ، ويشترك فى إعداده مخططو المناهج وأساتذة المكتبات .
- إحداث تكامل بين متطلبات التربية المكتبية اللازمة للتعليم الثانوى والتعليم الجامعى ؛ لتحقيق مزيد من فاعلية العملية التعليمية التعلمية .
- تزويد المكتبات المدرسية بالحاسبات الالكترونية ، وكذلك بالنظام الآلى بشبكة الإنترنت .

٦ ـ التربية البيئية والسكانية :

التربية البيئية هى عملية بناء المدركات والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقات المعقدة ، التى تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوى الطبيعى ، وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان، حفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستوى معيشته . والتربية البيئية هى إعداد جيد للمواطن وتطوير التزامه ومسئوليته الشخصية والاجتماعية والسياسية ، وفق نظرة شاملة للإنسان وعلاقته بالطبيعة.

إن معظم مشكلاتنا الرئيسة تمس السلوك البشرى ، ونحن فى حاجة إلى إحداث تغيرات مقصودة فى سلوك الإنسان العربى . ولما كانت المشكلات البيئية هى مشكلات إنسانية تتعلق بسلوك الإنسان وموقعه فى البيئة الطبيعية .. فإن أى محاولة لحل هذه

المشكلات البيئية يجب أن ينبع أساساً من معرفة العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة وإدراك طبيعتها. والعلاج يبدأ من الإنسان نفسه باعتباره العامل الأساسى فى الاستفادة من البيئة ، كما أنه السبب المباشر فى تلويثها ، وهو الذى يعانى من مشكلاتها آخر الأمر ؛ أى إن مشكلات البيئة أصبح ينظر إليها نظرة تكاملية سلوكية شاملة . وعليه فإن التربية البيئية تبين دور الإنسان فى النظام البيئى بصفته المكون الأهم والقادر بما يمتاز به من خصائص على حفظ توازن هذا النظام من خلال فهم الإنسان للعلاقات المختلفة بين مكونات النظام البيئى وما تتصف به هذه العلاقات من تأثير متبادل . ومن هنا فإن من الأهداف المرسومة لمنهج التربية البيئية ، والتى ينبغى تضمينها فى مناهج المراحل التعليمية المختلفة بدءًا بالمرحلة الابتدائية ، وانتهاء بصفوف المرحلة الجامعية على اختلاف كلياتها الجامعية ما يأتى :

- إثارة الوعى لدى المتعلمين بقضايا البيئة ومشكلاتها المترابطة .
- إكساب المتعلمين المعارف والمعلومات المتعلقة بالبيئة ، وما يرتبط بها من مشكلات .
- تكوين الاتجاهات والقيم لدى المتعلمين فى الحرص على البيئة واستثارة الدافعية لديهم ؛ للإسهام فى تحسينها وحمايتها والحفاظ عليها من الهدر واستثمارها .
- إكساب المتعلمين المهارات ، التى تساعدهم على تمييز المشكلات البيئية وحلها، وعلى القدرة على التنبؤ بنتائج استمرارها .
- دفع المتعلمين إلى المشاركة فى المناشط البيئية ، واتخاذ القرارات لحل المشكلات البيئية على جميع المستويات .

وهنا لابد من التنبيه وتأكيد أن تطوير أهداف المناهج الدراسية يجب أن يتوزع على أربعة مستويات ، تتضمن : المعارف ، والمهارات ، والمواقف ، والسلوكيات ، وهذه ليست محددة إلى درجة خاصة بكل مستوى، إذ ثمة تداخل أحياناً .

وهذه المستويات هى :

- مستوى التصورات البيئية وفهم البيئة ، وهو مستوى المعرفة .

- مستوى فهم السلوكيات البشرية البيئية .
- مستوى إدراك العمليات أو مستوى المهارة ، الذى يركز على المهارات والتقويم والقيم والمبادئ .
- مستوى الإجراءات المهمة للمشاركة من قبل الجماعة .

إن توصيات المؤتمرات الدولية للتربية البيئية تشير إلى أنه ينبغى ألا تكون التربية البيئية مجرد مادة واحدة تضاف إلى البرامج التعليمية القائمة ، بل يجب إدخالها ضمن البرامج الخاصة بجميع المؤسسات التعليمية على اختلاف صفوفها حتى تكون العملية الواحدة العضوية المتصلة ، والفكرة الرئيسة هى الحصول على طريق الشمولية فى المناهج وتنسيق الأساليب على تعليم عملى يوظف نحو مشكلات البيئة أو على الأقل يجعل الطلاب أكثر استعداداً للمشاركة فى اتخاذ القرارات .

ومن هنا فإن محتوى التربية البيئية ينبغى له أن يكون متكاملاً فى طبيعته وحصيلته مع تكامل المعرفة حول البيئة والتى تكتسب من عدة مقررات علمية وتقانية، بحيث يتم تنسيق الاختصاصات الملائمة فى مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية فى أسلوب متكامل فى مواجهة البيئة ومشكلاتها وحمايتها وتحسينها والمحافظة عليها ، فيغدو المتعلم متزوداً بثقافة تكاملية .

كما يجب الالتفات إلى نقطة مهمة هى أن نتائج البحوث التربوية كشفت عن حقيقيتين على جانب من الأهمية ، **الأولى** : ظهور أغراض تعليمية أخرى إلى جانب اكتساب المعلومات حيث لم تعتبر المعلومات هى الغرض الوحيد من التعليم ، بل ظهرت أغراض أخرى أهمها تكوين الاتجاهات والاهتمامات والمهارات العقلية ، **والثانية** أن كثيراً من المعلومات لا تستخدم فى الحياة العملية خارج المدرسة ، وأصبح الاهتمام فى انتقاء المعلومات الوظيفية، التى تفيد المتعلم فى حياته الحالية أو المستقبلية على حدّ سواء .

إن نمو المتعلم يتأثر بالبيئة ويشمل مختلف جوانب شخصيته الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية ، وأن ثمة علاقة موجبة قوية بين هذه الجوانب . إن حاجات المتعلم الشخصية والاجتماعية تدفعه إلى التفاعل مع البيئة تفاعلاً مستمراً ، والقيام

بنشاط يرمى إلى إشباعها ، ذلك أن الموقف التعليمى التعلمى يتكون من متعلم وبيئة ، يتفاعل معها ليكتسب خبرات جديدة تحدث تغييرات فى سلوك المتعلم ، إذا أريد بالسلوك معناه الواسع الذى يشمل الإدراك والانفعال والعمل .

وعليه فإنه يتوجب على مؤسساتنا التعليمية تدريب الطلاب على السلوك السوى الذى يتصل بالناس والعلاقات الإنسانية ، والمهارات الخاصة بالتفكير ، وطرائق العيش مع الجماعة ، والمهارات الخاصة بالحياة وبالمواطنة والقيم التى ينشدها الوطن، والسعى نحو تطوير ثقافة المجتمع وتنمية الاتجاهات السليمة نحو ظاهرة التغير الثقافى ؛ كى يتقبلوا التغيرات ويحسنوا التكيف لها ، وأن يكونوا هم أنفسهم من عوامل التجديد الثقافى والتقدم الاجتماعى ، وأن نساعدهم على فهم أسباب التغير والنتائج المترتبة عليه .

وهنا يمكن التركيز على :

- التخلى عن مفهوم نظرية المؤامرة ، والغزو الثقافى وتأكيد الوعى بأهمية الانفتاح الثقافى والعقلية المنفتحة واحترام ثقافة الشعوب .
- الحدّ من قيم الاستهلاك على حساب الالتفات إلى بناء الإنسان ، والاهتمام بالجوهر والمضمون لا على الشكل والمظهر .
- إغلاق أبواب التسيب ، والإنامالية ، وترشيد السلوك البيئى والحفاظ على الموارد البيئية ، وتأكيد مبدأ المسئولية ، والمساءلة ، وعدم التمييز على أساس الدين أو الجنس .
- الإيمان بروح الفريق فى معالجة مشكلات البيئة والمجتمع ، والأخذ بتعدد البدائل والحلول حيال ما يواجهنا من قضايا ومشكلات .
- الأخذ بمعطيات العلم والتقانة ، والسعى نحو تنمية القدرات الابتكارية والتفكير الناقد للتمييز بين أنشطة الدعاية والإعلان .
- إفساح المجال لحرية التعبير والتفكير والعمل وتعزيز قيم النقد الذاتى والتعلم الذاتى وخدمة البيئة ، والسعى نحو حل مشكلاتها .

- تعزيز قيم الانتماء إلى الوطن محلياً وقومياً وعالمياً والحفاظ على الهوية ، مع الأخذ بمبدأ نفكر عالمياً ونطبق محلياً .

إن هناك ضرورة لإحداث التكامل بين الإرادة السياسية فى إقرار التشريعات حول البيئة وتدعيمها وتعزيزها ، والبعد البيئى فى العملية التربوية ، حيث أكدت ذلك مؤتمرات دولية وقومية ؛ إذ أن تحديد الأسس لاستراتيجية ما على المستويات التعليمية كافة يعدّ بمنزلة المرحلة الأولى اللازمة لإدخال التربية البيئية فى التعليم بصفة عامة . وهذا العمل يستوجب إقامة علاقة جديدة بين جميع المشتغلين فى العملية التربوية .

وفى هذا الصدد قد تتخذ إجراءات تشريعية لإضفاء إطار قانونى على الوضع ، يتم من خلاله وضع نظام للتربية البيئية للمجتمع بأكمله . إن تجسير الفجوة بين أهداف وزارة البيئة من ناحية ، وبرامج التعليم العام والفنى والعالى والجامعى من ناحية أخرى أمر جوهرى فى بناء الإنسان ، وفى التشريع بإنجاز الأهداف القومية التى نسعى إلى تفعيلها ، خاصة وأن قرارات مجلس الوزراء تصدر بأسلوب علمى ديقراطى ، يتحمل مسئولية تفعيلها كل الوزراء مجتمعين ؛ من أجل تحقيق الخير لكافة المواطنين محدودى الدخل والأثرياء على حدّ سواء .

إن التعليم على المستوى القومى قد أولى التربية البيئية اهتماماً واضحاً عبر المناهج الدراسية الممتدة من التعليم الابتدائى حتى نهاية التعليم الجامعى ، بل إنه خصص معاهد عالية للدراسات البيئية باعتبار أن التربية تكسب المنتج التعليمى من الطلاب والطالبات المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم ، التى تساعد على التعامل العقلانى الرشيد مع موارد البيئة من أجل صيانة البيئة وتحسينها ، كما أنها تكسبهم الضمير الحى والسلوك المعتدل فى التعامل مع مكونات البيئة ، ونظراً للضغط المتزايد على الموارد الطبيعية .. فإن الدولة تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد والتنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطنين ، كما أنها تأخذ فى الاعتبار التوجهات العالمية فى منع ومعالجة المشكلات البيئية الكبرى لذلك فإننا ندعو إلى وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة ، واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية المناسبة للحدّ من التلوث من مصادره المختلفة وتوفير التسهيلات اللازمة حتى تعمل الوزارات المعنية بروح الفريق ، وإجراء

دراسات التقييم البيئية قبل البدء فى تنفيذ المشروعات والمحافظة على البيئات الطبيعية المتنوعة ، وإنشاء منظومة من المحميات الطبيعية فضلاً عن تحديد الثقافة البيئية لدى نصف الحاضر وكل المستقبل فى مدارسنا وجامعاتنا .

أما التربية السكانية فهى جهد تربوى يهدف التوعية بالظاهرات السكانية وعلاقتها بالموارد المتاحة لاتخاذ مواقف رشيدة وبناءة ومسئولة تجاه تلك الظاهرات بما يخدم التنمية الشاملة ، ويساعد على تحسين نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع . والتربية السكانية تهدف تمكين الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم والاتجاهات المناسبة من أجل فهم الوضع السكانى السائد وتقويمه ، وفهم القوى الدينامية التى كونته، وتعرف أثره فى الحاضر والمستقبل على مصلحة المتعلمين وأسرهم ومجتمعهم المحلى ، والقومى والعالمى ، وتمكين المواطنين من فهم العلاقة الموجودة بين الزيادة السريعة فى عدد السكان ، والمشكلات المترتبة عنها من تعليم وسكن وصحة وعمل وتغذية وتوازن طبيعى ، ثم مساعدة المواطنين على تعرف حاجات الأسرة الأساسية والثانوية وأساليب إشباعها ، ومساعدتهم على ترشيد الاستهلاك واكتشاف الآثار السلبية لظاهرة سوء التخطيط الأسرى وإكسابهم مهارات التخطيط الادخارى واستثمار الأموال فى مشروعات إنتاجية ، وإكساب المواطنين مهارات المحافظة على الصحة والعناية بها ، وتكوين الاتجاهات لديهم نحو تنظيم الأسرة عن قناعة ونحو التفاعل مع البيئة وترشيد مواردها وصونها من التلوث ، وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الإنتاج ، وما ينجم عنه من تغيير فى أساليب الإنتاج ومفاهيم الثروة والدخل والاستهلاك مما يترتب عليه تغيير فى التركيب الاجتماعى ومنظومة القيم الاجتماعية ، واكتساب مفاهيم جديدة فى ميدان السلوك والعادات فى مجالات العمل والحياة الاجتماعية والثقافية تنسخ المفاهيم والأفكار التى تنعكس سلباً على التنمية.

إن العوامل السكانية ليست متغيرات مستقلة بذاتها ، بل ترتبط بعلاقات متبادلة مع العوامل والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويتطلب ربط العوامل السكانية بخطط التنمية وبوجود أهداف سكانية يتم تحديدها فى إطار الاتجاهات والأهداف التنموية الشاملة . والتخطيط للتنمية فى غياب البيانات والمعطيات السكانية هو تخطيط

ناقص ، ولا يجوز أن تظل معدلات النمو السكانى أعلى من معدلات النمو الاقتصادى ؛ لأن ذلك يؤدى إلى نشوء أزمات . ومن هنا كان ينبغى لتحديد الأهداف أن يتماشى مع السياسة التنموية للدولة .

إن التربية السكانية مسئولية المدارس والجامعات على حدّ سواء ، وليست لمن هم خارج المؤسسات التعليمية من الكبار ؛ لأن هذه الشريحة التى هى خارج التعليم النظامى شريحة واسعة وعريضة تتطلب جهوداً مضنية فى تعرف معتقداتهم واتجاهاتهم وأعمالهم وحاجاتهم واهتماماتهم وخبراتهم وتقاليدهم الموروثة وسمات ثقافتهم الاجتماعية السائدة ، ناهيك عن أن شريحة الكبار خارج المؤسسات التعليمية لم يتمرسوا على الأسلوب العلمى فى حل مشكلاتهم أو مواجهتها بالتفكير الناقد الموضوعى، بل إن التفكير الاتكالى والخرافى يسيطر على سلوكهم وقيمهم وتوجهاتهم وأميتهم .

ومن ناحية أخرى ، فإن مؤسسات التعليم المدرسى والجامعى تقوم على برامج منظمة ومتدرجة ومتنامية يمكن أن تتخللها مفاهيم التربية السكانية حسب قدرات المتعلمين ومهاراتهم وطبيعة نموهم وطبيعة المواد الدراسية التى تقدم للطلاب ؛ خاصة إذا أفرد لها مصفوفة المدى والتتابع وجداول التدفق عبر سنوات الدراسة ما قبل التعليم العام والتعليم الجامعى ، يرشح ذلك أيضاً أن التعليم النظامى يحتضن الإنسان من مرحلة الطفولة والمراهقة إلى مرحلة الشباب فى عصر اتسعت فيه شرايين الاستيعاب وضاقت فيه شرايين التسرب ؛ نتيجة لمسيرة تطوير التعليم المتنامية فى مرحلتى التعليم العام والتعليم الجامعى على حدّ سواء . ومن الواضح أن معرفة خصائص هذا الجمهور المستهدف ، والتناغم بين المناهج الدراسية فى المدرسة والجامعة تسهم فى نجاح تدريس التربية السكانية .

إن التربية السكانية تستمد مضامينها من الدراسات السكانية ، أى من مجموع المعارف والمفاهيم والنظريات التى تحاول تفسير دينامية السكان وتغيراتهم الناجمة عن المواليد والوفيات والهجرة وعلاقة ذلك بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية ، والسياسية ولا تشكل الدراسات السكانية علماً مستقلاً ، بل إنها تفيد من جميع العلوم الاجتماعية والطبيعية والطبية والفيزيقية والقانونية والمحتوى الذى تتضمنه

التربية السكانية يشمل الحقائق والبيانات المتعلقة بالسكان ، والمفاهيم المتعلقة بالتغيرات السكانية وعلاقتها وتأثيراتها على قطاعات العمل والصحة والسكان والتربية والتغذية والتنمية الريفية والنمو الحضرى والهجرة العشوائية وتأثيراتها المشوهة على مستوى حياة الناس ونوعية هذه الحياة ، وتسليط الأضواء على الخلل فى التوزع السكانى ، وانعكاساته السلبية على التنمية والتخطيط والأمن القومى ، وتسليط الأضواء على وضع المرأة وبيان الآثار الإيجابية الناجمة عن تحسين وضع المرأة وتمكينها فعلياً من الحصول على حقوقها ودمجها فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وانعكاس ذلك كله على الاستقرار الطبيعى فى النمو السكانى وترشيد السياسة السكانية وانسجامها مع خطط الدولة الاجتماعية والاقتصادية .

إن مجالات التربية السكانية يمكن تحديدها فى :

- مجال دينامية السكان، ويتضمن : مصادر الدراسات السكانية ، ومعدل نمو السكان، وكثافة السكان ، والخصوبة ، والهجرة ، والتركيب العمرى، والمواليد ، والوفيات، وفتوة السكان ، والإعالة ، والبطالة ، وتوزيع السكان ، والمجتمع المحلى .
- مجال السكان والبيولوجيا ، ويتضمن : العائلة النباتية والعائلة الحيوانية ، والنضج الجنسى ، والتكاثر البشرى ، والدورة الجنسية عند المرأة ، والأمراض التناسلية، والسلوك الجنسى ، والفحص قبل الزواج ، والعقم، والولادة ، وصحة الحامل ، ورعاية الطفل .
- مجال السكان والبيئة ، ويتضمن : النظام البيئى ، والبيئة المحلية ، وأثر التصنيع والتكنولوجيا على البيئة ، والإنسان والبيئة ، ومسئولية الحفاظ على البيئة ، والتلوث بأشكاله ومضاره، والسلسلة الغذائية، والطاقة والبيئة ، والتوازن الطبيعى .
- مجال السكان ورفاهية الأسرة ، ويتضمن : الأسرة وتعريفها وأنواعها ، ووظائف وخصائص الأسرة الريفية والمدنية ، والعلاقات بين أفراد الأسرة ، ودخل الأسرة وصحتها وتنظيمها والزواج وحقوق المرأة ، ودور المرأة فى التنمية ، وتعليم المرأة .

- مجال السكان والقيم ، ويتضمن : أصول التعامل مع أفراد الأسرة ومع الآخرين ، وأصول الضيافة ، وآداب الزيارات، وآداب الاستماع ، وآداب المناقشة والحديث ، والأسرة والدين ، وتربية الأبناء .
- مجال السكان والتنمية ، ويتضمن : التخطيط ، والتنمية والتخلف ، وقطاع الخدمات والاستثمار .
- مجال السكان وبدائل المستقبل ، ويتضمن : أهمية التخطيط واتخاذ القرارات ، والسياسات السكانية ، والمواءمة بين حجم الأسرة والظروف الاقتصادية .
- مجال السكان والصحة النفسية ، ويتضمن : التخفف من حدة ا لتوتر ، والصحة العامة للفرد وانعكاساتها على إنتاجيته ، وكشف المعتقدات الخطأ .

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار المضمون يخضع لمعيار الشيوع والتواتر فالمسألة التى يعانيها الجمهور على نطاق واسع تأتى فى المرتبة الأولى من حيث الاختيار ، وهكذا ترتب المجالات وموضوعاتها ترتيباً تنازليّاً . وهنا لابد من التنبيه إلى أن أجهزة الإعلام شريك قوى فى إثارة الاهتمام بقضايا التربية السكانية وتنمية الوعى بها ، وخلق جو من الحوار والمناقشات الإيجابية ؛ الأمر الذى يكون اتجاهات إيجابية لدى الأفراد ويدعم أدوار المدارس والجامعات ومناهجها .

ولابد من التنسيق بين مختلف البرامج الإعلامية تحقيقاً للتكامل فى التوجيه وتوحيد الرؤية ، ولابد أيضاً من استخدام أساليب الإقناع وتشجيع الحوار والدراما والمسرحيات والأفلام والأغنيات شريطة أن تتسم بالتشويق والجاذبية والسهولة واستثارة الدافعية، مع تجنب النقد ، وإطلاق حرية التفكير والترحيب بالأفكار الجديدة .

ويمكن استخدام هذه الأساليب فى المؤسسات التعليمية بجانب العصف الذهنى والتعلم التعاونى وحل المشكلات وإجراء البحوث البسيطة ، وجمع المعلومات من وسائل الإعلام ومناقشتها وإبداء الرأى والتفسير والتعليل وثقافة الحوار والتفاوض . وإتاحة الفرصة أمام الطلاب لتقويم الواقع لتحديد مشكلاته ووضع البدائل وتنويع الحلول ، واستخدام المقابلات مع الإعلاميين وأعضاء النقابات المهنية وأعضاء السلطة التشريعية

؛ والسلطة التنفيذية شريطة أن يشارك الطلاب معلميهم فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة فى إطـار مـن المنهجيـة والنظـام ، وبحيـث نفيـد مـن قـراءات وكتابـات المفكـرين والكتـاب المرمـوقين علـى المسـتويات المحليـة والقوميـة والعالميـة ، وحتـى نـدرب الطـلاب علـى أن يفكروا عالميّاً ويطبقوا محليّاً .

٧ ـ التفكير المنظومى وعلم المستقبليات :

يواجـه التعلـيم تحـولات كبيـرة ومتسـارعة داخليـة وخارجيـة اقتصـادية واجتماعيـة وسياسية وثقافية على رأسها عولمة معظم الأنشطة الإنسانية ، وسرعة تدفق المعلومات ، وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والفائقة ، ناهيك عن الانفجار المعرفى ، وكلها يضع تحدياً كبيراً أمام مسيرة تحديث التعليم بكافة مستوياته ونوعياته ؛ خاصة وأن التعليم يأخذ فى اعتباره المنافسة العالمية فى هندسة وتصنيع المتعلم للألفية الثالثة لمواجهة التحديات القائمة والقادمة ، كما أن عليه تبنى التفكير المنظومى المترابط الشامل والمتفاعل ، باعتباره آلية واعدة وفاعلة ومؤثرة لتحقيق النهضة فى مسيرة تطوير التعليم .

إن تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى قد تبنى الرؤية القومية عبر سياسة تعليمية ديمقراطية ، تبنت آلية المؤتمرات القومية لتطوير التعليم آخذة فى الاعتبار – ولابد أن تكون كذلك – أن تطوير التعليم عملية شاملة ومتكاملة ومتشابكة فى جميع مكوناتها ومراحلها ، أى لابد من النظر إليها بوصفها منظومة شاملة متفاعلة متماسكة متشابكة لتحقيق الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم ، ولتحقيق تعليم متميز يتفق مع توجهات المستقبل ، حتى تظل القيادة والريادة للتعليم ، الأمر الذى يُسرِّع من تحقيق النواتج المنشودة فى أقصر وقت وجهد وبأقل نفقات وإمكانات مادية ممكنه لتحسين وتجويد التعليم ، والارتفاع بمستوى أداء المنتج التعليمى فى المدرسة والجامعة على السواء .

إن الأخذ بالمدخل المنظومى – باعتباره أحد الاتجاهات العالمية الحديثة، وحيث أصبح من الضرورات اللازمة لإعداد إنسان الألفية الثالثة – يساعد فى تشكيل المتعلم المسلح بالفكر المنظومى حتى يتمكن من رسم طريقه فى عوالم الثقافات المتنوعة التى

تمطره بها السماوات المفتوحة ووسائل الإعلام والاتصال ، وحتى يمتلك المهارات اللازمة للبحث والوصول إلى المعرفة ، والتعلم الذاتى والتقويم الذاتى المستمر ، وأن يرى الكل دون أن يفقد جزئيات وعلاقات هذا الكل ، وأن يمتلك المبادرة المحسوبة والتنبؤ والإبداع وإدراك الوزن النسبى لثقافته الإسلامية والعربية والوطنية بين ثقافات الشعوب ، وكيف ينتقى من مفردات تراثه ومن العولمة ما يحقق له القدرة على أن يفكر عالميّاً ويطبق محليّاً ، ويحقق فى الوقت ذاته الفهم الواعى بأن العلم بماضيه وحاضره ومستقبله سؤال مفتوح النهاية ، ودعوة دائمة للبحث والاستقصاء .

إن تحديث عمليتى التعليم والتعلم فى جميع مراحل التعليم مسئولية المعلم وعضو هيئة التدريس ، وهى المهمة الوطنية والمهنية التى يوفر متطلبات التقدم والتطور لأفراد المجتمع ، وهى المصدر الرئيسى فى الوقت ذاته لتنشئة أفراد يمتلكون المهارات والقدرات العقلية والسلوك القيمى يساعدهم على التفاعل المنتج والذكى، الذى يتناغم مع معطيات العصر ومتطلبات المستقبل ، عليهم أن يمتلكوا منهج الجودة الذى يتجاوز المعرفة النصية المباشرة (ماذا نعرف) إلى المعرفة الأسلوبية (كيف نعرف) بما يجعل بيئة التعلم مزرعة للفكر البشرى ، التى تثمر الدربة والخبرة وتنتج مهارات البحث والتطوير فى متتابعة تزايدية تتمثل محصلتها ومخرجاتها فى متعلمين يمتلكون ثقافة الإبداع والابتكار، بما يحقق للوطن أمنه واستقراره وللمواطن إنتاجيته ورفاهيته .

إننا لكى نحقق مستوى الجودة فى مناهجنا المدرسية والجامعية لابد وأن تتطابق المخرجات فى مواصفاتها مع المواصفات المعيارية للإنتاج ومع حاجات ومتطلبات المستفيدين طلاباً وآباء وأصحاب الأعمال وسوق العمل الحالية والمستقبلية . وهو أمر يتطلب ضبط وتقويم ومتابعة ومراقبة أبعاد العملية التعليمية ، ذات الارتباط بما تطلق عليه المؤسسات الإنتاجية والخدمية ضبط الجودة الكلية . وبما يحقق الانتقال بالمنتج التعليمى أى المتعلم من مستوى المهارة إلى مستوى الكفاءة ، ومن مستوى التأكد إلى مستوى الإتقان والتمكن .

إن هذا المدخل المنظومى فى هندسة وبناء المناهج فى التعليم بجناحيه العام والجامعى يسعى إلى مستوى الجودة ، ليس فى المحتوى التعليمى وطرائق تقدمه وأساليب تقويمه فحسب ، بل فى الارتفاع بمستويات عمليات التفكير والعمل على تنميتها وإثرائها مع تحقيق التفكير المنظم ، والنظرة الكلية الشاملة لمواقف الحياة فى صورها النامية المتكاملة .

إن المنظومة فى جوهرها تعنى تنظيم الخبرات التعليمية ، التى تربطها بعضها ببعض فى علاقات شبكية تبادلية تفاعلية تعمل معاً ككل نحو تحقيق أهداف معينة ، وتتضح فيها كافة العلاقات بين كل مفهوم وغيره . وهذا معناه أن المدخل المنظومى عليه القيام بعمليتى التعليم والتعلم عبر عناصر المنهج ومكوناته فى إطار النظرة الشاملة للموقف التعليمى / التعلمى باعتباره منظومة يدرك المتعلم كل مكوناتها وارتباطاتها وتشابكاتها البيئية .

إن ضعف الترابط والتفاعل بين مكونات المنهج فى المؤسسة التعليمية على مستوى المدرسة والجامعة يشير إلى افتقاد فكرة المدخل المنظومى ، ذلك أن الأهداف التعليمية مفتقدة ، أو معدة بطريقة خطية ، ولا يبدو فيها التنوع والتكامل والترابط بين الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية ، كما أن المحتوى التعليمى لا يعكس هذه الأهداف ، والذى يتكون غالباً من موضوعات غير مترابطة ، ومعارف مجزأة غير متناغمة على المستوى الأفقى داخل الصف الدراسى الواحد ، وعلى المستوى الرأسى عبر الصفوف الدراسية المتتالية ؛ الأمر الذى يفقد العلم صفة التراكمية التى تحقق المعنى والاستمرارية فى نمو

المفاهيم . نشهد ذلك فى الكتاب المدرسى الواحد ، وفى العلاقة بين مكونات الكتب المدرسية عبر الصف الدراسى الواحد والصفوف الدراسية المتوالية ، كذلك يتضح فى المواد التعليمية التى يقدمها عضو هيئة التدريس لطلابه والتى لا تخضع فى انتقائها للحداثة ، والتراكمية، والوظيفية ولا تساعد فى إدراك المتعلم لمعنى العلم ومغزى تطبيقاته فى نواحى الحياة ، حتى إنها فى بعض الأحيان تبدو ركاماً معرفيّاً قليل الجدوى فى حل مشكلات الحياة العملية ، التى هى غاية المؤسسة التعليمية.

وإذا تتبعنا منظومة المنهج ، نجد أن الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس والأنشطة والتقويم أشبه بالخطوط المتوازية لا لقاء بينها بأسلوب مخطط مسبقاً ، ناهيك عن أن كليات التربية لا تعدّ معلماً فى إطار منظومى متعدد الكفايات ، يمتلك القدرة على التعامل مع الطلاب الفائقين ، وبطيئى التعلم ، ومع التقنيات المتقدمة ، والمكتبات الشاملة ، بل والتعامل بكفاءة مع طلاب المراحل التعليمية المختلفة أو التعليم الفنى على اختلاف نوعياته فهى تخرج معلماً للتعلم الابتدائى والإعدادى وكفى ، وبعيداً عن النظرة المنظومية فى دوائر إعداد المعلم الثلاث الأكاديمية التخصصية ، والمهنية ، والثقافية والتى تفتقد أبعاداً أخرى هى الحداثة والوظيفية معاً . والتى يجب أن تتنوع لتشكل معلمين متنوعين بتنوع المتطلبات التعليمية الحادثة ، بل وتشكيل معلم للمرحلة الثانوية ، ومعلم لغير الأسوياء ، ومعلم للغة الإنجليزية بالمرحلة الابتدائية ، ومعلم للعلوم المتكاملة الفيزيقية ، والاجتماعية ، ومعلم للأنشطة المحققة لأهداف المناهج المطورة التى تؤكد تنوع مصادر التعلم ، واستخدام أساليب حديثة للتدريس ، مثل : التعلم التعاونى ، والتعلم لحل المشكلات والتعلم الذاتى ، وتوظيف التقنيات المتقدمة فى التدريس ، وتحديث أساليب التقويم لنقيس الذكاوات المتعددة والقدرات المتنوعة ؛ الأمر الذى يتطلب تحديث كليات التربية عن طريق تشكيل لوبى من أساتذة الجامعات المتنورين والمنشغلين بالشأن العام وهموم التعليم تحت آلية تجمع بين وزيرى التعليم العالى ، والتربية والتعليم من أجل تطوير كليات التربية .

إن الأخذ بالمدخل المنظومى لتحديث مسارات المناهج الدراسية ، وإعداد المعلمين قضية جوهرية فى تطوير التعليم العام والفنى والجامعى والعالى بحيث يتحقق التفكير

المنظومى بين جناحى التعليم الجامعى وما قبل الجامعى من حيث الترابط والتكامل والتشابك وإدراك العلاقات المتبادلة بين مخرجات ومدخلات التعليم الجامعى وما قبل الجامعى ؛ باعتبار أن التعليم منظومة كبرى دائمة الحركة ومتفاعلة الجوانب تجمع أهدافًا قومية لتشكيل منتج تعليمى جديد ، يتناغم مع التطورات القومية والدولية المتسارعة ، بحيث تظهر بوضوح المنظومات الفرعية ضمن منظومة التعليم الكلية ، وأن تصاغ الأهداف والمواد التعليمية والأنشطة ، والتقنيات التعليمية والأساليب التقويمية منظومياً ، وأن يأخذ المتعلم دوراً إيجابيّاً وأن يستخدم ما يتعلمه فى مواقف الحياة الجديدة ، وأن ينمو لديه الفكر المنظومى والتفكير الإبداعى والابتكارى وهنا لابد من الأخذ بمنهج التعقد باعتبار أنه منهج عبر التخصصات فى التنظيم وتطوير المفاهيم فى آن واحد .

ويتميز منهج التعقد بتفادى الإفراط فى التبسيط والتجريد ، ويساعد على التعمق فى فهم ما يزخر بها الواقع من علاقات وتشابكات ولا يقين . والاجتهاد فى التعبير عنها ، وإبراز ما تنطوى عليه من ديناميات لا خطية فى محاولة فهم وقياس هذه العلاقات والتشابكات برغم ما قد يتخذه من سمات الفوضى المنظمة .

والتعقد هنا منهجية للوصول إلى قرار ، ويترتب على تطبيقها إعادة بناء الفكر وإعادة تعريف الفكر ، أى إنها تلك الأساليب التى تتبع فى التعامل مع المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها فى المجالات المختلفة ، والتى تأخذ فى اعتبارها بصورة أساسية العناصر المشتركة بين مفاهيم التعقد ؛ الأمر الذى يساعد فى تحليل المشكلات والقضايا وفهمها وتحقيق فهم أفضل من الفهم الحالى، كما يقدم استراتيجيات لمساعدة المتعلم فى كيفية التعامل مع القضايا والمشكلات والتعامل مع المتغيرات العالمية .

وعليه .. فإنه يتوجب الأخذ بالمدخل المنظومى الذى يؤكد الترابط والتفاعل والتشابك والتداخل والتكامل بين برامج إعداد المتعلم فى كافة المنظومات التعليمية بدءًا برياض الأطفال وصولاً إلى التعليم الجامعى . كما أن المدخل المنظومى آلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتطوير إمكانات الإنسان بما يمكنه من التعامل الناجح مع التحديات والمتطلبات المجتمعية والدولية ، وييسر الأخذ بمدخل التفكير المنظومى ما تسعى إليه المؤتمرات القومية من أن تنمية التفكير الناقد والإبداعى هو الغاية من التعليم

والتعلم ، ويضاف إلى ذلك التفكير المنظومى حتى تتحقق لديه الرؤية المتكاملة والشاملة ، وحتى تترابط الخبرات الجديدة مع الخبرات السابقة فى نسيج متشابك متناغم .

إن علم المستقبليات يتناول الأحداث التى لم تقع بعد ، وهو يشير إلى الفترات الزمنية التى لما تحل بعد ، وهو فى إيجاز اجتهاد علمى منظم يرمى إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التى تشمل المعالم الرئيسة للمجتمع عبر فترة زمنية محددة . والباحثون فى المستقبليات يرصدون كل اتجاهات التغير ، ويرسمون سيناريوهات ممكنة للمستقبل حتى يتمكنوا من التخطيط له ، ويشاركوا فى تقديم البدائل الممكنة لصانعى القرارات والسياسات . لذلك كان من أهم مبادئ علم المستقبل : الاستمرارية أى توقع أن يكون المستقبل امتداداً للحوادث من الماضى إلى الحاضر . والتماثل وهو توقع أن تتكرر بعض الأحداث كما هى من وقت لآخر ، ثم التراكم أى تراكم الأحكام نفسها على الوقائع نفسها مع اختلاف الأشخاص لمدد متفاوتة تاريخيّاً. ويمكن من خلال هذه المبادئ أن نهتم بإبراز القيم الإيجابية ، التى نودّ أن نؤسس مستقبل العالم على أساسها ، مركزين على العوامل التكنولوجية والمجتمعية والقوى الإنسانية حتى يصبح لدينا اختيارات فى التفكير والشعور والسلوك لنشكل مستقبلاً مرغوباً فيه ، بالإصرار على أن نغيِّر ما نفعله فى الحاضر .

وعندما نستخدم علم المستقبل فى حل إشكاليات التربية والتعليم ؛ فمعنى ذلك أن الفكر التربوى والتعليمى لا يسير فى نمط تقليدى جامد وواحد، بل يصبح هناك أكثر من طريق ، وأكثر من بديل لمستقبل التعليم بحيث ينطوى ذلك على مراعاة متغيرات الواقع ورؤى واستشراف المستقبل، لأنه بقدر توافر مسارات مستقبلية حرة مفتوحة لكل الاحتمالات .. فإن هناك جانبًا من المستقبل مرهونًا سلفًا بفعل الموروثات والقيود، وهذا يعنى أن عملية التفاوض حول مستقبل التعليم هى رهان دائم لزحزحة وكسر القيود التى تشل حركة المستقبل .

وعليه .. فإن الدول العربية يتوجب عليها صياغة خريطة مستقبلية لنظامها التعليمى؛ تحسباً لآثار العولمة على تكوين وتربية النشء والأجيال القادمة من الشباب، وتجنبًا للتخلف عن التحولات المصاحبة للعصر الحاضر ولهذا القرن الذى نعيش على

عتباته أى لصدمة المستقبل . ورسم الخطوات لمستقبل النظام التعليمى يجعلنا نفرق بين ثلاثة أنماط للمستقبل : أولها المستقبل الممكن ، وهو الجيد أو الردئ سواء وقع أم لم يقع فى المستقبل . وثانيها المستقبل المحتمل ، وهو الأكثر احتمالاً فى الحدوث والوقوع بناء على اتجاهات الماضى الممتد ، أما ثالثها فهو المستقبل المفضل ، وهو ما نرغب فى تحقيقه مستقبلاً فى تعليمنا حتى نفيد من ظاهرة العولمة ، وحتى نواجه آثارها غير الإيجابية فى تربية أبناء الأمة العربية وبناتها من النشء والشباب فى مدارسنا وجامعاتنا المنطلقة فى مسيرتها المتنامية .

إن عصر الثورة التكنولوجية الثالثة والتغير المتسارع ، والانفتاح الإعلامى وعصر الاتصالات الكونية يوضح أهم خصائص القرن الواحد والعشرين الذى يعتمد على المعرفة العلمية والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة التى يقدر لها أن تتضاعف كل ثلاث سنوات مرتين ، وهو أمر يحتاج إلى تنظيم سريع للمعلومات المتدفقة ، حيث تتميز الثورة التكنولوجية الثالثة باعتمادها على العقل البشرى ، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية فى الوقت المناسب كأحد الخصائص الأساسية للتنافس فى عصر العولمة ، وحيث إن التعامل مع المعلومات يعتمد على العقل البشرى المزود بعلوم العصر فإن الإفادة من تكنولوجيا المعلومات مرهونة بحسن إعداد الأبناء وتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم .

إن الإنسان الفاعل فى هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات ، القادر على التعلم الدائم ، الذى يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات طوال حياته . وكذلك فإن المجتمع الفاعل هو المجتمع الذى تستأثر فيه تكنولوجيا العلومات بأوفر نصيب من القوة البشرية الأمر ، الذى يتطلب من النظام التعليمى توعية مستمرة متكاملة لأبناء الغد واليوم وبناء عقليات ناقدة متفتحة .

إنه فى ظل ظاهرة العولمة وما يصاحبها من دراسات مستقبلية للتحكم فى المجتمعات والأسواق ، أصبح هدف التربية تمكين المتعلمين من فهم العالم والسيطرة على طرق تحويله حيث أصبح ضروريًا وممكنًا بواسطة العلم والتكنولوجيا .

وعليه فإن أبرز التغييرات فى المناهج هى :

- تكامل المنهج بدلا من تقسيم المواد الدراسية إلى ثنائيات (أدبى وعلمى)، وإزالة الحواجز بين مجالات المعرفة عن طريق إحداث هذا التكامل.
- تخصيص مواد محورية أساسية لكل الطلبة ، ومواد أخرى اختيارية حسب قدرات ورغبات وميول الطالب .
- ضبط تأثيرات المنهج المستتر الذى ينتج عن معتقدات المعلمين والثقافة السائدة فى مجتمع المدرسة بما يحمله من قيم وأفكار وعادات ومعتقدات واتجاهات غير معلنة.
- تبنى مفهوم المنهج المبنى على المخرجات فى تحقيق جودة التعليم وفعالياته ، حيث تقاس الجودة بناء على المخرجات التى تتحقق فى سلوك وكفاءة الطلاب ، والبحث عن الجودة فى التعليم مرتبط بالبحث عن الجودة فى الأعمال والتصنيع .
- وهنا يبنى المنهج على أساس تحديد ما يجب على الطلاب معرفته ، وما يمكن أن يستطيعوا فعله لا بما أنفق على التعليم من أموال . والمناهج هنا تركز على تكوين الشخص الذكى المفكر ، حيث إن الذكاء متعدد ، والمتعلم يتعلم من خلال طرق كثيرة ، وكل متعلم لديه كل أنواع الذكاء ولكن بدرجات متفاوتة .
- الاعتماد فى المناهج الحديثة يكون على الاهتمام بالابتكارية والتفكير النقدى والتعلم المجدد ، الذى يراعى تغير نمط التعلم للطالب من تعليم حياتى نمطى إلى تعليم يناسب المستقبل المتغير ، ويناسب التغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات ، ويتميز بالتوقع أكثر من التكيف مع الحاضر ، وأن يتهيأ الإنسان لما يحتمل حدوثه من طوارئ ، وأن يأخذ فى اعتباره بدائل المستقبل القريب والبعيد ، وأن يتهيأ فى تعلمه التوقعى أن يستخدم وسائل الإسقاط والتنبؤ والمشابهة والسيناريو والنماذج ، وهو ما يشجع على وضع الخطط وتقويم نتائجها ، وتقدير الآثار الجانبية الضارة لما يتخذ الآن من قرارات ، وتشجع على تعرف النتائج العالمية للتصرفات المحلية ففى التوقع معايشة للمستقبل فى ألفة ووئام . كما أن التعلم المجدد يتصف بالتشاركية بمعنى أن يكون للفرد والمجتمع دور فى اتخاذ القرار .

- إن التعلم الحديث قائم على التوقع ، ويحقق الاستقلال الذاتى والتكامل للفرد والمجتمع . ولضمان اكتشاف المواهب مبكراً باعتبارها أساس الثروة البشرية للمجتمع ، يتم إنشاء مراكز التميز بهدف إعداد نخبة متميزة للقيام بالإبداع والابتكار، وهى أسس تمايز المجتمعات فى عصر العولمة ، واختيار الطلاب فيها يتم بناء على تحديد الأذكياء والمنجزين والمبادرين .

ومناهج المستقبل تراعى التكنولوجيا أسلوبا وعملية للتفكير . ونظرًا لانتشار أساليب الدراسة المستقبلية ، واستخدامها فى معظم مجالات الحياة لما يناسب خصائص القرن الواحد والعشرين ، ومتطلبات تحقيق ظاهرة العولمة فقد بدأت كثير من الدول المتقدمة تعليميّاً إدخال برامج خاصة بالفكر والمستقبل تعتمد أساساً على أنواع التفكير المستقبلى ومناهجه ، ليستخدمها المتعلم فى مستقبل حياته .

٨ ـ تدريس تاريخ العلم والخطاب العلمى :

لماذا ندرس العلم ولا ندرس تاريخ العلم ؟ ولماذا نهمل تدريس تاريخ العلم العربى ؟ ولماذا يحجم طلابنا عن التخصصات العلمية ؟ كيف تحل هذه الإشكاليات ؟ وما العلاقة الجدلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع ؟ وهل نحن فى حاجة إلى اتحاد عربى لتاريخ العلم الإسلامى وفلسفته ؟

الاهتمام بتدريس تاريخ العلوم الإسلامية فى مدارسنا وجامعاتنا أمر أساسى وضرورى لمواجهة متطلبات عصر العلم والتقنيات المتقدمة ، عصر الإنترنت الشبكة المعلوماتية العنكبوتية ، وهو مطلب ضرورى فى عالم بلا هوية . إنه يقنع الطالب العربى بأن هذا العلم الباهر الذى يملك على الناس حياتهم هذه الأيام لأمتنا فيه نصيب موفور ، إنه يعمق الثقة بالنفس واحترامها، كما أنه يشجع الطلاب على ارتياد الدراسات العلمية بعد أن يزول ما بينهم من حواجز الرهبة والغربة ، وهو فوق ذلك يدعوهم أن يسهموا فى تقدم العالم فى الحياة الحاضرة ، ويزيدهم اقتناعاً بهذا ما يعلمونه فى دراستهم لتاريخ العلم عن البدايات المتواضعة لكثير من علماء عرب ومسلمين قدامى ومحدثين ، وعن العقبات الهائلة التى تغلبوا عليها حتى توج العلم حياتهم .

يضـاف إلـى ذلـك أن وضـع التـراث العلمـى فـى موضـعه التـاريخى فـى ركـب الحضارات يمكن الطالب من صدق تقويمه للدور الكبير الذى قام به ، دون إفراط فى الحكم . فدراسة وتدريس تاريخ العلوم العربية الإسلامية يجعل طالب العلم متحلياً بالموضوعية والعدل فى إصدار الأحكام ، فلا يدفعه إعجابه ببنى قومه إلى المبالغة والتفاخر الزائف بتراث أمته أو التغنى بأمجادها أو ادعاء سبقهم غيرهم بغير دليل ، كما هو حادث الآن فى هوجة أسلمة العلوم وادعاء أن كل تقدم علمى حادث الآن له أصول فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ومحاولة تلمس السبل لهذا الادعاء والربط لأدنى ملابسة ، والخلط بين المصطلحات العلمية والمصطلحات اللغوية دون مبرر علمى أو حضارى أو إسلامى نقى ، اللهم إلا محاولات من البعض هدفها التكسب والحصول على المنافع الشخصية فى عالم نامٍ انغلق على نفسه ، متوهمًا أنه يعيش على تراثه وتاريخه وكفى وقد نسى أو تناسى أن آثار العولمة اقتحمت بيته وداره ، وأن العالم قرية صغيرة مسامية الجدران ، وأن الإسلام نظام منفتح لا منغلق وأن العلم لا وطن له ، وأن علينا أن نفكر عالميّاً ونطبق محليّاً حتى نعيد لأمتنا العربية حضارتها ، ونمسى منتجين للعلم والتكنولوجيا لا مستهلكين ، وأنه قد آن الآوان حتى نستزرع التقنيات المتقدمة .

إن قراءة لاتجاهات طلاب الثانوية العامة وقراءة أخرى لنوعية التعليم الجامعى التى يفضلها الطلاب وآباؤهم تشير إلى الإحجام عن التخصصات العلمية والكليات العلمية . وتلك المشكلة التعليمية القومية ستلقى بظلالها الوخيمة على مستقبل الحياة العلمية فى الوطن العربى الكبير الذى نقع فيه موقع القلب النابض بشرايينه التى تضخ التقدم فى أنحاء عالمنا العربى الكبير .

وحسنًا يفعل المجلس الأعلى للجامعات عندما يفتح الطريق أمام الكليات العلمية والتقنية بزيادة ٧% من أعداد المقبولين ، ولعل جهوداً أخرى ينبغى أن تدعم التخصصات العلمية والكليات العلمية يقوم بها وطنيون مخلصون من رجال الأعمال ومؤسسى الجامعات الخاصة والمؤسسات الإنتاجية والمؤسسات الإعلامية تعمل متكاتفة على عودة الوعى العلمى بين طلاب التعليم الثانوى ، والسعى نحو نشر الثقافة العلمية لتغيير ذهنية قوى الضغط الاجتماعى من الآباء والأمهات ورجال الدين والإعلاميين.

إن جهوداً مؤسسية وطوعية تبذل فى أرجاء المعمورة من أجل دعم المسيرة العلمية بين أبناء الأمة العربية وبناتها ، فى مقدمتها : إنشاء مدينة للعلوم، ومراكز للعلوم للاستكشاف ، وكذلك متحف العلوم ومعامل العلوم المتناثرة فى مدارسنا وجامعاتنا ، والكتب العلمية والقصص الخيال العلمى ، والبرامج المذاعة والمتلفزة عن العلم والتقنية ، وكذلك ما تضطلع به الصحافة من مقالات ومقولات علمية وعرض للكتب العلمية وسير العلماء والمخترعين . ولكن ما يبقى بعد ذلك كله هو أن تتضافر مؤسسات التعليم وكتيبة الإعلام للتأكيد والتوعية والتنوير بأننا نعيش عصر العلم ، عصر الطاقة النووية أو عصر الإلكترونيات أو عصر غزو الفضاء أو عصر البيولوجيا الجزئية والهندسة الوراثية ، عصر العلم ثم التكنولوجيا المتولد عن العلم . ثم إن قضايانا ومشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والصحية لا تفهم إلا بتفسيرات العلم ولا تحلّ إلا بوسائل علمية . كما أنه يجب أن نركز فى دعوانا إلى أن العلم ليس بمحتواه ونواتجه وحدهما ، وإنما هو فى المقام الأول بطريقته ومنهاجه وفلسفته .

ولن تكون نهضة علمية لمصر إلا بشيوع هذه النظرة العلمية فى نفوس الناس وعقولهم ؛ حتى تصبح أسلوب حياة وثقافة ننشغل بها ونعيش فيها وبها ولها من أجل أوطاننا ودينا ومستقبل أبنائنا وبناتنا .

علينا أن نجسر الفجوة بين دراسة طلابنا لقوانين العلم والكشوف العلمية وبين تاريخ العلماء الذين توصلوا إليها . إن ذلك التطوير فى مقررات دراسة العلوم فمدارسنا وجامعاتنا يذهب ما بهذه القوانين العلمية من جفاف ، ويضفى عليها روحاً نابضة ويرسخها فى وعى الشباب وذاكرتهم لأن العلم نشاط إنسانى ، ودراسة تاريخ العلم تساعدنا على معرفة طبيعة العلم وإدراك حدوده ، وإننا فى حاجة ماسة لتأكيد الصلة القوية بين العلم الذى يدرسه طلابنا ووظيفته فى المجتمع ، وبالدرجة نفسها علينا أن نؤكد أن المجتمع أيضاً يؤثر فى مسيرة العلم ، ودراسة تاريخ العلم تظهر بلا شك النسيج المترابط من العلم والتكنولوجيا والمجتمع . ناهيك عن أن دراسة تاريخ العلم تظهر طبيعته النامية المتطورة الأمر الذى يشكل طلابنا بحيث لا يتوهمون امتلاك الحقيقة ، وأنها نسبية ، يؤمنون بالحوار وثقافة الحوار والانفتاح على الآخر ، وتقدير الرأى المخالف ،

وعدم الأخذ بمقولة أن هناك تراثاً معياريّاً ، وأن الإنسان فى القرن الحادى والعشرين نظام منفتح لا منغلق ، متسامح مشارك مفكر وجرئ فى استخدام عقله .

إننا فى حاجة ماسة لإنشاء اتحاد عربى لتاريخ العلم العربى وفلسفته لمتابعة تدريس تاريخ هذا العلم العربى فى مؤسساتنا التعليمية وجامعاتنا العربية . وهذا الاتحاد عليه أن يرعى معلم العلوم أكاديميًّا ومهنيًّا منذ إعداده وتكوينه فى كليات التربية وحتى تدريبه وتنميته مهنيًّا أثناء الخدمة ، كذلك باستخدامها الفيديوكونفرنس والنشرات الدورية ، يمكن من السعى نحو ترقية تدريس العلوم ، ورفدهم بالاتجاهات الحديثة والخبرات الناجحة محليًّا وقوميًّا ، وتوفير الدوريات العلمية والمراجع والمصادر وتبادل الخبرات الدولية من أجل دعم المستقبل العلمى لأبناء أمتنا العربية ، بل من أجل مستقبل البحث العلمى والتطبيقات العلمية على أرضنا العربية .

إن مؤلفات العرب فى تاريخ العلم والسيرة الذاتية للعلماء تترى ، وقد أفصحوا عن مكنونات وأسرار هذه العقول الفذة المتفردة لمعلمى الإنسانية وسادتها وأعلامها وشيوخها وبناة حضارتها ومجدها . وإذا كانت المصادر الأصلية لعلماء الأمة الإسلامية قليلة ومتناثرة بين الشعراء والأدباء والفقهاء فعسى أن تتنبه وزارة الثقافة – بمراكزها العلمية واحتضانها دار الكتب الذاكرة الحافظة لأمتنا العربية الإسلامية – أن ترعى تاريخ العلم والعلماء رعايتها الفنون والآداب ، فتخرج لنا الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع رجال الأعمال هذه الكنوز ؛ حتى تشكل عقول الشباب وتغذيه كما تشكل مشاعرهم ووجدانهم ، وحتى تتزاوج الثقافة .. ثقافة الأدب والفن بثقافة العلم وتاريخ العلماء ولتتناغم مع روح العصر ومتطلبات الألفية الثالثة التى يسيِّرها العلم والعلماء ، الرابحون فيها من استقلوا سفينة العلم والتقنية والخاسرون فيها من انغمسوا فى لهوها واكتفوا بآدابها وفنونها ، فبناء الإنسان سابق على بناء العمران .

ولعلنا نقلع فى الوقت ذاته عن مقولة الذكاء والإبداع للندرة لأن الإبداع للجميع والإبداع شعبى وليس أرستقراطيًّا فلنفسح الطريق ، طريق العلم وتاريخ العلماء أمام شباب العرب فتيانها وفتياتها فى تعليم مدرسى وجامعى ومجتمعى إطاره البهجة والتسامح

والحرية ، ولنبدأ فى هندسة وتصنيع عقول الشباب من خلال إعلام جديد لعصر جديد يقدر العلم ويجلَّ العلماء من أجل استزراع زويل آخر .

إنَّ الخطاب العلمى نوع من تنظيمات التعبير والتفكير ، وطريقة فى النظر إلى الموضوعات اعتمادًا على العقل والبرهان المقنع بالتجربة والدليل للكشف عن الأسباب الغائبة المتحكمة فى الأفكار أو الظواهر من أجل السيطرة عليها عقليا بالفهم والتعليل .

ويتميز الخطاب العلمى بعدد من السمات ، هى :

- التركيب السليم ، وهو الالتزام بقواعد اللغة لتكون الجملة معبرة عن الفكرة تعبيرًا سليمًا .
- الوضوح ، وهو استعمال المادة اللغوية استعمالاً يعبر بجلاء عن الحقيقة العلمية الموضوعية ، مبتعدًا فى ذلك عن المبالغة ، وعن كل استعمال غامض للوحدات اللغوية ينم عن غموض فى المفاهيم أو القياس أو تناقض فى الأفكار .
- الإيجاز ، وهو وجود توازٍ بين الشكل اللغوى الذى يعبر عن فكرة معينة والفكرة ذاتها ، فلا تزيد الصياغة اللغوية ولا تنقص عن متطلبات الفكرة، ويترتب على ذلك تكافؤ بين الفكرة والمادة اللغوية .
- الدقة ، وهى تصرف ذكى فى الفروق المعنوية بين المترادفات واستخدام مبتكر وصارم للوحدات اللغوية على مستوى المفردة والجملة والفقرة .
- التوثيق ، وهو إيراد الشواهد بالطرق المتعارف عليها فى المراجع العلمية فلا يتم نقل كلام دون إثبات مرجعه ، والتأكد من صحة وصدق شهادته، وهو ما يتطلب التعريف الإجرائى للمصطلحات ، وعدم استعمال اللغة المجازية أو صفة العمومية أو أفعال الرجاء والتمنى والمدح والذم أو الأفعال ، التى لا يعرف فاعلها بناء للمجهول أو التى تستدعى تلقائيًّا الفهم الانحيازى ، أو المفردات المترادفة دون التنبه إلى الفروق المعنوية .

إن الاهتمام بخصائص اللغة العلمية قضية جوهرية وأساسية فى العملية التعليمية فى المدارس والجامعات على حدّ سواء ، لأن اللغة العلمية شرط فى تحقق الإبداع حيث الألفاظ المحددة الدقيقة ، والنقلات الفكرية المقنعة ، ولأنها شرط فى تعليم التفكير السليم الذى هو نشاط عقلى يساعد فى تحديد وصياغة أو حل مشكلة ، أو فى اتخاذ قرار ، أو فى إشباع الرغبة فى الفهم أو فى البحث عن إجابات أو معانٍ ، والتفكير هنا أهم وظيفة من وظائف اللغة. فقد طالب سقراط مخاطبيه أن يحددوا الألفاظ التى يستعملونها، حيث إن الألفاظ مفتاح التفكير ، وجعل أفلاطون الحوار منهجاً فكريّاً للبحث عن الفلسفة ، ورأى أرسطو أن الألفاظ والأقيسة قوالب يصوغ فيها الإنسان أفكاره ، واعتبر بعض المفكرين البرجماتيين الألفاظ خططاً للتفكير ، وذكر أصحاب المنطق الوضعى أن الكلمة ذات المعنى هى الجديرة بالبحث ، ورأى بعض السلوكيين أن التفكير ليس إلا حديثا دون أصوات ، وأن ما يسمى بالعمليات العقلية ليس إلا ردود أفعال جسمية ولفظية .

وكل هذا يعنى أن اللغة العلمية ضرورة للتعبير الدقيق عن الأفكار ، وأن رموز اللغة وأصواتها لازمة للتفكير ، الذى يعتمد على استرجاع معلومات مخزونة فى الذاكرة ، والذى يسمى تفكيراً تقاربيّاً ويتمثل فى التحليل والربط والتكامل بين المعلومات والحقائق التى يتعرض لها المتعلم ويصل بذلك إلى إجابات متوقعة ومعروفة للآخرين مسبقاً، والآخر الذى يسمى تفكيراً تباعديّاً ، ويتطلب إيجاد أفكار من عند الفرد ، أو اقتراح مسار فكرى جديد ، وفيه يبدأ المتعلم مما هو معروف من حقائق ومعلومات ولكنه يرى لها استخدامات جديدة غير تقليدية أو يرى بين تلك المعلومات والحقائق علاقات متميزة ، أو التفكير الناقد وهو حل المشكلات باستخدام طرق منطقية ، واتباع الأسلوب العلمى فى تحديد المشكلة أو إيجاد مجموعة حلول بديلة واستعمال البديل الأمثل وتقييم النتائج ثم تعميم الحل على مشكلات مشابهة مستقبلاً . أما التفكير العلمى فهو الذى ننشده فى مؤسساتنا التعليمية والذى يتحدد فى المنهجية والموضوعية والتراكمية والتنظيم والبحث عن الأشياء .

إن رعاية الثقافة العلمية وتاريخ العلماء المسلمين فى مدارسنا وجامعاتنا يفتح الطريق أمام التفكير المنفتح وإعادة تشكيل العقل العربى بما يتفق مع مطلوبات الألفية

الثالثة ؛ ذلك أن الثقافة العلمية تركز على عمليات فهم وإدراك المعانى وتقديم التفسيرات السببية والتنبؤ وفرض الفروض والتنظيم . وقد أوضحت الرابطة الوطنية للمعلمين بأمريكا أن هدف التربية يتمثل فى إعداد الطلاب المثقفين علميّاً الذين يدركون التأثير المتبادل بين كل من العلم والتكنولوجيا والمجتمع ، وهم الذين يستطيعون أن يتخذوا القرارات المناسبة فى حياتهم اليومية . وبناء عليه .. فإن المثقف علميا هو الشخص الذى يمكن أن يستخدم المعرفة العلمية لإصدار القرارات المناسبة فى المواقف المختلفة ، فى ضوء قدراته الإدراكية ومهاراته المختلفة . إن المثقف العلمى الذى ننشده من خلال مخرجات التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى يمتلك :

- خلفية معرفية وظيفية تتشكل من حقائق ومفاهيم ونظريات .
- القدرة على تطبيق مكونات الثقافة العلمية فى مجال تخصصه .
- الفهم الواضح لطبيعة العلم وطبيعة البيئة .
- القدرة على استخدام عمليات العلم لحل المشكلات .
- البدائل المتنوعة لاتخاذ القرارات اليومية المناسبة .
- الفاعلية فى توظيف عمليات العلم ليكون فاعلاً ومؤثراً فى عمله .

لابد أن يتحول البرنامج التعليمى فى مؤسساتنا التعليمية إلى برنامج فى الثقافة العامة التى تعدّ الثقافة العلمية جزءًا جوهريًّا منه شريطة أن يمتلك المثقف فى عالم اليوم المستوى المرتفع من الثقافة العلمية ؛ فيركز على توظيف بعض الحقائق العلمية لوصف وشرح الظواهر الطبيعية والمستجدات اليومية للثقافة العلمية ، مثل : طبيعة العلم ، والمفاهيم الأساسية للعلم ، وعملياته، ومهارات التفكير العلمى والاتصال ، ولم يعد كافياً أن يركز على المستوى المنخفض من الثقافة العلمية التى تقتصر على معرفة بعض الحقائق العلمية عن العالم الذى نعيش فيه .

إن المناهج والبرامج الدراسية هى التى تسهم بدرجة كبيرة فى إعداد أفراد المجتمع العربى الإعداد ، الذى يجعلهم قادرين على حل المشكلات التى تواجههم بفاعلية ونجاح

، وأدوار القائمين بالتدريس دور أساسى ، فهم الذين يعملون على تنفيذ هذه المناهج والبرامج وتحقيق أهدافها والعمل على تجسيد فلسفتها ، وهم الذين يثرون بيئة التعلم ويرفعون مستويات الثقافة العلمية لدى المتعلمين. وهنا لابد من تأكيد شيوع مضامين ثقافية خاطئة فى مدارسنا وجامعاتنا على المستوى القومى ، فالطلاب ممنوعون من استعمال مفردات ومفاهيم وأفكار علمية صحيحة على اعتبار أنها مغلوطة ، حيث تخوفوا على الدين الإسلامى فتوسعوا فى مفهوم الحرام ، وضيقوا كثيراً على الناس فى حياتهم ، وصنعت الفتاوى التحريمية معايير ثقافية حددت للناس سلوكهم الذى انحصر فى دائرة ضيقة للنشاط الإبداعى مما كبت فى الطلاب كمًا كبيراً من استعداداتهم الداخلية ، التى كان يمكن لها أن تقوم بأنواع سلوك مختلفة تثرى بها الحضارة والحياة من ذلك المصادرة على الإبداع والخلق باعتبارهما نسقين من أنساق الفعل الإلهى ؛ مما أدى إلى حصر الحقل المعرفى الدلالى فى حدود هذا الفعل وحال دون اختراقه إنسانيّاً واجتماعيّاً .

وهناك كلمة « **بدعة** » التى جرمت المبدعين ، وأخرجتهم من دائرة المجددين الواجب تقديرهم ومكافأة نبوغهم إلى دائرة المبتدعين المارقين الهادمين للدين . وهناك من لا يرى فى العلم إلا ما اشتغل به السلف الصالح والذى قصروه على علوم الدين الضرورى وما تطلبته من لغة دون توسع رافضاً لما جد بعدها من علوم ، قائلاً «وأما ما حدث بعد الصحابة من العلوم التى توسع فيها أهلها ، وظنوا أن من لم يكن عالماً بها فهو جاهل أو ضال فكلها بدعة » .

إن علينا أن نتخلى عن هذه الأفكار والمفاهيم المغلوطة ونغذى عقول طلابنا بمن أبدعوا فى الحضارة الإسلامية ، مثل : جابر بن حيان فى الكيمياء ، وابن الهيثم فى البصريات ، والخوارزمى فى الجبر ، وعمر الخيام فى الهندسة التحليلية ، وأولاد بنى موسى فى الرياضيات ، والزخاوي وابن النفيس فى الطب ، والبيروني فى التقويم وتاريخ الأديان ، والزرقانى فى الفلك ، وابن البيطار فى النبات وابن خلدون فى الاجتماع .

إن اللغة العربية خصوصاً فى المجال الدينى هى فى صفتها الغالبة لغة مجازية تختلف عن لغة العلم الاصطلاحية المحددة فى معانيها الواضحة فى دلالتها .. فإن التأويل يفرض نفسه أسلوباً لفهم المعانى القريبة والبعيدة البينية والمستترة ، اللابسة

لوقائعها والمستعارة لماثلات مستجدة ، إن علينا فى مدارسنا قبل جامعاتنا العربية تصحيح المضامين الثقافية الخاطئة وتعليمهم مفاهيم لغوية صحيحة ، وأن نبنى على التفكير العلمى منهجاً وأسلوباً وواقع حياة فى هذا العصر ، مدركين أن التعليم الجيد هو وسيلة المجتمع العربى لتأكيد الهوية الثقافية الحضارية .

وعليه .. فإن التعليم له دور فاعل فى تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات ، والتعليم الذى يحقق ذلك هو التعليم الذى يعتمد على التفكير العلمى ، ومهارات الإنسان فى التعبير عن نفسه وعن تفكيره فى لغة علمية فى الوقت الذى يفتقر فيه كثير من الطلاب إلى تلك اللغة العلمية والثقافة العلمية والخطاب العلمى لتشكيل العقل العربى المنفتح على الآخر ، وعلينا قبل ذلك أن نوظف اللغة العربية باعتبارها الإنسان العربى ووعاء الثقافة لتكون لغة علمية منهجاً وأسلوباً وواقع حياة فى المنطقة الشرق أوسطية .

٩ ـ الذكاوات المتعددة والتعليم للحياة :

التقدم العلمى والتطور التكنولوجى من أهم سمات عالمنا المعاصر ، وحتى يستطيع الأفراد التفاعل مع هذا العالم والمشاركة فى تطوير مجتمعاتهم أمسى الاهتمام بالثروة البشرية ضرورة حتمية لتقدم الدول ، والتربية بدورها تسهم بدور بالغ الأهمية فى تحقيق هذه الغاية ؛ فالتربية تهتم بالفرد باعتباره محور العملية التعليمية .

وعلى النظام التعليمى تلبية عدة متطلبات أساسية منها الاهتمام بالبحث عن التغيرات العقلية التى يمكنها أن تؤثر على التحصيل الدراسى للطلاب ؛ وخاصة الذكاوات المتعددة ومحاولة مقابلة تلك المتغيرات بتنويع الخبرات والمعارف بطريقة تتناسب مع تلك القدرات المختلفة، وحيث يفتح المجال أمام المعلمين لاستثمار كافة الأنشطة العقلية التى يمتلكها الطلاب ، والعمل على تنميتها ورعايتها باعتبارها عمليات حيوية ديناميكية ، فهذه الذكاوات قابلة للنمو والتطور من خلال وسائط ومناشط متعددة وذلك إذا ما أعطيت الاهتمام المناسب .

وقدمت هذه النظرية للذكاوات المتعددة فكراً تربويّاً جديداً حيث ثبت أن الذكاء غير ثابت ، وأن الأشخاص قادرون على تطوير ذكائهم بصورة جيدة ، وأن الذكاء ليس نوعًا واحداً بل هو عدد من الذكاوات يحوزها الفرد على درجات مختلفة .

إن المقولات السابقة « اعرف نفسك » كما قال سقراط ، « وكل الرجال بالطبيعة يحبون أن يعرفوا » كما قال أرسطو ، و « أنا أفكر لذلك أنا موجود » كما قال ديكارت كانت هى المقدمات التى مهدت لنظرية الذكاوات المتعددة التى وضعها هوارد جاردنر ؛ حيث اكتشف أن جميع الأفراد لديهم على الأقل سبع ذكاوات مختلفة تعمل بدرجات متفاوتة ، وأن الأفراد يختلفون فى بروفيلات الذكاء الخاص بهم بسبب الوراثة ، والظروف البيئية ، فلا يوجد شخصان لديهما الذكاوات نفسها حتى لدى التوأم ، وأن تطوير هذه الذكاوات يسمح للأفراد أن يسهموا فى مجتمعاتهم من خلال قدراتهم الخاصة .

وهذه الذكاوات هى :

- الذكاء اللغوى أو اللفظى ويعنى القدرة على استخدام اللغة بشكل فعال كوسيلة للتعبير والاتصال ، مثل : الشعراء والكتاب ، من رواية قصص وألغاز وطرائف وألعاب كلامية ومفردات لغوية وقصائد وتآليف شعرية.
- الذكاء المنطقى الرياضى ويعنى القدرة على التفكير بشكل منطقى ، حيث يتم استخدام الأرقام بشكل فعال ، والتعامل العلمى مع المشكلات ، وتمييز العلاقات وأنماط المفاهيم والأشياء .
- الذكاء المكانى ويعنى القدرة على التفكير بشكل بصرى ، وامتلاك القدرة على تصوير الأفكار المكانية والبصرية بدقة ، وإدراك العلاقات بين الأشياء والمكان ، وهو يخدم غايات علمية متعددة ، حيث يساعد على التفكير وطريقة لالتقاط المعلومات ولصياغة المسائل وحل المشكلات .
- الذكاء الموسيقى ويعنى القدرة على تذوق الأشكال الموسيقية المتنوعة بالإضافة إلى استخدام الموسيقى كوسيلة للتعبير ؛ حيث يميل الطلاب إلى الاستماع وعزف الموسيقى ، وتأليف النغمات والغناء .
- الذكاء الجسمى الحركى ويعنى القدرة على استخدام أجسامهم بمهارة كوسيلة للتعبير أو للعمل بمهارة مع الأشياء والأنشطة التى تتضمن المهارات الحركية الدقيقة والواضحة مثل الرقص والتمثيل واستخدام لغة الجسم ، ويتم عن طريق التآزر بين الأجهزة العصبية والعقلية والإدراكية.

- الذكاء البين الشخصى ويعنى القدرة على الاستجابة بشكل فعال ومناسب مع الآخرين ، وفهم مشاعرهم ودوافعهم ، والتمييز بين الآخرين من حيث أمزجتهم واهتماماتهم ، ويميل أصحاب هذا الذكاء إلى التمتع بالأصدقاء ، والتعاطف مع الآخرين ، والعمل كعضو فى فريق . ويتفرع هذا النوع من الذكاوات إلى : تنظيم المجموعات ، والحلول التفاوضية ، وإقامة العلاقات الشخصية ، والتحليل الاجتماعى واكتشاف مشاعر الآخرين ببصيرة نافذة . واجتماع هذه المكونات تحقق تهذيب العلاقات ، والجاذبية ، والنجاح الاجتماعى ، والذكاء الاجتماعى.

. الذكاء الضمن شخصى ويعنى معرفة الذات بشكل دقيق بما فى ذلك معرفة نقاط القوة الذاتية والأهداف والمشاعر ، ويميل الأفراد على التحكم فى مشاعرهم ، والتعلم من خل الملاحظة والاستماع حيث يبنى ويكون هؤلاء الأفراد نموذجاً عقلياً صحيحاً لأنفسهم ويعتمدون على النموذج لاتخاذ قرارات جيدة عن حياتهم ؛ فهم يعرفون قدراتهم ويدركون كيف يستخدمونها على نحو أفضل .

- الذكاء الطبيعى ويعنى القدرة على التعرف والتمييز والتصنيف للنباتات والحيوانات. وهم يميلون إلى قضاء وقت فى الخارج ، والاستماع إلى الأصوات التى تحدثها الطبيعة ، وملاحظة العلاقات فى الطبيعة وتصويرها .

إن نظرية الذكاوات المتعددة توسع من مفهوم الذكاء ليشمل ألوان الطيف العريض للبنى النفسية . إن العقول الإنسانية لا تعمل جميعها بالطريقة نفسها ، والناس ليست لديهم نقاط القوة المعرفية نفسها ، فبعض الناس أقوياء فى ذكاء واحد وضعفاء فى ذكاوات أخرى وبعض الناس بسبب التفاعل الدائم بين الوراثة والتدريب المبكر يكونون قادرين على أن يطوروا ذكاوات معينة أكثر من الآخرين . والأسوياء قادرون على أن يفيدوا ويوظفوا جميع ذكاواتهم ، كما أن كل فرد قادر على التعامل مع العالم من حوله من خلال أساليب مختلفة هى ذكاوات الإنسان أى إنه يتعامل مع الآخرين من خلال اللغة ، والمنطق الرياضى ، والتقدير ، والموسيقى ، واستخدام مهاراته الجسمية فى حل المشكلات ، وفهمه للآخرين ، وفهم الإنسان لنفسه .

إن الأخـذ بنظريـة الـذكاوات المتعـددة وتطبيقهـا فـى مجـالات التعلـيم والـتعلم فـى مؤسساتنا التعليمية يستوجب تحديثاً وتطويراً واضحاً فى الأفكار التربوية التقليدية ، وهى بذلك تعدّ نقلة نوعية فى ميدان التربية والتعليم ، حيث إنه يتوجب علينا أن نأخذ مسألة الفروق بين المتعلمين بمنتهى الجدية ، فلا يصح أن نعلم جميع الطلاب المواد التعليمية ذاتها وبالطريقة ذاتها ؛ فلدينا من خلال التكنولوجيا سبيل لأن نؤكد تفريد التعليم ، وأن نراعى الفروق الفردية بين الطلاب فى غرف الدرس وفى إعداد البيئات التعليمية المختلفة كما أن أساسات المواد التعليمية يجب أن تقدم للطلاب بطرق مختلفة تتفق مع قدرات كل منهم ؛ حتى ننمى ونطور القدرات الكامنة العقلية والاجتماعية .

إن نشر الفكر الخاص بالذكاوات المتعددة يساعد فى رعاية المتفوقين وتدريب المعلمين على توظيفه ، وعلى استخدام أدوات لتحديد الذكاوات السائدة لدى كل الطلاب وبناء البرامج الدراسية المناسبة لهذه الذكاوات لدعمها وتنميتها . وعليه يتم اختيار الاستراتيجيات التعليمية المناسبة لتشكيل بيئة تعليمية أكثر إثراء وفاعلية ، واختيار أنشطة ومواد تقويمية تستجيب لهذه الذكاوات ، وهذا الأمر يستوجب علينا تطوير برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية ؛ بحيث يتدرب المعلمون قبل تخرجهم فى كليات التربية على اكتشاف ذكاوات الطلاب ، وأساليب التعليم والتعلم والأنشطة والتقويم المناسب .

ويمكن أن يشكل المعلمون فرقا على أساس نواحى قوة كل منهم، ويكون كل مدرس مسئولاً عن ذكاء محدد من ذكاوات الطلاب وينتقل الطلاب من حجرة إلى حجرة أخرى يتعلمون من أكثر من معلم فى كل وحدة من وحدات الدراسة ، أى إن المنهج الدراسى ينفذ بطريقة تعتمد على الذكاوات المتعددة ، وكذلك المهام التعليمية تبنى على أساس نوع الذكاء الذى يتميز به كل طالب .

وهنا لابد من أن نعلم الطلاب فى إطار البهجة والتدفق العاطفى والحالة الإيجابية التى يجسدها المعلم بهدف حفزهم وتنمية دوافعهم للتعلم وإشعارهم بالتحدى الذى يحقق اللهفة على إنجاز المهام التعليمية فى سرور وجرأة وتحد وتأمل ، وحيث يتعلم الطلاب ببساطة وبطرائق مختلفة ، ويطبقون ما سبق تعلمه ، بل إنهم يصبحون قادرين على الحوار والتناقش .

إن نظرية الذكاوات المتعددة تعتبر خادمة للتربية ، هدفها مساعدة الطلاب على إنجاز أدوار ومهام تعليمية ذات قيمة كذلك مساعدة الطلاب على إتقان المواد التعليمية والتفاعل الناجح مع المجتمع ، والقيام بأنشطة متعددة مثل عمل الأبحاث والمسابقات والقراءة خارج المقرر الدراسي والانشغال بحل المشكلات الأكاديمية والحياتية على حدّ سواء .

إن التربية هى الإعداد للحياة ، بل هى الحياة بكل ما يتضمنه ذلك من تنمية القدرة على فهم البيئة والتعامل معها ، والسيطرة عليها ، والانتفاع بها إلىأقصى حدّ ممكن تحقيقاً لاستمرار نمو الفرد والمجتمع وازدهار البيئة. التربية ليست للمجتمع فحسب ، بل للحياة بغير حدود ، وهى تيار مستمر يدخل فيه الماضى والحاضر والمستقبل ، وهى تشمل المجتمع المحلى والعربى والإسلامى والإنسانى .

ولما كانت الحياة تتسم بالدينامية والتغير ، كان على التربية أن تعدّ الأجيال لمواكبة هذه الحياة فى تطوراتها السريعة المتلاحقة ، بأن ندربها على أن تقود أنفسها ، وندربها على أن تستخدم جميع قواها استخداماً كاملاً .. حواسها وقواها وعقلها وضميرها وذوقها .

لقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التربية للحياة مبدأ من مبادئها الأساسية ، باعتبار أن هذا المبدأ يشمل بين دلالاته تقدير الحياة ، والمحافظة عليها حق أصيل يجب أن يصان ، وإدراك أن التعلم قائم فى صميم حياة الإنسان ، وأنها إنما تتطور وتغنى به وأنه يجدى كلما اتصل بالبواعث الأصيلة للحياة وبحاجاتها المتجددة باستمرار ، وإدراك أن التربية حياة متجددة ونمو متواصل ، واعتماد التربية على خبرات إنسانية مستمدة من واقع الحياة ، وضمان شمولها لأنماطها الرئيسة فى مجتمعها ، وتنقيتها من شوائبها ، واتصالها بحاجات المتعلمين وبواعثهم وملاءمتها لقدراتهم واستعداداتهم ، وجعل التربية نشاطاً معبراً عن فيض الحياة فى المتعلمين ، وسبيلاً لتنمية شخصياتهم وتطويرها وإغنائها بالنماذج الصحيحة المنتقاة من الحياة .

إنَّ علينا أن نطبق مفهوم التربية من أجل الحياة المتغيرة النامية المتسعة ، وهذه النقلة النوعية فى تعليمنا تستلزم تنفيذ أمور متعددة ، منها : العمل على تكامل الخبرة ،

واستثارة الدوافع تحقيقاً لإيجابية الناشئة ، والربط الوثيق بين النظرى والعملى ، والاهتمام بالتربيـة الناقـدة الإبداعيـة ، وتربيـة الأعمـاق ، وتبنـى مفهـوم وظيفيـة المعرفـة والنفعيـة الاجتماعية ، وتبنى المنهج التكاملى فى التدريس انسجاماً مع نمو الفرد وتكامل الحياة ، وتعزيـز القيم الديمقراطيـة ، وتبنـى مفهـوم الماضـى الحـى ، وتلبيـة مقتضـيات العصـر ومطلوبات الغد ، والتكامل بين التربيتين النظامية واللانظامية .

وقبل ذلك كله لابد من السعى الدائم نحو تجسير الفجوة بين المقررات الدراسية وموضوعاتها التى تقدم للطلاب فى التعليم بجناحيه : ماقبل الجامعى والعالى ، وتنمية قدرات التفكير والذكاءات المتعددة لدى المتعلمين ، وتدريبهم على استخدام العقل الناقد والقوى المبدعـة ، وثقافـة الحـوار ، وثقافـة التفـاوض وثقافـة الانضـباط وثقافـة التقـويم والامتحانـات ، بـل وصـناعة المعلـم المفكـر المنـتج المبـدع القـارئ المحـاور الـديمقراطى المنفتح علىثقافات الشعوب المعلم العصرى ، وتلك مهمة آن لكليات التربية أن تعيها قيادات وأعضاء هيئات التدريس وبرامج الإعداد والتقويم .

التربية الفعالة تهدف بناء الشخصية المتوازنة المتكاملة المتعادلة من جميع الوجوه جسميّاً ونفسيّاً وفكرياً وانفعاليّاً واجتماعيّاً وجماليّاً وإنسانيّاً ، وهى فى الوقت ذاته تحرص على تكوين الخبرات المتكاملة ؛ لأن تكامل الخبرة يستلزم الاهتمام بالجانب المعرفى وبالقدر نفسه بالجانبين الوجدانى والأدائى .

وعليه .. فإن التربية للحياة تتخذ من جوانب الخبرة أهدافاً موجهة تسعى إلى تحقيقها . ولما كانت خبرة الإنسان تتسم بالاستمرارية والتكامل مادامت الحياة متجددة ومتكاملة فى وشائجها وعلائقها كانت التربية من أجل الحياة تستلزم تماسك المناهج وتدرجها وترابطها وتكاملها من مرحلة إلى مرحلة ومن صف دراسى إلى صف دراسى آخر ، ومن مادة دراسية إلى أخرى ، ومن درس إلى آخر ، وأن يكون ثمة ترابط رأسيّاً وأفقيّاً تحقيقاً لتكامل الخبرة ، وأن يمتد الترابط بين ما تقدمه المدرسة وما يقدمه البيت ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع ، والمدرسة والجامعة على وجه الخصوص .

إن التربية للحياة ترى أن التعليم والتعلم الجيدين يعتمدان على مدى ارتباط ما يتعلمه الطالب بحاجاته ومتطلبات نموه ودوافعه ومشكلاته كما يعتمد على إيجابية

المتعلم ونجاحه ومراعاة فرديته ؛ وصولاً به إلى أقصى ما تؤهله له استعداداته ومواهبه، وعليه .. فإن المؤسسة التعليمية تصبح معنية بتهيئة البيئة والظروف المناسبة ليقوم المتعلم بتعليم ذاته لاستثارة دوافعه وتوجيه سلوكه وتعزيز استجاباته وتنمية ميوله واقتران التعليم والتعلم بالبهجة والتسامح والحرية .

تستلزم التربية للحياة الربط الوثيق بين ما يتعلمه الطالب والبيئة بمفهومها الواسع، حتى يحس إن ثمة فائدة مما يتعلمه فيقبل على تعلمه بحماسة ونشاط ، كما أن ممارسة ما يتعلمه فى مواقف الحياة يؤدى إلى الفهم والتمثل والنمو السليم ، وقد قيل فى المثل الصينى « أنا أسمع أنا أنسى ، أنا أقرأ أنا أتذكر ، أنا أعمل أنا أفهم » . وعليه .. فنحن فى حاجة إلى الانتفاع بدراسة البيئة ، والربط بين المعرفة النظرية والعملية فى واقع الحياة .

ويمكن أن يتحقق ذلك بطريقتين ، **أولاهما** تقديم البيئة إلى الطلاب فى قاعات الدرس عن طريق العينات والنماذج والصور والأفلام ومن خلال التقنيات الحديثة ، **وثانيتهما** بانتقال الطلاب أنفسهم إلى البيئة عن طريق الرحلات والجولات والمعسكرات وغيرها من أساليب النشاط الخارجى فى البيئة لزيادة المعارف والألفة بالبيئة وتحديد مشكلاتها والسعى نحو وضع البدائل والحلول لها ، واتخاذها مخبراً كبيراً وكتاباً مفتوحاً بغية التحكم فيها وتسخيرها وعمارتها.

وتعمل التربية للحياة على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الناشئة ؛ حتى يتكيفوا مع بيئتهم ومع الأوضاع الجديدة المتغيرة السريعة التغير . وتفجير إبداعات المتعلم وذكاءاته المتعددة يتطلب التسامح والحرية والإثابة والتعزيز ودعم التعلم الذاتى وتحقيق بهجة التعلم ، واحترام آراء المتعلم وأفكاره وأسئلته ، واستخدام الحوار والعصف الذهنى وحل المشكلات وتدريبه على النقد والجرأة فى استخدام عقله ، والقراءة خارج المقرر وتقدير العلم وتاريخ العلماء ، وتقبل الآخر والانفتاح على ثقافات الشعوب .

وتتطلب التربية للحياة تبنى المفاهيم الوظيفية والنفعية الاجتماعية ، وحسن الانتفاع بهما فى الحياة . وعليه .. فإن المناهج الدراسية يشترط أن تنظم تنظيماً يتناغم مع اهتمامات المتعلم وحاجاته ، وبحيث نأخذ من المعارف القدر المناسب والضرورى

لأعمار المتعلمين من أساسيات المادة الدراسية مع ربطها بالمبادئ الاجتماعية وواقع الحياة حتى يدرك المتعلم أهميتها فى حياته اليومية وفى مستقبله ، كما أن تدريب المتعلم على طرائق البحث وأساليب التفكير التأملى والناقد والإبداعى ، والتدريب على بنى المعارف وخرائط المفاهيم يحقق القيمة العلمية لما يتعلمه داخل قاعات الدرس ومردوده التربوى فى الحياة .

إن تعزيز القيم الديمقراطية من احترام شخصية الطالب ، وتوفير بيئة تعليمية تعلمية تساعده على تحقيق أقصى إمكاناته ، وتأكيد قيم التعاون والتفكير العلمى والحرية المسئولة تساعد على تحقيق التربية للحياة ، التى تترجم هذه القيم إلى سلوك يمارس من خلال الأنشطة والهوايات والمشروعات ، ومهام المدرسة المنتجة والدراسات العملية واستخدام التقنيات المتقدمة ، وعليه .. فإن المناهج الدراسية لابد أن تكون مرنة متنوعة تناسب جميع الاستعدادات والمستويات تحتضن مواداً اختيارية بجانب المواد الإجبارية ، وتحقق التمييز فى مفردات المنهج لتناسب الطلاب على اختلاف مستوياتهم موهبين وبطيئى التعلم وأسوياء .

وإذا كانت المناهج الدراسية فى العالم العربى قد حققت قدراً من القيم الديمقراطية ، وعلى رأسها تكافؤ الفرص وحرية التفكير والتعبير وتضمين مناهجنا مفاهيم عالمية لكنَّا لا نزال نتطلب الاهتمام بالمزيد من تلك القيم الديمقراطية فى ممارسات المعلمين وأعضاء هيئات التدريس فى المدارس والجامعات ، والتخلى عن الرأى الواحد والفكر الواحد والحل الواحد ، واعتبار الكتاب المقرر ليس هو المصدر الوحيد للمعرفة بل أحد مصادر المعرفة ، وفى عدم الالتزام بالكتاب المقرر فى أسئلة الامتحانات وتلك مهام منوطة بثقافة التربية وثقافة الامتحانات ، التى تتحمل مؤسسات المجتمع خاصة كتيبة الإعلاميين العبء الوافر منها ، والتى تتحمل كليات التربية نصيباً موفوراً فى ضرورة السعى نحو تغيير المفاهيم المغلوطة والقيم المرفوضة .

إن التطوير ليس مسئولية وزير أو رئيس جامعة بقدر ما هو مسئولية مشتركة بين المهمومين بالتعليم من معلمين وآباء وإعلاميين واقتصاديين وسياسيين واجتاعيين وتربويين ، إن التطوير لا يفرض على أستاذ الجامعة ، ولكنه أحد مسئولياته .

إن طبيعـة العصـر ورؤى المسـتقبل تفـرض علينـا نحـن المشـتغلين بـأمور التربيـة والتعليم أن نفتح الأبواب والنوافذ لشتى الثقافات ، شريطة أن يكون لفكرنا وهويتنا كيان متميز ، وعلينا أن نفرق بين روافد تأتينا من الخارج ، فتخضب وجودنا التعليمى والفكرى وتزيد ثقافتنا العربيـة الإسـلامية رحابـة واتسـاعاً ، وأن تطغـى هذه الروافد علـى المجرى الحيوى الأصيل فتبدده ، ولنا جميعاً أهلية الاختيار إذا أدركنا بوعى الشخصية المعنوية للإنسان العربى وفكرنا القومى الإنسانى .

إنَّ قضايا العصر ومشكلاته وإشكالياته هى الوليد الشرعى للثورة العلمية الهائلة فى المجالات البيئية والطبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية وكلها طرح نفسه بقوة على الصعيدين المحلى والدولى ، وكلها يثير جدلاً ونقاشاً غير محسوم من حيث القبول عبر الثقافة الوطنية والهوية القومية ، وأحكام الشريعة الإسلامية ، والحقوق والواجبات عبر الثقافة القانونية .

وهذه القضايا موضوع تفاعل بين الشباب والثقافة والحضارة من جهة والعصر المعيش من ناحية أخرى ؛ ذلك أن تمايز الأمم فى ثقافاتها وتمايز هويات هذه الثقافات يستدعى تمايزًا فى تفاعلها مع العصر الذى نعيشه . وليست هناك فى العصر الواحد معاصرة واحدة لكل الأمم والثقافات والحضارات ، كما يزعم من يحسبون أن المعاصرة هى استعارة الثقافة السائدة والمهيمنة فى عصر ما، إنما هى أشبه ما تكون بتفاعل الإنسان وتلائمه مع اللحظة الراهنة من عمره تفاعلاً يضيف به الجديد ، ويتجاوز به غير الملائم من مواريثه وفق هويته التى تميزه .

ولما كان التعليم الجامعى وما قبل الجامعى توجهه الأساسى « تفكر عالميا ونطبق محليا » وأنه ولد قوميا ولا يزال وطنيا فى عالم بلا هوية ، محافظاً على ثوابته والدخول إلى عالم المنافسة والتفوق فى الألفية الثالثة فى آنٍ واحد .. كان لابد أن يكون المتعلم ذو الهوية القومية ممتلكاً لمفاتيح التفاعل والمنافسة والتفوق ، وتلك مسئولية مشتركة بين المدرسة والجامعة لهندسة إنسان جديد لمجتمع جديد .

ولا شك فى أن هموم المتعلم العربى المعاصر ومشاغله كثيرة ومتعددة ومعقدة وفكره مشحون بمئات القضايا التى تشغل باله، وتشتت فكره، وتدور كلها فى كيفية المحافظة

على هويته ؛ دينه ودنياه على نحو يجعل كلا منهما سنداً للآخر ودعامة له ، وإلغاء أى تناقض مفتعل بينهما ، سواء كان من الذين يعطون الأولوية منبهرين لاحتياجات العصر والمستقبل مهدرين فى سبيل ذلك القيم وثوابتنا الراسخة ، أو من ينغلقون على أنفسهم من أصحاب أحادية الرؤية «وطالبان» أصحاب التدين المغلوط ، الذين لا يفهمون سماحة الإسلام وأنه نظام منفتح صالح لكل زمان ومكان ، فيفوتون على طلاب العلم خيراً كثيراً ويعطلون مصالحهم ويوقعونهم فى بلبلة وتشكيك وحرج، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة البحث والاجتهاد فى القضايا الجديدة والنوازل المستجدة .

إن العناية بالهوية القومية التى تقوم على سماحة الإسلام وحضارته قضية ملحة وأساسية وضرورية فى برامج الإعداد الجامعى وقبل الجامعى لمواجهة مفاهيم الإرهاب والإرهابيين وعلاقتها بالإسلام المنفتح والمسلمين المتحضرين المكلفين بعمارة الكون ، وتحرير البشر ، وأنسنة الإنسان ، واحترام حقوق (الأقليات) المواطنين ، والعمل وفق معيار حضارى : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، و«كلكم لآدم وآدم من تراب لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ناهيك عن « طلب العلم فريضة على كل مسلم » و « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » ، و« اطلبوا العلم ولو فى الصين » ... إنه إسلام التشريع لا إسلام الفتوى .

إن رعاية قضايا العصر ومشكلاته ضمن برامج إعداد الأبناء والبنات فى مدارسنا وجامعاتنا أمست ملحة لمواجهة الفلسفات الإلحادية ، وطغيان الحياة المادية وانحسار الحياة الروحية فى كثير من الأقطار ، وتدهور القيم الخلقية لدى الشباب ، وانتشار المفاهيم الدينية الخطأ ، وظهور حركات دينية متطرفة وجماعات إرهابية متشددة ، وعزل الدين عن الأحداث الجارية والقضايا المعاصرة والتقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع؛ خاصة بعد تراخى وسائل الإعلام فى القيام بدور تثقيفى قيمى، بل الانشغال بالأمن السياسى على حساب الأمن الاجتماعى والإغراق فى التلوث التربوى، وتزييف النقد الاجتماعى ، وتأكيد القيم الاستهلاكية والقيم الربحية ، يضاف إلى ذلك الدور المحدود والمسطح للنوادى وقصور الثقافة والساحات الشعبية والمساجد التى تفرغت لأداء الصلوات الخمس ثم أوصدت أبوابها.

إن القضايا التى يمكن تضمينها فى برامج التعليم الجامعى وما قبل الجامعى مع بيان موقفنا منها تأتى فى مقدمتها القضايا البيئية ، والتى تشمل : تلوث الهواء ، والانقلاب الحرارى الأرضى ، والدخان الضوئى الكيميائى، وتفشى بعض الأمراض الصدرية، وتلوث الماء ،وتلوث الغذاء ، والضوضاء وتأثيرها على صحة الإنسان ، واستنزاف المياه ، والتصحر ، والمخلفات السائلة والصلبة.

أما القضايا الطبية فعلى رأسها : قضايا وإشكاليات الهندسة الوراثية ، والاستنساخ الجينى ، والاستنساخ اللاجنسى والعلاجى ، والجينوم البشرى، واختيار جنس الجنين ، وتحديد النسل ، وإجهاض الأجنة ، والعمليات التجميلية ، والتحول إلى الجنس الآخر ، ونقل وزراعة الأعضاء ، والتبرع بالأعضاء ، وبنوك الأعضاء ، وبيع الأعضاء ، والموت الدماغى ، وموت الرحمة ، والتلقيح الصناعى (الداخلى / الخارجى / طفل الأنبوبة) ، والأجنة المجمدة ، وبنوك الأمشاج، وتأجير الأرحام .

والقضايا الاجتماعية التى تنال من الأمن القومى تأتى فى مقدمتها : زواج المسيار ، والزواج العرفى ، والخُلع ، وانتخاب المرأة فى المجالس النيابية ، ورعاية المسنين ، والتدخين ، والمخدرات ، والعقاقير المهدئة والمنشطة ، والأمراض المنقولة جنسياً ، والعلاقات الجنسية الشاذة ، والاعتداء الجنسى على الأطفال ، وتجارة الجنس عبر شبكة الإنترنت ، والتربية الجنسية ، والبطالة ، وأوقات الفراغ ، والإرهاب والتطرف ، وعولمة حقوق الإنسان ، والاطلاع على أسرار الآخرين عبر وسائل الاتصال الحديثة .

أما القضايا الاقتصادية التى تأرق الشباب ، فأهمها : الفوائد البنكية ، والقروض الاستهلاكية ، والقروض الإنتاجية ، والودائع المصرفية ، وشهادات الاستثمار ، والمضاربة (المقارضة) ، والمشاركة ، والبيع بالأجل، وبيع المرابحة ، وبطاقات الائتمان المصرفية (القرضية وغير القرضية) ، وعقد التأمين (التأمين التجارى والتأمين التعاونى) ، وتبادل العملات (شراء العملات وبيعها ، وبيع النقد بالنقد) ، وزكاة الأسهم ، وزكاة السندات ، وزكاة المال العام ، وزكاة الحقوق المعنوية (حق التأليف وحق الابتكار والإبداع) ، والتجارة الحرة ، والتجارة الالكترونية ، والاختلاس ، والتزوير ، والسوق السوداء ، وانتحال العلامات التجارية ، وغسيل الأموال .

يضاف إلى هذه القضايا المعاصرة المتنوعة قضية مهمة وظيفية وأساسية للمتعلمين فى كافة مراحل التعليم ، هى غياب الثقافة القانونية التى أوقعت المعلمين والمتعلمين فى ضبابية الفهم بتبنى مفاهيم مغلوطة وقيم مرفوضة فى ثقافة الانضباط ؛ الأمر الذى يتطلب الوعى طلاباً ومعلمين وأعضاء هيئات تدريس بالثقافة القانونية النوعية المرتبطة بحقوق وواجبات الطلاب ومعلميهم ، ونظام تأديب الطلاب من حيث ما يعد مخالفة وإخلالا بالقوانين واللوائح والتقاليد الجامعية والعقوبات التأديبية المترتبة على هذه المخالفات ، ثم الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات ، وقرارات مجالس التأديب، وما يجوز للطالب أن يتظلم منه، وكيف يتظلم ، وقبل ذلك كله نظام الدراسة، والامتحانات ، وشئون الطلاب .

إن مسئوليات مدارسنا وجامعاتنا حيال هذه القضايا المعاصرة المطروحة على الساحة محليّاً ودوليّاً تفرض عليها عصرنة وتعصير برامجها ومناهجها لتحتضن هذه القضايا والمشكلات المتجددة . ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة أساليب ، أولها : دمج هذه القضايا بعد توزيعها على الصفوف الدراسية والمراحل التعليمية فى دروس أو موضوعات المقررات الدراسية الحالية دون إحداث خلل فى بنية هذه الموضوعات ، أو إضافة وحدة دراسية بشكل مستقل تتناول هذه القضايا وهذا هو الأسلوب الثانى لتقديمها إلى الطلاب ، وهى فى هذا وذاك تضمن بطريقة صريحة أو بطريقة ضمنية .

ويمكن إضافة إلى ذلك أن تتضمنها الأسئلة والتدريبات التى تذيل كل درس من الدروس ، أو أنها تقدم عن طريق استخدام الحوار والتناقش أو حل المشكلات أو تقديمها من خلال الأنشطة الصفية أو الأنشطة اللاصفية شريطة تأييد تلك القضايا بالرأى الواضح الذى يشتق من ثقافتنا وديننا الإسلامى الحنيف ، وتقديمها على شكل مواقف تعليمية أو مشكلات مجتمعية مرتبطة بالأحداث الجارية .

إن تدريب المعلمين وأعضاء هيئات التدريس على أساليب وأنشطة تقديم هذه القضايا وأنشطتها مسئولية كليات التربية ، والتدريب المنظم ، أو من خلال أدلة للمعلمين توضح كيفية استخدامها فى التدريس والتقويم ، والقراءات خارج المقرر الدراسى القائمة

علـىالتعلم الـذاتى ومهـارات اسـتخدام المكتبـات فىالمـدارس والجامعـات ، وكـذا اسـتخدام الشبكة العنكبوتية الإنترنت .

والمسـألة الأساسـية هنـا أن تطـوير البـرامج التعليميـة / التعلميـة فـى المـدارس والجامعـات ينبـع مـن المعلمـين وأعضـاء هيئـات التـدريس ولا يفـرض علـيهم . كمـا أن القراءات المهنيـة الذاتيـة الحـرة للقـائمين علـى تنفيـذ البـرامج التعليميـة ، والاطـلاع علـى البحـوث والدراسـات والكتابـات المتخصصـة فـى مجـالات القضـايا المعاصـرة والمشـكلات الحيوية المتجددة دائماً ، يثرى الكفاءات ويثمر المهارات وينمى القدرات والاتجاهات التى تساعد فى حسن توظيفها وتقديمها للطلاب ؛ حتى ترتبط المؤسسات التعليمية بالمجتمع والبيئـة وتضـفى الوظيفيـة والقيمـة العمليـة لمـا يقدم داخـل مؤسسـات التعليم وحيـث يمـس حاجاته ومتطلباته فينشط ويتفاعل ، ويستخدم قدراته ومهاراته وينمى اتجاهاته ووعيه نحو بيئته ومجتمعه ، فدرهم خبرة خير من قنطار معلومات .

١٠ ـ هندسة النجاح والمدرسة المنتجة :

هل يمكن اعتبار أن توظيف علما جديدًا يسمى هندسة النجاح فى التعليم ؟ ندَّرس فيه ماذا وكيف يؤدى الناس المهرة أعمالهم ؟ نحدد فيه أنماط مهاراتهم ومدى تكرار هذه المهارات ، حتى يمكن أن نعلّمها وندّرب عليها ونكسبها لطلابنا فى المدارس والجامعات ونعلمهم هل الأشـخاص العظمـاء والنـابغون والمبـدعون والمبتكـرون يسـتخدمون أنماطًـا ونماذج معينة ، يمكن لنا نحن التربويين إعادة صياغتها وتعليمها لنصف الحاضر وكل المستقبل ؟ نعم هناك علم هندسـة الاتصـال البشرى أو علم البرمجـة العصـبية اللغويـة ، وهو ما يطلق عليه باللغـة الإنجليزيـة (Neuro-Linguistic Programming) ، ويعنـى تصـميم السـلوك والتفكيـر والشـعور ، وكـذلك تصـميم الأهـداف للفـرد والأسـرة والمؤسسـة ، وتصميم الطريق الموصل إلى هذه الأهداف .

نقـول مـثلاً إن فلانـاً متفـوق فـى دراسـته أو عملـه أو فـى وظيفتـه أو فـى علاقتـه الاجتماعية ، وعلم هندسة النجاح أوهندسة الاتصال البشرى يساعدنا فى تشخيص أسباب هـذا التفـوق ومعرفتهـا وكيـف يفكـر الإنسـان المتفـوق ؟ وكيـف يتصـور الأشـياء؟ وكيـف

يتذكر الأشياء ؟ هل يتحدث إلى نفسه ؟ وماذا يتحدث إلى نفسه ؟ وماذا يشعر به ؟ وكيف يشعر به ؟ من هذه المعلومات يمكننا إيجاد نموذج ، أو استخلاص قواعد وأصول وأنماط نستطيع معها أن نصنِّع التفوق لدى أشخاص آخرين ؛ فهندسة النجاح تنظر إلى قضية النجاح والتفوق على أنها عملية يمكن صناعتها ، وليس هى وليدة الحظ أو الصدفة ؛ ذلك أن إحدى قواعد هندسة النجاح أنه ليس هناك نتيجة ، وأنه ليس هناك صدفة ، بل هناك أسباب ومسببات ، وهندسة النجاح لا تهتم بالمضمون بل تهتم بالإطار والشكل والهيكل ؛ أى تهتم بكيفية حصول المشكلة ، وليست المشكلة ذاتها ، نهتم بالسؤال كيف تولدت حالة النجاح أو حالة التفوق ؟

وعليه .. فإن هندسة النجاح ، أو الهندسة النفسية ، أو هندسة الاتصال البشرى غايتها أن يغيِّر الإنسان نفسه بإصلاح تفكيره ، وتهذيب سلوكه وتنقية عاداته ، وشحذ همته ، وتنمية ملكاته ، وتطوير مهاراته ، وتغيير ذهنيته . والتأثير فى غيره ؛ أى إن علم هندسة النجاح له وظيفتان ، هما : التغيير والتأثير ، تغيير الذات وتغيير الغير .

والمهارتان الأساسيتان اللتان يجب العناية بهما ورعايتهما فى تعليمنا بجناحيه العام والجامعى ، هما : مهارة النظام التمثيلى للمتعلم أى أنماط التفكير المتنوعة وكيفية تشكلها فى ذهن المتعلم عن طريق البصر والسمع والإحساس ، ثم مهارة الألفة وهى حالة التوافق بين المعلم والمتعلم بتكوين رابطة إيجابية ؛ ذلك أن الألفة بين المعلم والمتعلم مطلب أساسى وجوهرى لكل اتصال مؤثر فعّال ، أو أن الألفة هى المدى أو الدرجة التى ندخل منها إلى عالم المتعلمين ونؤثر فيهم وعلى حيواتهم .

إننا بتوظيف هذا العلم الجديد فى التعليم والتعلم ، ندرب طلابنا كيف يتعرفون طرائق تفكير الآخرين ، وكيفية تغيير الحالة الذهنية ودور الحواس فى تشكيلها ، وشحذ القابليات ، ورفع مستوى الأداء الإنسانى ، وكيف يمكن تغيير المعانى والمفاهيم وتوسيع دائرة الخبرات وطريقة الإدراك واتباع أطر مرجعية مختلفة ، ومعرفة أدوات ومهارات جديدة فى إنجاز الاتصال الفعّال ؛ بغية تشكيل إنسان جديد لمجتمع جديد .

إن الاتصال يمثل دوراً مهماً ومهارة فعَّالة فعالم الإنسان المعاصر، إنسان الألفية الثالثة ، وفاءً باحتياجات الواقع الإنسانى الآخذ فى التعقيد فى جميع ملامحه اجتماعيّاً

وفكريّـاً وسياسـيّاً واقتصـاديّاً . ومهـارات الاتصـال هـى محـور مجـالات التربيـة والتعلـيم وعمودها الفقارى ، حيث يقوم عليها الأنشطة تعليمية وتربوية على السواء لترقية التفاعل الصـفى ، وإثـارة الدافعيـة والارتفـاع بمسـتويات التحصـيل والتفكيـر ، وتحقيـق التـأثير الإيجابى فى الطلاب ولتشكيل بيئة تعليمية ثرية ، ومزرعة للفكر البشرى الديمقراطى .

وليس الاتصال مجرد كلمات تلقى أو عبارات تقال ، بل يتضمن مدىً واسعًا من التعبير والتفكير يتمثل فى كتاب مدرسى باعتباره أحد مصادر التعلم لا كل مصادر التعلم ، واستجابات المتعلمين منطوقة وغير منطوقة ، وعلاقات عاطفية حميمة بين المتعلمين من جهة وبينهم وبين المعلم من جهة .

وتفعيلاً للاتصال البشرى وتثميراً لمهاراته ، ظهرت هندسة الاتصال البشرى أو البرمجة العصبية اللغوية أو هندسة النجاح فى ميدان برامج التدريب ، على أساس أن لكل إنسان طريقته الخاصة فى التفكير ، وهذا الاختلاف يرجع إلى كيفية حصول الإدراك للعالم الخارجى عن طريق مركبات ثلاثة ، هى الحواس الرئيسة : السمع والبصر والفؤاد مركز الإحساس والشعور حيث تظهر عن طريق هذه الحواس القدرات المختلفة للمتعلمين : القدرات العقلية والقيادية والإبداعية والفنية والأدائية السلوكية المختلفة التى تتشابك فى صناعة موقف تواصلى ناجح .

علم هندسة الاتصال البشرى هو علم تصميم السلوك ، والتفكير ، والشعور ، والأهداف للفرد والأسرة وكيف يصل إلى هذه الأهداف .. إنه علم استخدام اللغة بمهارة ، وكيف أن بعض الكلمات تعكس صورة العالم الذهنى عن طريق الجهاز العصبى والطرق الذهنية لحواسنا الخمسة ، التى نرى بها ونسمع ونشعر ونشم ونتذوق وخلال ذلك نستخدم اللغة اللفظية ولغة الصمت من إشارات وحالات نفسية وعادات سلوكية تكشف طرائق تفكيرنا ومعتقداتنا ، كما أن أفكارنا ومشاعرنا وأعمالنا هى ببساطة برامج تعودية يمكن تغييرها بالتعلم والتدريب وتحسين برامجنا العقلية ، بل إن هندسة الاتصال البشرى هى هندسة نفسية للنجاح ، وهى طريقة منظمة لمعرفة تركيب النفس البشرية والتعامل معها بوسائل وأساليب محددة تؤثر فى حسم وسرعة فى عملية الإدراك والتصور والشعور وبالتالى فى السلوك والمهارات والعادات والأداء الإنسانى جسميًّا وفكريًّا ونفسيًّا .

إنـه علـم يكشـف لنـا كيـف يـؤدى النـاس النـاجحون والمتميـزون والمهـرة أعمـالهم ، والإفـادة مـن ذلـك فـى التعلـيم والتـدريب لإتقـان العمـل وتغييـر الحالـة العقليـة والذهنيـة والمهارات والعادات لتحقيق التغيير لدى الشخص ولتحقيق التواصل الناجح لدى الناس .. إنـه علـم يسـعى لدراسـة تركيـب الخبـرات والمواقـف الداخليـة وتواصـلنا مـع أنفسـنا داخليًّـا وخارجيًّا ، إنها برمجة للإنسان وعقله لصياغة التميز فعالم ليس التعليم فيه للجميع فقط ، بل للتميز والتفوق.

إن أهداف هندسة الاتصال البشرى هى الأصابع الذهبية التى تشكل كيفية استخدام حواسنا فى عملية التفكير ، وكيف نتعرف طريقة تفكير الآخرين ، ورصد الحالة الذهنية وتعرفها وكيفية تغييرها ، ودور الحواس فى تشكيل الحالة النفسية العقلية إنها تحقق الألفة بين شخصين وفى التأثير على الآخرين ورفع مستوى الأداء وتنمية المهارات وشحذ القابليات ، واستخدام اللغة فى الوصول إلى العقل الباطن اللاشعور ، وتغيير المعانى والمفاهيم وتوسيع دائرة الخبرات ، والكشف عن طرائق فنية لإخراج الناس من مواقف وحالات نفسية مؤلمة ومن محبسهم فى عادات تسبب اختلال وظيفى جسمياً يحدّ من نشاطهم .

وعلم هندسة الاتصال البشرى تتعدد فوائد مردوده وتتنوع لتشمل اكتساب طرق عديدة لكيفية الاتصال بالناس ومعرفة طباعهم ، وفتح الباب أمام من يريد أن يتعلم كيف نجح المرموقون والعظماء والمبدعون ، وتعلم عادات جديدة تضفى الحيوية والنشاط والنجاح فى حياة من يتعلم هذا الفن ، واكتساب أدوات ومهارات تغيير النفس وتغيير الآخرين وتطوير الأعمال فى ميادين الطب والتعليم والتجارة والتربية بل والحياة الأسرية .

إن هندسة الاتصال البشرى تعنى بالنظرية التى تهتم بالتفسير ، كما تعنى بالنموذج الذى يحول النظرية إلى الممارسة العملية خطوة خطوة .

ويتمثل نموذج الاتصال البشرى وهندسته فى :

١ – أنظمة صيغ الإدراك من نظر وسمع وشمّ وذوق وشعور ، والتى يتضمن كل منها صيغًا فرعية يستخدمها العقل لترميز المعلومات فى أى موقف من مواقف الحياة .

وهنا لابد من أن نؤمن بهذه الفروض :

- لا أحد مخطىء فالخطأ نسبى .
- الناس يعملون بإتقان لينجزوا .
- كل سلوك له فائدة فى موقف ما .
- إذا لم نجد من الآخرين ردًّا أو استجابة افعل شيئاً مختلفاً .
- لا يوجد شىء اسمه الفشل ، المهم أن تستفيد من أخطائك .
- الإنسان الذى يتسم بالمرونة الشديدة يؤثر بشدة .
- إذا فعل أى شخص شيئًا ما يمكن لأى شخص آخر أن يتعلمه .
- أنت فى نفسك دولة ونموذج متفرد غير مكرر .

وهناك لغتان للطالب المتعلم ؛ **الأولى** : ما نسمعه منه حين يتحدث ، **والثانية** : ما يدور فى عقله من لغات بصرية أوسمعية أو مشاعرية ، فالطالب البصرى يمثل نفسه بكلمات تحتوى على صور ومشاهد ، والسمعى يستخدم كلمات تحتوى على سمعيات ، والمشاعرى الحسى يستخدم كلمات منتقاة تشير إلى عواطف وأحاسيس .

٢ – مهارات الألفة إحدى وسائل توطيد العلاقة بين البشر ، وعن طريقها يدخل المعلم إلى عالم المتعلم .. يعرف اهتماماته ويشاركه أحاسيسه ويتكلم بلغته من أجل تواصل فعّال ومؤثر ، ومردود ذلك على المعلم أن يستمع إليه المتعلمون ويحترمونه ويثقون فيه ، حيث تتكون رابطة إيجابية بين طرفى الاتصال ، عن طريق بناء علاقة قائمة على الثقة المتبادلة والانسجام النفسى والإحساس بالترابط والتواصل على الموجة النفسية نفسها .

وسعى المعلم لتحقيق الألفة مع طلابه ييسر له :

- كسب طلابه المتمثل فى احترامهم وانصاتهم له .
- الوصول إلى مستوى تفكيرهم ومعايشتهم أفكارهم .
- إدارة الوقت وإدارة الدرس وإدارة الفصل بسهولة .
- صنع وقت مثير واهتمام أطول ومزيد من المتعة.
- تحقيق نتائج تحصيل ذات مستويات عليا .
- إكساب الطلاب المرونة فى العلاقات معه ومع زملائهم .

والألفة سبيل القبول الاجتماعى والانفتاح الفعلى ، وهى تحقق شخصية متفتحة تتقبل الآخر وتحترم حق الاختلاف ، وتحب الحديث مع الناس وترغب فى العمل التعاونى وتميل إلى خدمة الآخرين والتأثير فيهم والتأثر بهم . كما أن عناصر الصوت (النبرة والسرعة والبطء والدرجة والنغمة) تؤدى إلى إضفاء الحيوية والقوة والمزيد من التآلف والانسجام مع المعلم والدرس والبيئة التعليمية / التعلمية ، ناهيك عن تأثيرات حركات الجسم والنظرات وتعبيرات الوجه وحسن المظهر الخارجى .

المعلم المتآلف مع طلابه فى حركة اتصال دائم عن طريق الابتسامة والإيماءات والإشارات وصولا إلى مفاتيح عقول الطلاب ومفاتيح الشخصية ؛ من أجل إنسان جديد للألفية الثالثة ، إنسان مبدع ومفكر مشارك منتمٍ .. يمتلك الرأى والرؤى ويقبل ويرفض يعلل ويفسر .. يمتلك ثقافة الإبداع وثقافة الإيداع فى آن واحد .

إن انشغال القيادات التعليمية بتناول القضايا والمشكلات الجوهرية التى يتطلبها الإصلاح الملح فى انطلاقة تطوير التعليم وتجديده يفرض على المشتغلين بأمور التربية من خبراء اقتصاد وأساتذة جامعات وإعلاميين توضيح المفاهيم التربوية ، والسعى نحو تفعيلها، والتوعية بدلالاتها الصحيحة ورسم حدودها وقواعدها وشروطها، وحتى لا ينحرف فكر جماعات الضغط الاجتماعى من آباء ومعلمين تقليديين وأصحاب المصالح الفئوية عن المسار التربوى المنشود . وفى هذا الإطار جاء طرح مفهوم المدرسة المنتجة بعيدًا عن قرارات الغرف المغلقة ، وتوظيفًا لنتائج البحث التربوى لهندسة وتصنيع مواطن

متعلم ومنتج فى إطار منافسة عالمية ، تتطلب تعميق الهوية ، والاعتماد على الذات بامتلاك مهارات الحياة .

والمدرسة المنتجة منشاة صغيرة ، مواردها محدودة من المال والخبرة تحتاج إلى توفير اعتمادات مالية ، ومعرفة الأنشطة التى ستقوم بتصنيعها وتسويقها فى بيئتها داخل المدرسة وخارجها ، وتحديد حجم إنتاجيتها ونوعية عملائها . وهى فى كل ذلك تعتمد على دقة جمع المعلومات وتصنيفها حسب أولوياتها وأهميتها، وتطورها المتوقع، وتعرف الفرص وتفادى المخاطر ، وهى فى كل ذلك تتأثر ببيئتها ونوعية أفرادها . والمدرسة المنتجة لابد أن تسال نفسها : ما الأنشطة الجوهرية التى يمكن القيام بها ؟ وكيف يمكن تنظيم العمل وتقسيمه بين الطلاب ؟ وما شكل فريق إدارة المشروع ؟ وماذا يستفيد الطلاب من هذا المشروع الإنتاجى ماديًا وتربويًا ؟

ولا تقتصر المدرسة المنتجة على مرحلة تعليمية بعينها ، بل تستغرق مراحل التعليم العام والفنى . الطلاب والمعلمون فى المدرسة مجموعة من البشر ، يستهلكون أدوات مدرسية وأثاثًا مدرسيًا ، ولهم مطالبهم الحياتية من مأكل ومشرب وملبس ، ولابد لهم من امتلاك مهارات سوق العمل ، ومهارات الحياة ، ومهارات العمل المنتج، وهى مهارات تسدّ الفجوة وتجسرها بين التعليم وسوق العمل ، ونتيجة القيام بمشروعات صغيرة إنتاجية يحصلون على حوافز مادية مقابل خدمات مدفوعة الأجر .

وباعتبار أن المدرسة تسوِّق خدماتها وباعتبارها مركز إشعاع تربوى فى بيئتها تقوم بأدوار تعليمية وتدريبية ، وتقدم صناعات غذائية ، وإصلاحات فى الكهرباء والسباكة ، والأشغال اليدوية والإسعافات الأولية والمصنوعات الخشبية والجلدية والتدبير المنزلى والتصوير ، والأطعمة المحفوظة ومنتجات الألبان والصناعات الصغيرة وتربية الطيور وتسويق الأدوات الكتابية ، وتسويق الفاكهة والخضروات لأهل الحى الذى تقع فيه المدرسة ، بل وتقديم خدمات مدفوعة الأجر لأنشطة التقنيات والكمبيوتر، وألعاب الأطفال .

إن تقسيم العمل أهم ما يميز المدرسة المنتجة ، حيث يقسم الطلاب إلى مجموعات متعاونة لكل منها دوره ومهامه ؛ فهناك مجموعة من الطلاب تقوم بدراسة الجدوى

واستقصاء الحاجات والمتطلبات الشخصية والمدرسية والحياتية لطلاب ومعلمى مجتمع المدرسة باستخدام الاستبيانات والاستمارات لرصد وجمع المعلومات .

وهناك المقابلات المقننة لحصر المتطلبات الاستهلاكية ، وبناء قائمة بها ترتب على أساس أهميتها وشدة الحاجة إليها . على حين تقوم مجموعة أخرى بدراسةٍ لسوق العمل ، وتحديد أنواع السلع والمواد الخام ، وإعداد قوائم بأثمانها على أساس حساب الجملة الذى يوفر ما يوازى ٣٠% من ثمن السلعة . وتأتى المجموعة الثالثة لتحدد مكان وتوقيتات البيع ، وأماكن إعدادها وتصنيعها فى المدرسة ، وهيئة الإشراف والتنفيذ والمتابعة . أما المجموعة الرابعة من الطلاب .. فتقوم بإعداد دفاتر الحسابات وحساب الأرباح ، وتوزيع الأجور والمكافآت للطلاب والمعلمين كل حسب مهارته وقدرته وجهده .

إن مفهوم المدرسة المنتجة يبرز كأحد مفاتيح القرن الحادى والعشرين ، وهو مفهوم تربوى حديث يتعدى الدور التقليدى للمدرسة فى كونها مؤسسة لاستهلاك المعرفة وتربية الأعماق إلى دورها الأرحب ، الذى يشكل الإنسان المتعلم المنتج معا والذى يربط العلم بالعمل ، ويزود المتعلم بمهارات الإنتاج والتسويق وهو مفهوم يواجه التحديات التى يخلقها عالم سريع التغير ، ومواجهة المواقف الحياتية المتجددة التى تتطلب امتلاك مهارات الحياة ، وهذه النقلة النوعية من التعليم للجميع إلى التعليم للتميز إلى التعليم والإنتاج تأتى متناغمة مع آليات العصر ومتطلباته .

إن هذا التطور فى مفهوم المدرسة يساعد فى استيعاب التغيرات المتسارعة التى أحدثها التقدم التقنى ، بالإضافة إلى تعلم القيام بأعمال يدوية والعمل فى فريق يتيح للمتعلم فرصاً منوعة كى يجرب قدراته وينميها بالانغماس فى خبرات العمل أثناء انخراطه فى التعليم ، ومن هنا تأتى الأهمية التى تحقق التناوب بين الدرس النظرى والعمل المنتج ؛ الأمر الذى يكشف عن إبداعات المتعلم ومواهبه الكامنة التى فى مقدمتها التخيل والإحساس الجمالى والتواصل مع الآخرين .

يضاف إلى ذلك أن المدرسة المنتجة آلية جديدة ، تسهم فى الأخذ الحذر باللامركزية بغية المساعدة على زيادة مسئوليات المؤسسات التعليمية وتوسيع مجال التجديد فيها . كما أن هذه المدرسة تسهم فى مزيد من إصلاح احوال المعلمين حيث

العائد المادى والتربوى ، الذى يتحقق بفضل تعاونهم ومشاركتهم الإيجابية ، كما أنها تحقق الحوار والنقاش المفقود فى مجتمع المدرسة بين المعلمين والمتعلمين وتفعيل المردود التعليمى ونواتجه بالمشاركة الإيجابية ، والعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة .

والمدرسة المنتجة نقلة نوعية فى التعليم تكسب الطلاب أبعادًا تربوية واجتماعية واقتصادية ؛ ذلك أن العمل التعاونى رابطة اجتماعية ، ووسيلة لإرضاء حاجات الفرد فى الانتماء إلى الجماعة وحاجة المتعلم إلى علاقة ذات معنى مع الآخرين ، كما أنه يتعلم تقدير العمل ، والإحساس بقيمة الإنجاز ، وتحمل المسئولية ، والقدرة على الاختيار ، ومهارات التفاوض ، واتخاذ القرار وثقافة الحوار ، وإدارة العمل بالأهداف . ناهيك عن أن المدرسة المنتجة توفر لأبنائها وبناتها موارد رزق ، ومهارات حرفية تساند الأسر الفقيرة ، وتقلل من نسب التسرب والانقطاع عن الدراسة خاصة فى المدارس الابتدائية فى الريف المصرى ؛ الأمر الذى يحاصر غول الأمية .

كما أن هذه المدرسة الجديدة تربط المتعلم بحركة السوق المتغيرة ، وتشجعه بعد انتهاء تعليمه على الاعتماد على ذاته فى كسب عيشه بالعمل ، وإدارة المشروعات الصغيرة، والانغماس فى استغلال البيئة لإنتاج صناعات محلية، ناهيك عن اكتساب مهارات حسن التعامل مع الآخرين ، وحسن إدارة الوقت واحترامه ، والخروج عن النمطية فى الأداء ، والجرأة فى اقتحام الأعمال ، وتغيير المهنة ، والتدريب التحويلى، ومعرفة مبادئ الإنتاج ، والحرية فى تبادل الخبرات مع الزملاء ، والاستخدام الصحيح للمقاييس والرقابة ، وصناعة القرار بالاتفاق الجماعى فى الرأى عن طريق المناقشة والحوار .

وإذا كنا حتى الآن غير قادرين على أن نقدم التعليم أثناء العمل فى المصانع والشركات والمؤسسات ، كما هو حادث فى النظام الألمانى فى التربية المهنية ، والذى يعرف بالتربية المشطرة والذى أدى إلى الانخفاض النسبى فى معدلات البطالة ، وحقق انتقالاً ناجحًا من المدرسة إلى التوظيف ، ومكن الشركات من التكيف بسهولة أكبر مع الظروف الجديدة – فليس أقل من أن نقدم العمل المنتج أثناء التعليم داخل المدرسة ؛ الأمر الذى يتطلب منا مراعاة الأمور التالية :

- إعادة تشكيل المناهج الدراسية بما يحقق للمدرسة المنتجة ربط العمل المنتج بخلفية نظرية ومعلومات ومهارات وقيم واتجاهات مرغوبة ، وهو ما يترتب عليه تنويع المناهج الدراسية بتنوع البيئات فى مصر .

- تدريب بعض القيادات التعليمية بالمدارس ، وكذا عدد من المعلمين والطلاب على فكرة تقسيم العمل وإدارته وامتلاك المهارات والقدرات اللازمة للإنتاج والتسويق .

- الأخذ بمفهوم التجريب قبل التعميم، وهو الأسلوب الشائع فى المراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، بحيث يتم تجريب مفهوم المدرسة المنتجة فى ١٠% من المدارس فى إحدى المحافظات المصرية بحيث يتم الوقوف على جوانب القوة وجوانب الضعف وكيفية مواجهة الصعوبات .

- توعية الآباء بمفهوم المدرسة المنتجة عن طريق عقد لقاءات بين مجالس الآباء والمعلمين فى المدارس ، التى سيتم اعتبارها فترينات تربوية تجريبية ، وتحديد أساليب التقويم فى هذه المدارس المنتجة .

- وسائل الإعلام جزء أساسى لا يتجزأ من بيئتنا الثقافية .

ومن هنا يلقى الجانب الخاص بالتوعية بالمفهوم الجديد للمدرسة المنتجة على عاتق كتيبة الإعلام مقروء ومسموع ومرئى من حيث أهمية الأخذ بالمفهوم الجديد وأغراضه وجدواه ومقاصده . وتكمن قوة وسائل الإعلام فى ترشيد المفهوم ورفد المدرسة المنتجة بالرأى والرؤى ، التى تنقل بشفافية عبر هذه الآلية .

إن الانتقال بالمدرسة إلى الألفية الثالثة يحتاج إلى تكاتف المهمومين بشئون التربية والتعليم والغيورين على مصلحة الوطن ، وتبنى الأفكار غير التقليدية للعبور بأبناء الأمة العربية وبناتها من ثقافة الاستهلاك والإيداع إلى ثقافة الإنتاج والإبداع ؛ بتثمير مهاراتهم وقدراتهم واتجاهاتهم فى إطار من القيم الخلقية قبل القيم الربحية .

الفصـــل الثـانى

تطوير إعداد المعلمين وتـدريبهم

١ ـ أدوات مستقبلية للمعلم .

٢ ـ تقويم أداء المعلم .

٣ ـ مراجعة برامج كليات التربية .

٤ ـ تحديث كليات التربية .

٥ ـ التدريب لتحسين كفايات المعلمين .